مبرة الآل والأصحاب

سلسلة العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب (١١)

مختصر

نسبا وصهرا

إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما

اختصره

حافظ أسدرم

الباحث في مركز البحوث والدراسات بالمبرة



مختصر

نسبًا وصهرًا

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

مختصر نسباً وصهراً إثبات زواج عمر ﷺ من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما

حافظ أسدرم ، ياسر مصطفى عبدالغني الشيخ

الكويت : مبرة الآل والأصحاب ، ٢٠٢٦

(سلسلة العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب ؛ ٩)

ردمك : ٠٠٠-٠٠٠ -٦٤-٩٩٩٦٦-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة لمبرة الآل والأصحاب

إلا لمن أراد التوزيع الخيري بشرط عدم التصرف في المادة العلمية

الطبعة الثانية مختصره

١٤٤٨ هـ/ ٢٠٢٦م

www.almabarrah.net

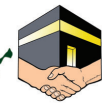

سلسلة العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب (١١)

مختصر

نسبًا وصهرًا

إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما

اختصره

حافظ أسدرم


بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع الصفحة

تـــقـــدُمـــة ١١
نبذة عن أم كلثوم بنت علي ﷺ ١٥
الفصل الأول : زواج عمر من أم كلثوم في كتب السنة..... ٢٥
روايات خطبة عمر لأم كلثوم لأجل رغبته ﷺ في الاتصال بنسب النبي ﷺ ٢٥
- رواية علي بن الحسين..... ٢٥
- رواية محمد بن علي الباقر..... ٢٦
- رواية عكرمة مولى ابن عباس ٢٨
- رواية عطاء..... ٢٨
الروايات الواردة في إرسال علي ﷺ ابنته أم كلثوم لعمر ﷺ لينظر إلى صغر سنها ٢٩
- رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر ٢٩
- رواية الحسن البصري..... ٢٩
- رواية الأعمش ٣٠
ما روي في صداق أم كلثوم ﷺ ٣٠
ما روي من أخبارها مع زوجها عمر بن الخطاب ﷺ ٣١
ما روي في انتقالها إلى بيت أبيها ﷺ بعد استشهاد عمر بن الخطاب ﷺ ٣٢
ما ورد في وفاة عمر عنها وزواجها بعون بن جعفر ثم بمحمد بن جعفر ثم بعبد الله بن جعفر ﷺ ٣٢

ما ورد في ولد أم كلثوم من عمر وذكر وفاتها وجنازتها ٣٣
نصوص أهل العلم في إثبات مصاهرة عمر وعلي رضي الله عنهما ٣٥
زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها في كتب الأنساب ٣٦
زواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنها في كتب التاريخ ٣٧
زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها في كتب التراجم ٣٨
زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها في كتب الفقه..... ٣٩
زواج عمر رضي الله عنه بأم كلثوم رضي الله عنها عند المعتزلة ٤٠
زواج عمر رضي الله عنه بأم كلثوم رضي الله عنها عند الزيدية ٤١
الفصل الثاني: زواج أم كلثوم بنت علي من عمر رضي الله عنهما في كتب الإمامية الاثني عشرية ٤٧
النصوص المثبتة لوقوع الزواج في كتب الأخبار والأنساب عند الإمامية ٤٧
مرويات زواج عمر من أم كلثوم في كتب الإمامية الروائية ٤٨
إثبات نسابي ومؤرخي الإمامية لزواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنهما ٥١
دراسة تاريخية لتطور آراء الإمامية حول زواج أم كلثوم ٥٣
- **القول الأول : إثبات الزواج** ٥٤
المسلك الأول : تبرير وقوع هذا الزواج بالغصب والإكراه ٥٤
المسلك الثاني: ادعاء عدم دخول عمر بأم كلثوم لصغر سنها ٥٧
المسلك الثالث: القول بوقوع هذا الزواج برضى علي رضي الله عنه ٥٧
- **القول الثاني: إنكار وقوع زواج أم كلثوم بعمر** رضي الله عنهما ٥٨

- **القول الثالث : أن المرأة التي تزوجها عمر هي جنية تصورت بصورة أم كلثوم ! ٦١**

الفصل الثالث : مناقشة آراء المنكرين لزواج عمر بأم كلثوم ٦٣

*** القضية الأولى : الرد على اعتماد المنكرين على كلام المفيد ٦٣**

- ردود علماء الإمامية على المفيد في إنكاره تزويج أم كلثوم لعمر ٦٤

- اضطراب المفيد في إثبات ونفي تزويج أم كلثوم بعمر ٦٦

*** القضية الثانية** : دعوى عدم صحة روايات أخبار الزواج وعدم دلالتها على وقوعه ٦٧

- الاعتراض الأول : الطعن في صحة الرواية لأن راويها هو الزبير بن بكار ٦٧

- الاعتراض الثاني : ادعاء المعترضين ضعف سائر أسانيد روايات زواج عمر من أم كلثوم ٦٨

-الاعتراض الثالث: ادعاء عدم دلالة روايات الإمامية على وقوع الزواج ٧٢

*** القضية الثالثة: الطعن في ثبوت زواج أم كلثوم من عمر للاختلاف في الروايات** ٧٣

الرد المفصل على استدلالهم باختلاف بعض التفاصيل لإنكار وقوع الزواج ٧٦

المسألة الأولى : الاختلافات التي ثبت أنه لا أصل لها ٧٧

المسألة الثانية : الاختلافات التي لا تتعلق بزواج عمر من أم كلثوم ٨٠

المسألة الثالثة: طريقة المعترضين في الاستناد إلى الاختلاف في الوقائع التاريخية لإنكارها يترتب عليه هدم التاريخ الإسلامي ٨٢

المسألة الرابعة : تناقض المفيد ومن تبعه بين إثبات زواج شهربانو وإنكار زواج أم كلثوم ٨٥

* **القضية الرابعة: الرد على محاولاتهم التشكيك في أم كلثوم وبنوتها لفاطمة ..** ٨٩
١- دعوى كون أم كلثوم رضي الله عنها شخصية وهمية ٨٩
٢- دعوى أن أم كلثوم زوجة عمر رضي الله عنه هي بنت علي لأم ولد رضي الله عنه وليست بنت فاطمة ٨٩
٣- دعوى أن أم كلثوم زوجة الفاروق هي بنت أبي بكر وأنها كانت ربيبة لعلي رضي الله عنه ٩٠
* **القضية الخامسة: استبعاد وقوع الزواج بناء على استنكار بعض تفاصيله** ٩٤
١- استبعاد وقوع الزواج لصغر سن أم كلثوم رضي الله عنها ٩٤
٢- استبعاد وقوع الزواج لاستنكار المخالفين رواية كشف عمر رضي الله عنه لساق أم كلثوم رضي الله عنها ٩٦

الفصل الرابع : تفنيد دعاوى المشككين في آثار زواج الفاروق من أم كلثوم رضي الله عنها ١٠٥
التبرير الأول : زعم المعترضين أن عليًّا رضي الله عنه بعث بجنية إلى عمر رضي الله عنه بدل ابنته أم كلثوم رضي الله عنها ! ١٠٦
التبرير الثاني: دعوى المعترضين أن عمر لم يدخل بأم كلثوم وإنكارهم ولادة زيد ورقية ١١
التبرير الثالث: دعوى وقوع التزويج غصبًا عن علي وآل البيت ١١٤
التبرير الرابع: دعوى وجود نظائر مشابهة في الشرائع السابقة وفي بداية الإسلام ١٢٠

الفصل الخامس دلائل مصاهرة عمر لعلي ﷺ وموقف آل البيت منها .. ١٢٥
الأثر الأول : إثبات عدالة الفاروق ﷺ وبطلان مقالة الطاعنين فيه ١٢٦
الأثر الثاني : إثبات العلاقة الحميمة بين آل الفاروق وآل علي وبطلان دعوى العداوة بينهما ١٣٠
الأثر الثالث: براءة عمر ﷺ مما ينسبه له الوضَّاعون من الاعتداء على الزهراء ﷺ ١٣١
الأثر الرابع: بطلان دعوى النص على علي ﷺ ١٣٣
- موقف آل البيت من زواج أم كلثوم بنت علي من عمر بن الخطاب ﷺ..... ١٣٥
- موقف علي ﷺ ١٣٥
- موقف الحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية ﷺ ١٣٦
- موقف زين العابدين والباقر والصادق ﷺ ١٣٦
مسك الختام ١٣٩

تـــقـــدُمـــة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد ،

فلا ريب أن من أعظم الأمور التي تؤلف القلوب بين الناس، وتصل بين أنسابهم، وتؤصل لأسباب المودة بينهم، المصاهرات، ولذلك رأينا رسول الله ﷺ يصاهر الخليفتين الراشدين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فيتزوج بنتيهما، ثم زوّج كريمتيه رقية وأم كلثوم على التوالي من الصحابي الجليل عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم إن عمر الفاروق رضي الله عنه ما لبث أن سار على هذه الجادة، حرصًا منه على الارتباط بهذا النسب الطاهر، فاختار أن يتزوج السيدة أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما بنت فاطمة السيدة الطاهرة والبضعة النبوية رضي الله عنها، فنال ذلك الشرف، عندما قبل علي رضي الله عنه أن يزوجه إياها، ويصل نسبه بالنبي ﷺ، فكانت هذه المصاهرة المباركة، التي تناقلتها كتب السير والتواريخ، وظلت محل اتفاق بين القرون المفضلة، إلى أن ظهرت دعاوى الطاعنين في أصحاب النبي ﷺ، وادعوا أن الصحابة رضي الله عنهم ظلموا أهل البيت وعادوهم، وسلبوهم حقوقهم، فأنكر عليهم العلماء هذه التهم

والمجازفات، وجعلوا المصاهرات التي جمعت آل البيت بالصحابة من أبين الدلائل والحجج على أن علاقة آل البيت بالصحابة كانت علاقة مودة ورحمة ووفاء وإخاء، وفي طليعة هذه المصاهرات التي كانت تقف عثرة أمام الطاعنين في الصحابة، تزويج علي ﷺ بنته أم كلثوم من فاطمة للخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ، فما كان من بعض من حمله الغلو في معاداة أصحاب النبي ﷺ إلا أن يُحْدِث مقالة مخترعة للرد على هذه الأدلة الناصعة، فمنهم من أنكر زواج عمر بأم كلثوم، ومنهم من حاول التقليل من شأن هذه المصاهرة، والتشكيك في تفاصيلها، وادعاء أنها وقعت على غير رضى من علي ﷺ وأهل بيته. وبلغ الغلو ببعضهم إلى اختراع مقالة جديدة حادثة، فأنكر وجود أم كلثوم رأسًا، مدعياً أنها حديث خرافة وخيال.

فكان هذا سبب إنجازنا كتاب نسبًا وصهرًا الذي صدر قبل عشر سنوات، والذي رددنا فيه على الاستدلالات التي احتج بها من يروج لهذه المقالة المستشنعة، مستندين في ذلك إلى منهج علمي يقوم على الاعتماد على الروايات الصحيحة، ونقد الروايات الباطلة والمنكرة التي حاول الغلاة والمرجفون من الأخباريين وغيرهم أن يروجوا لها وينشروها بين العوام، وقصدنا فيه استيفاء غالب ما ذكر حول هذه المسألة، ولذلك قمنا بدراسة غالب المصنفات السابقة التي كتبت عن هذه المسألة، وبيّنا وجه الخلل فيها مستوعبين عامة الاعتراضات والإشكالات والشبهات التي أثيرت حول هذه المصاهرة.

ثم إنني رأيت أن أختصر أصل الكتاب، وأن أقتصر في هذه الدراسة على مهمات مسائله، فكان هذا المختصر الذي ضمَّ أهم مسائل الكتاب الأصل مع الإيجاز والاختصار، خاصة أن هذا سيكون أيسر لمن يريد ترجمته إلى لغات أخرى.

وقد ضممت إلى هذا المختصر بعض الاستدراكات اليسيرة، بعد الوقوف على بعض الكتب التي تعذر علينا الوصول إليها في الطبعة الأولى، وقد نبهت على بعض هذه الاستدراكات في الهامش، وقد أحلت في عدة مواضع في هذا المختصر على أصل الكتاب لمن يريد الفائدة والتوسع، وبالله التوفيق.

نبذة عن أم كلثوم بنت علي ﷺ

هي أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية، شقيقة الحسن والحسين، وأمها فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ، من سادات آل البيت، وهي سليلة بيت الإيمان والشرف والسيادة والرياسة، فجدها محمد ﷺ نبي، وأبوها علي ﷺ خليفة، وزوجها عمر بن الخطاب ﷺ خليفة، وأخوها الحسن بن علي ﷺ خليفة[1].

*** اسمها ﷺ:**

المشهور بين أهل العلم أن اسمها أم كلثوم وهو الذي اتفقت عليه كلمة المؤرخين والنسابين من أهل السنة، كما أن جميع الروايات المتعلقة بشخصيتها ورد فيها اسم أم كلثوم، والظاهر أن عليًّا سماها بذلك تيمنًا باسم خالتها أم كلثوم بنت النبي ﷺ وأخت فاطمة ﷺ، وزوجة ذي النورين عثمان بن عفان ﷺ.

*** لقبها ﷺ:**

درج أهل النسب على تلقيبها بأم كلثوم الكبرى، لتمييزها عن أختها غير الشقيقة أم كلثوم الصغرى التي كانت أمها أم ولد[2].

---

(١) انظر رسائل ابن حزم (١/ ٦٥).

(٢) نسب قريش (ص ٤١)، الطبقات (٥/ ١٧١)، الذرية الطاهرة (ص ١١٨)، جمهرة نسب قريش (طبعة دار الكتب العلمية) (١/ ٥٥٤)، أنساب الأشراف (٢/ ٤١١)، المعارف (١/ ١٨٥).

* ولادتها رضي الله عنها:

ولدت في حياة جدها رسول الله ﷺ في حدود سنة ست من الهجرة، وقد رأت النبي ﷺ ولم ترو عنه شيئًا [١].

وقد روى جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر[٢] قال: «وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم، فتصدقت بزنة ذلك فضة[٣]».

* أزواجها رضي الله عنها:

تزوَّجها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك سنة سبع عشرة من الهجرة[٤]، وكان سبب زواجه منها رضي الله عنها سماعه لقول النبي ﷺ «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي» [٥].

وبقيت عنده رضي الله عنها حتى استشهد، فتزوجها عون ثم محمد ثم عبد الله، أولاد عمّها جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه أجمعين[٦]، وهذا ما أثبته جماعة من المؤرخين والنسابين[٧].

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣/ ٥٠٠).

(٢) رواه مالك في الموطأ (٣/ ٧١٦) عن جعفر الصادق عن أبيه الباقر، وإسناده صحيح إلى الباقر، واحتمال ثبوت الواقعة قوي، لأن الباقر لا يمكن أن يعرف مثل هذا إلا بالرواية، وواضح أن هذا مما تناقله عن أجداده من أهل البيت.

(٣) وقع في أصل هذا الكتاب (ص ٤٤): ذهبًا، وهو خطأ واشتباه مني، والصواب: فضة كما أثبته هنا.

(٤) تاريخ الطبري (٤/ ٦٩)، السيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان (٢/ ٤٧٦).

(٥) يأتي تخريجه .

(٦) راجع ما ذكره ابن إسحاق في سيرته (٢٥٠)، وعنه الدولابي في الذرية الطاهرة (١١٧).

(٧) سيأتي كلامهم مفصلًا.

* أولادها رضي الله عنها:

ولدت لعمر رضي الله عنه زيدًا ورقية، وهذا هو المشهور.

أما زيد بن عمر بن الخطاب، فيقال له: زيد الأكبر للتفريق بينه وبين أخيه زيد الأصغر، والظاهر أن علماء النسب أطلقوا على ابن أم كلثوم بنت علي اسم زيد الأكبر، مع أنه أصغر سنًا من أخيه زيد ابن أم كلثوم بنت جرول، رعاية لشرف النسب النبوي، أو ربما يكون هذا غلطًا، والله أعلم.

وتوفي زيد شابًا، وسنه لا يتعدى الثلاثين، لأنه مولود قبل سنة ٢٣ هـ، سنة وفاة عمر رضي الله عنه، وسبب وفاة زيد أنه أصيب في حرب بين بني عدي ليلًا، خرج ليصلح بينهم، فضربه رجل منهم في الظلمة، فشجّه وصرعه[1]، فعاش أيامًا ثم مات، ولم يعقب.

وتوفي زيدٌ وأمه في وقت واحد، و«كانت في زيد وأمه سُنَّتان: ماتا في ساعة واحدة لم يعرف أيهما مات قبل الآخر فلم يورث كل واحد منهما من صاحبه، ووضعا معًا في موضع الجنائز فأُخِّرَتْ أمه وقُدِّم هو مما يلي الإمام، فجرت السنة في الرجل والمرأة بذلك بعد»[2].

وكانت هذه الحادثة في خلافة معاوية رضي الله عنه، وكان سعيد بن العاص هو الوالي على المدينة، وصلّى عليه أخوه من أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وشهد الصلاة عليه

(١) نسب قريش (ص٣٥٢)، تاريخ دمشق (١٩/ ٤٨٧).
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٩/ ٤٨٩).

خالاه الحسن والحسين رضي الله عنهما وآخرون. وليست لزيد رواية، وإنما وقع ذكره مع ذِكر أمه رضي الله عنها[١].

هذا فيما يتعلّق بزيد، وأما بالنسبة لرقية، فقد اختلف في اسمها، فقيل: اسمها فاطمة[٢]، والمشهور أن اسمها رقية، وقد تعاقب كثير من أهل العلم على تسميتها برقية، وذكر ما يتعلّق بزواجها، كالزبير بن بكار[٣] وابن حبيب[٤] وابن قتيبة[٥] والبلاذري[٦] وابن سعد[٧] وابن هبيرة[٨] وابن عساكر[٩] والعصامي[١٠].

وقد اخْتُلف في عقبها أيضًا، فذكر بعض أهل العلم أنها أنجبت لزوجها إبراهيم بن نعيم بنتًا[١١]، ونص آخرون على أنها لم تعقب[١٢].

---

(١) الإيثار بمعرفة رواة الآثار (ص ٧٩).

(٢) المعارف لابن قتيبة (ص ١٨٥).

(٣) في المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ (ص٣١) حيث قال: «وتزوج رقيةَ بنت عمر: إبراهيم بن نعيم بن النحام فلم تلد منه، ثم هلك عمر عن أم كلثوم فتزوجها عبد الله بن جعفر فلم تلد منه».

(٤) المحبر (ص ٥٤-١٠١).

(٥) المعارف (١/ ١٨٥).

(٦) أنساب الأشراف (١٠/ ٤٧٨).

(٧) الطبقات (٥/ ١٧١) وعنده أن رقية أنجبت لإبراهيم بنتًا.

(٨) الإفصاح (٧/ ٤٣).

(٩) تاريخ دمشق (١٩/ ٤٨٢).

(١٠) سمط النجوم العوالي (١/ ٥٣٣).

(١١) الطبقات (٥/ ١٧١).

(١٢) سمط النجوم العوالي (١/ ٥٣٣).

ولم تعقب أم كلثوم من أزواجها الثلاثة الذين تزوجوها بعد وفاة عمر ﷺ[١]، وقيل: ولدت جارية لمحمد بن جعفر[٢].

*** من لطائف نسبها :**

أم كلثوم هي القرشية الوحيدة التي شهد أبوها وجدها وزوجها بدرًا، «جدها أبو أمها سيّد البشر محمد ﷺ، وأبوها علي بن أبي طالب ﷺ، وزوجها هو الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ»[٣].

*** وفاتها رضي الله عنها :**

لم يرد نص صريح يحدد وقت وفاتها وفي أي سنة توفيت، إلا أن الثابت أنها توفيت في إمارة سعيد بن العاص للمدينة، وقبل وفاة أخيها الحسن بن علي رضي الله عنهما لأنه شهد جنازتها.

فقد روى جعفر الصادق عن أبيه الباقر «أن أم كلثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد بن عمر فالتقت الصائحتان في الطريق فلم يدر أيهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها»[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٠٢).

(٢) السنن الكبرى (٧/ ١١٢) للبيهقي نقلا عن الزهري، ونقل جزءًا منه الذهبي في السير (٣/ ٥٠٢) بغير إسناد.

(٣) المنمق في أخبار قريش (ص ٤٢٦).

(٤) إسناده صحيح إلى الباقر، أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٤٠)، والدارمي في مسنده (٣٠٩٨)، والدارقطني في السنن (١٤٠١)، والحاكم في المستدرك (٨٠٠٩) وصحح إسناده،

وقد ثبت أن سعيد بن العاص كان أمير المدينة حين توفيت أم كلثوم، وقد نص خليفة بن خياط على أن معاوية أمَّر سعيد بن العاص على المدينة سنة ٤٨ هـ[١]، وثبت أن الحسن والحسين كانا في هذه الجنازة، فقد روي عن عبد الله البهي أنه قال: «شهدت ابن عمر صلى على أمِّ كلثوم وزيد بن عمر بن الخطاب، فجعل زيدًا فيما يلي الإمام، وشهد ذلك حسن وحسين»[٢].

فيترتب على هذا أن أم كلثوم رضي الله عنها توفيت وابنها زيد بن عمر بين سنة ٤٨ هـ مبتدأ إمارة سعيد بن العاص على المدينة، وسنة ٥٠ هـ سنة وفاة الحسن بن علي رضي الله عنه الذي شهد جنازتها. ويعضده قول الصفدي: «وتوفيت أم كلثوم وابنها زيد في وقت واحد في حدود الخمسين للهجرة»[٣].

لكنه منقطع لأن الباقر لم يشهد القصة، والخطب في هذا هين فلا شك أن الباقر علمه من أهل بيته أو من مشايخه، لأن هذا مما لا يدرك إلا بالخَبر، لا بالاجتهاد.

(١) تاريخ خليفة (ص٢٠٨)، وأما الطبري فذكر في تاريخه (٥/ ٢٣٢) أن ذلك وقع في حوادث سنة (٤٩)، والأولى تقديم قول خليفة لأنه أقدم.

(٢) إسناده حسن، أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/ ٤٦٤)، والبخاري في التاريخ الأوسط (ص٤٢٠).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٤/ ٢٧٢).

وقد ذهب محسن الأمين من الإمامية إلى قول قريب من هذا فقرر أن سنة وفاتها كانت قبل سنة ٥٤ هـ في إمارة سعيد بن العاص[١]، وما ذكرناه أدق، وعليه يكون عمر أم كلثوم ﵂ حين توفيت في حدود الأربعين.

- بطلان شهودها مقتل الحسين ﵁:

من القصص المشتهرة في بعض الكتب المصنفة في مقتل الحسين[٢] ما نقله ابن طيفور وغيره من أن أم كلثوم بنت علي خطبت في جامع الكوفة خطبة تهجو فيها أهل الكوفة[٣]، فظن بعض المتأخرين أن المراد بأم كلثوم هذه هي الكبرى، وهذا لا يثبت، ففضلًا عن أن الإسناد الذي ساقه ابن طيفور إسناد واه[٤]، فإن هذه الرواية تخالف الثابت والمقطوع به من أن الحسن والحسين ﵄ صلَّيا على أم كلثوم وابنها كما سبق تفصيله، وذلك في إمارة سعيد بن العاص.

ويلحق بهذا ذكر بعضهم لها ضمن من حُمل من أهل بيت الحسين إلى يزيد في الشام بناء على ما ذكره أبو الفرج الأصبهاني، حيث ذكر منهن أم كلثوم بنت علي، فتوهم بعض من تأخر من الإمامية أن المراد بها أم كلثوم الكبرى، وذلك مردود قطعًا، فمع غض النظر عن كون أبي الفرج ذكر هذا بلا إسناد، فقد يقال إن المراد

---

(١) أعيان الشيعة (٣/ ٤٨٥).

(٢) الملهوف على قتلى الطفوف لابن طاووس(ص ١٩٤)، مثير الأحزان لابن نما (ص ٨٧).

(٣) بلاغات النساء (ص ٢٧-٢٩)، التذكرة الحمدونية (٢/ ٢٦٥).

(٤) في إسناده: هارون بن مسلم بن سعدان وهو مجهول، ويحيى بن حجاج، ضعفه أبو حاتم والنسائي وابن معين، انظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٩٦).

هنا أم كلثوم بنت علي الصغرى، وهذا ما مال إليه ابن بري[١]، خلافًا لمن ذهب إلى أن المراد بها هو أم كلثوم الكبرى[٢].

* **قبرها رضي الله عنها:**

توفيت أم كلثوم رضي الله عنها في المدينة، وصلى عليها عبد الله بن عمر رضي الله عنه، والعادة جرت أن يدفن أهل المدينة موتاهم في البقيع ولذا نص ابن عساكر على أن قبرها بالبقيع، ونفى أن يكون القبر الذي بقرية راوية في الشام - والذي ينسب لامرأة من أهل البيت تسمى أم كلثوم أيضًا- لأم كلثوم بنت علي[٣]، خلافًا لمن قال بذلك من المتأخرين، خاصة من المصنفين في فضائل دمشق بعد القرن الثاني عشر والذين خلطوا بين زينب الكبرى وبين أم كلثوم الكبرى فذكروا أنها مدفونة في قرية راوية بالشام[٤].

---

(١) الجوهرة في نسب النبي وآله البررة (٢/ ٢١٨).

(٢) ذكرت في أصل هذا الكتاب أنه لو قدَّرنا صحة الخطبة المنسوبة لأم كلثوم وكذا كون أم كلثوم ضمن من حُمل من أهل البيت إلى الكوفة، فتُحمل على أم كلثوم الصغرى بنت علي التي كانت = = لأم ولد ، ثم بعد تأليفي لكتاب زينب ودراستي لروايات خروج الحسين إلى الكوفة، عدلت عن هذا الرأي، وتبين لي أن احتمال كون الخطبة لأم كلثوم الصغرى مرجوح، بل تيقنت أن هذا من عمل الوضاعين الذين أرادوا اختراع خطب لتقريع قتلة الحسين فنسبوها إلى نساء آل البيت، تارة إلى زينب، وتارة إلى أم كلثوم، وذلك أن من أرخ لوقعة كربلاء من الثقات المشاهير لم يذكروا أم كلثوم ضمن من شهد كربلاء، وحتى أبو مخنف الذي لا يوثق به وهو أكثر راو لأخبار كربلاء لم يذكر أم كلثوم لا الصغرى ولا الكبرى ضمن من كان مع الحسين رضي الله عنه.

(٣) تاريخ دمشق (٢/ ٣٠٩).

(٤) كابن الحوراني في الإشارات إلى أماكن الزيارات (ص ٢٦)، وأحمد بن علي المنيني كما في مخطوط الإعلام في فضائل الشام نسخة المكتبة الظاهرية برقم (٤٤٧٧)، [ق٢/ أ]، وابن عبد الرزاق=

والدليل على عدم صحة ذلك واضح، لأنه قد ثبت أن أم كلثوم توفيت بالمدينة، فلا يصح أن يقال إن قبرها بالشام، وأما زعم بعض المعاصرين أن قبرها بمصر[1]، فهو قول غريب وشاذ ولا أصل له.



=الحنفي في حدائق الإنعام في فضائل الشام (ص ١٩٠)، وعبد الغني النابلسي في ثواب المدرك لزيارة السيدة زينب وسيدي مدرك، كما نقله عنه تلميذه العجلوني في عرف الزرنب وهو مخطوط [ق ٦٩/ ب] وقد انتهيت من تحقيقه وهو قيد النشر، والبيطار في حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (ص ١٢٨٣).

وقد بينت خطأ هذا القول في كتابي زينب الكبرى (ص ٦١٦-٦١٨)، و(ص ٦٢٤).

(١) عقيلة بني هاشم لعلي بن الحسين الهاشمي الخطيب (ص ٦٧).

الفصل الأول

زواج عمر من أم كلثوم في كتب السنة

إن قضية زواج الفاروق عمر ﷺ من أم كلثوم هي قضية تاريخية في أصلها، إلا أن كتب أهل العلم حفلت بمرويات هذه المصاهرة الطيبة، فتراها في كتب السنة والحديث، وكتب العقيدة، وكتب التاريخ والفقه والأدب وكتب التراجم، لما تضمنته من فوائد جمة وأحكام عملية مرتبطة بعدة أبواب من الفقه.

روايات خطبة عمر لأم كلثوم لأجل رغبته ﷺ في الاتصال بنسب النبي ﷺ[1]:

- رواية علي بن الحسين:

قال علي بن الحسين: لما تزوج عمر بن الخطاب أم كلثوم ابنة علي، أتى مجلسًا في مسجد رسول الله ﷺ بين القبر والمنبر للمهاجرين لم يكن يجلس فيه غيرهم،

(١) قد خرَّج هذا الحديث جماعة من أهل العلم كالعلامة ابن الملقن في البدر المنير (٧/ ٤٨٧-٤٩٠)، والحافظ ابن كثير في مسند الفاروق (١/ ٣٨٩-٣٩١)، والحافظ ابن حجر في التمييز تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المعروف بالتلخيص الحبير(٥/ ٢٢٣٢) برقم (١٩٤٤)، والعلامة السخاوي في استجلاب ارتقاء الغرف (٢/ ٤٩٤-٥٠١)، والعلامة المحدث الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٠٣٦)، والشيخ المحدث شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للمسند (١٧/ ٢٢٢-٢٢٣) والشيخ المحدث سعد الحميد في تحقيقه لمختصر استدراك الذهبي على الحاكم (٣/ ١٥٢١-١٥٣٣)، وأبو عاصم نبيل بن هاشم الغمري في تحقيقه لشرف المصطفى الذي سماه مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى (٤/ ٢٦٢-٢٦٤).

فدعوا له بالبركة فقال: أما والله ما دعاني إلى تزويجها إلا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا ما كان من نسبي وسببي».

أخرجه ابن إسحاق في السيرة[1]، ومن طريقه الإمام البيهقي في السنن الكبرى وقال: «هو مرسل حسن وقد روي من أوجه أُخَر موصولًا ومرسلًا»[2].

- **رواية محمد بن علي الباقر:**

روى جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه محمد بن علي الباقر، أن عمر بن الخطاب خطب إلى علي بن أبي طالب ابنته أم كلثوم، فقال علي: إنما حبست بناتي على بني جعفر. فقال عمر: أَنْكِحْنِيهَا يا علي، فوالله ما على ظهر الأرض رجل يرصُد من حُسْن صحابتها ما أرصُد. فقال علي: قد فعلت. فجاء عمر إلى مجلس المهاجرين بين القبر والمنبر، وكانوا يجلسون ثَمَّ - علي وعثمان والزبير وطلحة

(١) سيرة ابن إسحاق (ص ٢٤٩).

(٢) السنن الكبرى (١٣٣٩٣). وقد أعل الإمام الدارقطني رحمه الله هذا السند في علله (٢/ ١٩٠)، وذهب إلى أن الصواب رواية جماعة من الحفاظ لهذا الخبر عن جعفر الصادق عن أبيه الباقر عن عمر رضي الله عنه من غير ذكر زين العابدين. والثابت في سيرة ابن إسحاق هو رواية ابن إسحاق للخبر عن الباقر وهو شيخه المعروف، وليس عن جعفر الصادق الذي يعد في طبقة أقرانه. والذي ترجح لنا هو قول الإمام البيهقي رحمه الله حين حسَّن إسناد هذه الرواية. وعليه فالإسناد حسن كما قال البيهقي، إلا أنه منقطع، لأن علي بن الحسين ولد في حدود سنة ٣٨ هـ، لكن هذا الانقطاع منجبر ببقية الروايات الثابتة.

وعبد الرحمن بن عوف - فإذا كان الشيءُ يأتي عمرَ من الآفاق جاءهم فأخبرهم ذلك واستشارهم فيه، فجاء عمر، فقال: رَفِّئُوني. وقالوا: بمن يا أمير المؤمنين؟ قال: بابنة علي بن أبي طالب. ثم أنشأ يخبرهم، فقال: إن النبي ﷺ، قال: «كل نسب وسبب منقطع يوم القيامة إلا نسبي وسببي». وكنت قد صحبته فأحببت أن يكون هذا أيضًا».

هكذا رواه أنس بن عياض الليثي عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه محمد بن علي الباقر(١)، وتابع أنسًا على رواية هذا الخبر عن جعفر جماعة، منهم من تابع أنسًا في عامة روايته مع اختلاف يسير كعبد العزيز بن محمد الدراوردي(٢)، ووهيب بن خالد(٣)، ومنهم من اختصر الرواية كسفيان بن عيينة(٤).

---

(١) الطبقات الكبرى (٨/ ٤٦٣) وسنده صحيح إلى الباقر .

(٢) سنن سعيد بن منصور (٥٢٠)، المعجم الكبير (٢٦٣٣)، حلية الأولياء (٢/ ٣٤).

(٣) وقد روي عنه من وجهين:

- فرواه عنه موسى بن إسماعيل كما في مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٦٤).
- ورواه عنه المعلى بن أسد، وروي عنه من طرق كما في الشريعة (١٧١٣) و (١٨٢٠)، و المستدرك (٤٦٨٤)، والسنن الكبرى (١٣٣٩٣)، وإتحاف المهرة (١٥٧١٦)، وما زاده القطيعي على فضائل الصحابة للإمام أحمد (١٠٦٩)

(٤) وقد روي عنه من وجهين:

- فرواه عنه إسحاق بن راهويه، كما في المطالب العالية (٣٩٨٩)، وإتحاف الخيرة المهرة (٦٧٩٧)، وسقط اسم سفيان في بعض نسخ المطالب الخطية والصواب إثباته كما فصلناه في أصل هذا الكتاب.
- ورواه عنه: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، كما في إتحاف الخيرة المهرة (٦٣١٢)، والمطالب العالية (٤٢١١)، وإتحاف المهرة (١٥٧١٦).

وتابع جعفر الصادق في روايته لهذا الخبر عن الباقر : عثمان بن المغيرة[١]، وعروة بن عبد الله بن قشير[٢].

- **رواية عكرمة مولى ابن عباس :**

قال عكرمة: تزوج عمر بن الخطاب أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب، وهي جارية تلعب مع الجواري، فجاء إلى أصحابه فدَعَوا له بالبركة، فقال: إني لم أتزوج من نشاط بي، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي»، فأحببت أن يكون بيني وبين نبي الله ﷺ سبب ونسب»[٣].

- **رواية عطاء:**

قال عطاء الخراساني: خطب عمر بن الخطاب ﷺ إلى علي ﷺ أم كلثوم ابنته، وهي من فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فقال علي: إنها صغيرة ، فقال عمر: وإن كانت صغيرة ، فقال علي ﷺ: فإني حبستها على ابن أخي جعفر، فقال عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة، إلا نسبي وصهري» فلذلك رغبت فيها. فقال له علي: فإني مرسلها إليك ، هل تنظر إلى

(١) أنساب الأشراف للبلاذري (٢/ ٩١٤)، الشريعة (١٧١٤).

(٢) تاريخ دمشق (١٩/ ٤٨٥)، المطالب العالية (٣٩٨٩).

(٣) المصنف (١٠/ ٣٥٤)، وإسناده صحيح إلى عكرمة، لكن عكرمة لم يدرك عمر ﷺ، فالخبر منقطع.

صغرها؟ فأرسلها إليه فجاءته، فقالت: إن أبي يقول لك: هل رضيت الحُلة؟ فقال عمر: قد رضيتها. فأنكحه علي ﵁، فأصدقها عمر أربعين ألفًا»[١].

الروايات الواردة في إرسال علي ﵁ ابنته أم كلثوم لعمر ﵁ لينظر إلى صغر سنها[٢]:

- رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر:

قال أبو جعفر: خطب عمر بن الخطاب ﵁ ابنة علي ﵁، فذكر منها صغرًا، فقالوا له: إنما أدركت فعاوده، فقال: نرسل بها إليك تنظر إليها، فرضيها، فكشف عن ساقها، فقالت: أرسل، لولا أنك أمير المؤمنين للطمت عينيك»[٣].

-رواية الحسن البصري:

قال الحسن: إن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم، فقال علي: إنها صغيرة، فانظر إليها، فأرسلها إليه برسالة، فمازحها، فقالت: لولا أنك شيخ، أو لولا أنك

---

(١) الشريعة (١٧١٢)، (١٨١٩)، واللفظ له وغريب الحديث للخطابي (٢/ ١٠٠)، وإسناده إلى عطاء حسن، وعطاء لم يدرك عمر ﵁ فالخبر منقطع.

(٢) وسيأتي بيان مفصل حول هذه الروايات وأن عمر ﵁ إنما كشف أم كلثوم لأن عليًّا أرسلها إليه على أنه زوجته إن رضيها، فلما رضي عمر ﵁ بها صارت زوجة له وحل له منها ما يحل للزوج لزوجته، غير أن أم كلثوم لم تعلم بذلك فاستنكرت من عمر ما فعله.

(٣) سنن سعيد بن منصور (٥٢١)، واللفظ له، وروي بألفاظ قريبة عند غيره: انظر: مصنف عبد الرزاق (١٠٣٥٢)، والاستيعاب (٤/ ١٩٥٥)، وغوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٧٨٧-٧٨٨)، و (٢/ ٧٨٧)، والخبر صحيح السند إلى الباقر، لكن الإسناد منقطع فالباقر لم يدرك القصة.

أمير المؤمنين، فأعجب عمر مصاهرته فخطبها فأنكحها إياه»[١].

- **رواية الأعمش:**

قال الأعمش: خطب عمر بن الخطاب إلى علي ابنته، فقال: ما بك إلا منعها، قال: سوف أرسلها، فإن رضيت فهي امرأتك، وقد أنكحتك، فزيَّنها وأرسل بها إليه، فقال: قد رضيت، فأخذ بساقها، فقالت: والله لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينك»[٢].

* ما روي في صداق أم كلثوم رضي الله عنها:

روى زيد بن أسلم عن أبيه أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «تزوّج أمَّ كلثوم بنت عليٍّ رضي الله عنه على أربعين ألفًا»[٣].

وثبت عن عطاء أنه قال إن عمر «تزوج أم كلثوم على أربعين ألف درهم»[٤].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة بتحقيق عوامة (٩/ ٣٨٤) برقم (١٧٦٢٩)، وهذا الإسناد صحيح إلى الحسن البصري، إلا أن الحسن لم يدرك الواقعة، لأنه ولد قبل وفاة الفاروق بسنتين.

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٠٣٥٢)، وإسناده صحيح إلى الأعمش، لكنه منقطع بل يغلب على الظن أن يكون معضلًا، لأن الأعمش ولد سنة ٦١ هـ. وقد يستنكر في الخبر قوله: «فزيَّنها»، لأنه لم يرد في بقية الطرق الثابتة، إلا أن يحمل التزيين على ما ورد في بعض الطرق من أن عليًّا أرسل مع أم كلثوم حُلّةً، ففهم الأعمش أن هذا من باب التزيين فرواه بالمعنى، والله أعلم.

(٣) إصلاح المال لابن أبي الدنيا (٤٣١) والذرية الطاهرة (٢٢٠) وتاريخ دمشق (٨/ ١١٦).

(٤) أخرجه ابن إسحاق في السيرة (ص ٢٤٩)، وابن سعد في الطبقات (طبعة الخانجي) (١٠/ ٤٣٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٦٣٨٧)، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٨٦)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٢٣٠) والبيهقي في السنن (٧/ ٢٣٣)، ومداره على هشام بن سعد عن عطاء، وهشام بن سعد مضى الكلام فيه وقررنا أنه حسن الحديث، وعطاء لم يدرك الواقعة، وبمجموع روايتي عطاء وعبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده ترتقي الرواية إلى الثبوت.

*** ما روي من أخبارها مع زوجها عمر بن الخطاب ﷺ:**

روى الإمام البخاري في صحيحه من حديث ثعلبة بن أبي مالك: «أن عمر بن الخطاب ﷺ قسم مروطًا بين نساء من نساء المدينة، فبقي مِرطٌ جيد، فقال له بعض من عنده: يا أمير المؤمنين، أعط هذا ابنة رسول الله ﷺ التي عندك - يريدون أم كلثوم بنت علي - فقال عمر: «أمُّ سَلِيط أحق»، وأمُّ سَلِيط من نساء الأنصار، ممن بايع رسول الله ﷺ، قال عمر: «فإنها كانت تزفر لنا القرب يوم أحد»[1].

ويلحق بهذا الباب، ما ورد من دخول أخيها محمد ابن الحنفية على أخته أم كلثوم بنت علي وهي عند عمر ﷺ، فأكرمه الفاروق، وحمد ابن الحنفية له ذلك وحدث به، وفي هذا يقول ابن الحنفية: «دخل عمر بن الخطاب، وأنا عند أختي أم كلثوم بنت عليٍّ فضمّني، وقال: بالحلواء»[2].

---

(١) صحيح البخاري (٢٨٨١)، وقال البخاري: « تزفِر: تخيط»، وقد وهم ابن الجوزي ﷺ حين ذكر أم سليط في وفيات سنة ١٤ في المنتظم (٤/ ١٨٩) ، ولم أعرف مستنده في ذلك، ولا وقفت على من سبقه إلى ذلك ولا على من وافقه. وأم سليط لم يُذكر تاريخ وفاتها، لكن المقطوع به أنها توفيت بعد سنة ١٧ هـ، بعد زواج أم كلثوم بعمر ﷺ بدليل هذا الحديث الصحيح، والغريب أن ابن الجوزي ذكر هذا الحديث الوحيد الوارد في ترجمتها، ولم يتنبَّه لعدم صحة ما ذكره في سنة وفاتها !، مع أنه ذكر في الكتاب أن عمر ﷺ تزوج أم كلثوم في سنة ١٧ هـ، كما تراه في المنتظم (٤/ ٢٣٧).

(٢) إسناده صحيح، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/ ٣٣٠).

*** ما روي في انتقالها إلى بيت أبيها رضي الله عنها بعد استشهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه :**

لما استشهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، نقل علي ابنته أم كلثوم إلى بيته، وقد ثبت هذا عن جماعة من التابعين وأتباعهم، فقد قال الشعبي: «نقل علي رضي الله عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال»(١). وقال الحكم بن عتيبة: «نقل علي أم كلثوم حيث قتل عمر»(٢). وقال الحسن البصري: «إن عليًّا انتقل أم كلثوم ابنته حيث أصيب عمر، فانتقلها في عدتها»(٣). وقال معمر عن أيوب السختياني أو غيره: «إن عليًّا انتقل ابنته أم كلثوم في عدتها، وقتل عنها عمر»(٤).

*** ما ورد في وفاة عمر عنها وزواجها بعون بن جعفر ثم بمحمد بن جعفر ثم بعبد الله بن جعفر رضي الله عنه :**

روي زواج أم كلثوم من عون بن جعفر، ثم من أخيه محمد بأسانيد ثابتة، فقد روى الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه زوج ابنته أم كلثوم بعد أن توفي عمر لعون بن جعفر ثم بعد أن مات عون، زوَّجها لأخيه محمد بن جعفر(٥).

---

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٧/ ١٨٢) وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (١٨٨٧٨)، وإسناده صحيح.

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١٨٨٧٤)، وإسناده صحيح إلى الحكم، لكنه منقطع لأن الحكم لم يدرك الواقعة وتشهد له رواية الشعبي الآنفة.

(٣) سنن سعيد بن منصور (١٣٥٠) وإسناده صحيح.

(٤) رواه عبد الرزاق في مصنفه (٧/ ٣٠) برقم (١٢٠٥٧)، وإسناده صحيح إلى أيوب لكنه لم يدرك الواقعة، والخبر صحيح بمجموع الطرق الأخرى.

(٥) أخرجه ابن إسحاق في السيرة (٢٥٠) والدولابي في الذرية الطاهرة (٢١٩) وأبو بكر البيهقي في السنن (١٣٣٩٤) و(١٣٦٦٠) والطبراني في الأوسط (٦٦٠٩)، والحسن المثنى لم يدرك القصة=

وأما زواجها بعبد الله بن جعفر، فهو ثابت أيضًا، فقد صح عن قثم مولى آل العباس أنه قال: «جمع عبد الله بن جعفر بين ليلى بنت مسعود النهشلية، وكانت امرأة علي، وبين أم كلثوم بنت علي لفاطمة بنت رسول الله ﷺ، فكانتا امرأتيه»[1]. وقد تزوج عبد الله بن جعفر أم كلثوم بعدما ماتت أختها زينب ﵂، لأنه كان متزوجًا بزينب بنت علي قبل أن يتزوج أم كلثوم[2].

*** ما ورد في ولد أم كلثوم من عمر وذكر وفاتهما وجنازتهما :**

ولدت أم كلثوم لعمر بن الخطاب ﵁: زيدَ بن عمر بن الخطاب ورقيةَ، وزيدٌ هذا مات مع أمه في يوم واحد، وروى الصادق عن أبيه الباقر «أن أم كلثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد بن عمر فالتقت الصائحتان في الطريق فلم يدر أيهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها»[3].

ونقل ابن وهب عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب «أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب امرأة عمر بن الخطاب وابنها زيد بن عمر بن

= ولكن الخطب في مثل هذا يسير لأنه ينقل قصة خالته أم كلثوم، وهو يروي عن أبيه فلا يبعد سماعه للقصة منه.

(١) رواه الإمام البخاري في صحيحه معلقًا (٧/ ١١)، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٠١٠، ١٠١١)، من طريقين عن قثم، وإسناده صحيح.

(٢) راجع زينب الكبرى السيدة المظلومة (ص ٢٩٩-٣٠٥) فقد فصلت الكلام عن ذلك أيضا.

(٣) إسناده صحيح إلى الباقر، أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٤٠).

الخطاب، هلكا في ساعة واحدة فلم يدر أيهما هلك قبل صاحبه فلم يتوارثا»[١].

وذهب أكثر من روى خبر جنازتها إلى أن من صلى عليها هو عبد الله بن عمر:

قال نافع مولى ابن عمر: صلى ابن عمر على تسع جنائز جميعًا، فجعل الرجال يلون الإمام، والنساء يلون القبلة، فصفهن صفًّا. ووُضعت جنازة أمِّ كلثوم بنت عليٍّ امرأة عمر بن الخطاب وابن لها يقال له: زيد، وُضعا جميعًا، والإمام يومئذ سعيد بن العاص، وفي الناس ابن عباس[٢] وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة، فوضع الغلام مما يلي الإمام، فقال رجل: فأنكرت ذلك، فنظرت إلى ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي سعيد وأبي قتادة فقلت: ما هذا؟ قالوا: هي السنة»[٣].

وقال الشعبي: «توفي زيد بن عمر وأم كلثوم فقدموا عبد الله بن عمر وخلفه الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن جعفر»[٤].

---

(١) رواه ابن القاسم في المدونة (٢/ ٥٩٣)، والدارقطني في السنن (٥/ ١٢٩)، وإسناده منقطع لكن الخبر صحيح، فعبدالله بن عمر بن حفص حفيد الفاروق، وأم كلثوم زوجة جده فلا شك أنه علم هذا الخبر من أهله، وتشهد له الروايات الصحيحة التي تذكر صلاة ابن عمر على زيد وأم كلثوم في جنازة واحدة.

(٢) وقع في أصل هذا الكتاب: ابن عمر، وهو ما وقع في طبعتي مكتب المطبوعات الإسلامي والتأصيل من السنن للنسائي، وهو تحريف واقع في بعض النسخ الخطية، والصواب: ابن عباس كما وقع في السنن الكبرى للنسائي.

(٣) صحيح، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٦٣٣٧)، ومن طريقه النسائي في سننه (١٩٧٨)، وفي الكبرى (٢/ ٤٤٤) وابن الجارود في المنتقى (١٤٢) وابن سعد (١٠/ ٤٣١) .

(٤) صحيح: رواه البخاري في التاريخ الأوسط (٤٢١) و(٤١٩)، و محمد بن الحسن في الآثار (٢٤٦) وعبد الرزاق في المصنف (٦٣٤٠)، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (١١٥٧٤).

وقال عبد الله البهي: «شهدت ابن عمر صلى على أمِّ كلثوم وزيد بن عمر بن الخطاب، فجعل زيدًا فيما يلي الإمام، وشهد ذلك حسن وحسين»[١].

وأما عمار بن أبي عمار ، فقد روى أن من صلى على أم كلثوم وزيد هو سعيد بن العاص[٢]، في بعض الطرق أنه لم يعين من صلى عليهما[٣].

والراجح أن من صلى عليها هو ابن عمر ﷺ، وهذا ما رجحه ابن عساكر فقال: «المحفوظ أن الذي صلى عليهما عبد الله بن عمر في إمارة سعيد بن العاص»[٤].

*** نصوص أهل العلم في إثبات مصاهرة عمر وعلي رضي الله عنهما:**

لما كان زواج الفاروق من السيدة أم كلثوم بهذه الشهرة في المرويات الحديثية، اتفقت كلمة أهل العلم على صحته، ولذا حفلت كتب التواريخ والتراجم والأنساب بنصوص مفصلة عن هذا الزواج، ولم يُعرف عن أحدٍ من المتقدِّمين ولا المتأخرين إنكاره، أو التشكيك فيه.

---

(١) إسناده حسن، أخرجه ابن سعد في الطبقات (٨/ ٤٦٤)، والبخاري في التاريخ الأوسط (ص ٤٢٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١٥٦٨) وابن سعد في الطبقات (طبعة الخانجي) برقم (١٣١٠٠) وأحمد في العلل (١/ ١٤٠)، والدولابي في الذرية الطاهرة (٢٢٩)، وإسناده صحيح.

(٣) سنن النسائي (١٩٧٧) والسنن الكبرى له (٢١١٥)، سنن أبي داود (٣١٩٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦٩٢٠)، و الكنى والأسماء للدولابي (١٤٤٢)، وإسناده صحيح.

(٤) تاريخ دمشق (١٩/ ٤٩١).

وسنستعرض جملة من أقوال جماهير أهل العلم، بمختلف توجهاتهم في الحديث عن هذا الزواج وإثباته، وقد بدأنا بكتب الأنساب لأنها المصدر الأساسي لتعيين المصاهرات التي وقعت في التاريخ.

*** زواج عمر ﷺ من أم كلثوم ﷺ في كتب الأنساب :**

اتفق علماء النسب المتقدمون والمتأخرون على إثبات هذا الزواج، على رأسهم المحدث النسابة ابن شهاب الزهري (١٢٤ هـ)[١]، والمدائني[٢]، وابن سعد (٢٣٠ هـ)[٣]، ومصعب الزبيري (٢٣٦ هـ)[٤]، والزبير بن بكار (٢٥٦ هـ)[٥]، والبلاذُري (٢٧٩هـ)[٦]، وابن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)[٧]، والسمعاني (٥٦٢ هـ)[٨]، وابن قدامة (٦٢٠ هـ)[٩]، والتلمساني (توفي بعد ٦٤٥هـ)[١٠]،

(١) نقله عنه الدولابي في الذرية الطاهرة (١١٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩/ ٤٨٣).
(٢) المردفات من قريش (ص٦٠).
(٣) الطبقات لابن سعد (دار صادر) (٨/ ٤٦٣).
(٤) نسب قريش (٤١).
(٥) جمهرة نسب قريش (طبعة دار الكتب العلمية) (١/ ٥٥٤)، المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ للزبير بن بكار (ص ٣٠-٣١).
(٦) أنساب الأشراف (٢/ ٣٠).
(٧) جمهرة أنساب العرب (ص٣٨).
(٨) الأنساب (١/ ٣٤٥).
(٩) التبيين في أنساب القرشيين (ص ١١١).
(١٠) الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة (٢/ ١٥٤).

والسلطان الأشرف (٦٩٦ هـ)[١]، وابن جزي (٧٤١ هـ)[٢]، والقلقشندي (٨٢١ هـ)[٣]، والسيوطي (٩١١ هـ)[٤]، وغيرهم ممن جاء بعدهم.

*** زواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنهما في كتب التاريخ :**

حين نستقرئ كلام المؤرخين نجد أنهم قد تعرضوا لهذا الزواج مع تعيين سنة وقوعه، وذكر بعض التفاصيل التي نقلها رواة التاريخ، فقد أثبته ابن إسحاق (١٥١ هـ)[٥]، وابن حبيب (٢٤٥هـ) [٦]، وابن شبة (٢٦٢ هـ)[٧]، وحماد بن إسحاق المالكي (٢٦٧ هـ)[٨]، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ)[٩]، وابن أبي الدنيا (٢٨١ هـ)[١٠]، والطبري (٣١٠هـ)[١١]، والمطهر بن طاهر المقدسي (نحو ٣٥٥هـ)[١٢]، والقضاعي (٤٥٤ هـ)[١٣]، وقِوام السنة (٥٣٥ هـ)[١]، وابن عساكر

(١) طرف الأصحاب في معرفة الأنساب (ص ٦٨).
(٢) الأنوار في نسب آل النبي المختار (ص٢٢).
(٣) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (ص١٥١).
(٤) الحاوي للفتاوي (٢/ ٣٧).
(٥) سيرة ابن إسحاق (ص ٢٤٨).
(٦) المحبر (ص٥٤). المحبر (ص٥٦)، وانظر كتابه الآخر: المنمق في أخبار قريش (ص٤٢٦).
(٧) تاريخ المدينة (٢/ ٦٥٤).
(٨) تركة النبي ﷺ (ص٨٧).
(٩) المعارف (١/ ٢١١).
(١٠) مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص ٩٩).
(١١)تاريخ الطبري(٤/ ٦٩)و (٤/ ١٩٩).
(١٢) البدء والتاريخ (٥/ ٧٦).و(٥/ ٩٢).
(١٣) تاريخ القضاعي، كتاب عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف (ص٢٩٦).

(٥٧١ هـ)[٢]، وابن الجوزي (٥٩٧ هـ)[٣]، وابن الأثير (٦٣٠هـ)[٤]، وابن أبي الدم (٦٤٢ هـ)[٥]، والنويري (٧٣٢ هـ)[٦]، والذهبي (٧٤٨ هـ)[٧]، وابن الوردي (٧٤٩هـ)[٨]، والصفدي (٧٦٤ هـ)[٩]، وابن كثير (٧٧٤ هـ)[١٠]، والمقريزي (٨٤٥ هـ)[١١]، والدياربكري (٩٦٦ هـ) [١٢]، وغيرهم ممن يعسر تتبعهم وإحصاؤهم.

*** زواج عمر ﷺ من أم كلثوم رضي الله عنها في كتب التراجم :**

ولا تقل شهرة مصاهرة علي وعمر رضي الله عنهما في كتب التراجم عن شهرتها في كتب التاريخ، فقد ذكره أبو حاتم الرازي (٢٧٧ هـ)[١٣]، وأبو بشر الدولابي

(١) المبعث والمغازي (٢/ ٨٢٤).
(٢) تاريخ دمشق (٢/ ٣٠٩).
(٣) المنتظم (٤/ ١٣١)و(٤/ ٣٢٧).
(٤) الكامل في التاريخ (٢/ ٣٦١).
(٥) التاريخ المظفري (ص١٤٢).
(٦) نهاية الأرب (١٩/ ٣٤٨)و (١٩/ ٣٩١).
(٧) تاريخ الإسلام (٤/ ١٣٨).
(٨) تاريخ ابن الوردي (١/ ١٤٠).
(٩) الوافي بالوفيات (١٥/ ٢٣).
(١٠) البداية والنهاية (٥/ ٣٣٠).
(١١) إمتاع الأسماع (٥/ ٣٦٧-٣٧٠) مختصرًا.
(١٢) تاريخ الخميس (٢/ ٢٥١)، و (٢/ ٢٨٤).
(١٣) نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل (٣/ ٥٦٨).

(٣١٠ هـ) [١]، وابن حبان (٣٥٤ هـ)[٢]، وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ)[٣]، وابن عبد البر (٤٦٣ هـ)[٤]، وابن بشكوال[٥]، وأبو زكريا النووي (٦٧٦ هـ)[٦]، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)[٧].

*** زواج عمر ﷺ من أم كلثوم رضي الله عنها في كتب الفقه :**

تعرضت معظم كتب الفقه لزواج أم كلثوم من عمر في عدة مباحث وأبواب فقهية مثل: باب الصلاة على الجنازة[٨]، وباب تزويج الصغيرة[٩]، وباب الكفاءة في النسب[١٠]، وباب المهر[١]، وباب الشهادة في عقد النكاح[٢]، و باب العدة وخروج

---

(١) الذرية الطاهرة (٢١٦-٢٣٠).

(٢) الثقات (٢/ ٢١٦).

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٥٤).

(٤) الاستيعاب (١/ ١٢٥).

(٥) غوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٧٨٧).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٦٥).

(٧) الإيثار بمعرفة رواة الآثار (ص ٧٩).

(٨) من كتب الحنفية: المبسوط للسرخسي (٢/ ٦٦)، ومن كتب المالكية: المدونة (١/ ٢٥٨)، والبيان والتحصيل (٢/ ٢٢٣) والتاج والإكليل على مختصر خليل (٣/ ٧٤)، والنوادر والزيادات (١/ ٥٨٦)، ومن كتب الشافعية: الحاوي الكبير (٣/ ٥٠)، والمهذب (١/ ٢٧٤)، ومن كتب الحنابلة: مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص٢٢٠)، والمغني (٢/ ٣٥٩).

(٩) من كتب الحنفية: الاختيار لتعليل المختار (٣/ ٩٤)، وبدائع الصنائع (٢/ ٢٤٠)، وتبيين الحقائق (٢/ ١٣١)، وحاشية رد المحتار (٣/ ٩٥) ومن كتب الحنابلة: المغني (٧/ ٤٠)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٣٨٧).

(١٠) من كتب الحنفية: تبيين الحقائق (٢/ ١٢٩)، ومن كتب الحنابلة: الكافي (٣/ ٢٢)، الشرح الكبير على المقنع (٧/ ٤٦٧).

المرأة من بيتها[٣]، واعتبار الشهرة في الشهادة بالنكاح في باب الشهادات[٤]، وكيفية حساب ميراث من ماتا معًا في ساعة واحدة في باب المواريث[٥].

والخلاصة أن زواج عمر من أم كلثوم، هي مسألة اتفقت عليها روايات أهل السنة وأثبتها طوائف أهل العلم من المحدثين والنسابين والمؤرخين والفقهاء، فلا خلاف بينهم في هذه القضية.

*** زواج عمر ﷺ بأم كلثوم ﷺ عند المعتزلة:**

كان لمصاهرة عمر لعلي ﷺ وزواجه بابنته أثر في كتب كثير من الفرق الإسلامية، خاصة المعتزلة الذين كانوا يحتجون بهذه المصاهرة على حسن العلاقة الطيبة بين عمر وعلي ﷺ، ولذلك دأب علماء المعتزلة على الاستدلال بزواج عمر بأم كلثوم في مناظراتهم ومناقشتهم مع المخالفين، ومن أقدمهم الجاحظ (٢٥٥ هـ)[٦]. وجعل القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ)[١] وأبو سعد السمان (٤٤٣ هـ)[٢] هذه المصاهرة حجة على حسن العلاقة بين عمر وعلي ﷺ.

---

(١) من كتب الحنفية: بدائع الصنائع (٢/ ٢٧٥)، ومن كتب الشافعية: الحاوي الكبير (٩/ ٣٩٧)، والمهذب (٩/ ٣٧٢)، ومن كتب الحنابلة: المغني (٧/ ٢١١)، والشرح الكبير (٨/ ٥).

(٢) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (٩/ ٥٨).

(٣) من كتب الحنفية: الأصل لمحمد بن الحسن (٤/ ٤٠٩)، المبسوط (٦/ ٣٦)، والاختيار لتعليل المختار (٣/ ١٧٨)، وبدائع الصنائع (٣/ ٢٠٦)، ومن كتب الشافعية: الأم (٧/ ١٨٢).

(٤) انظر: تبيين الحقائق (٤/ ٢١٥).

(٥) من كتب المالكية: المدونة (٢/ ٥٩٣)، ومن كتب الحنابلة: المغني (٦/ ٣٧٩).

(٦) العثمانية (ص٢٣٧).

*** زواج عمر ﷺ بأم كلثوم رضي الله عنها عند الزيدية :**

إن أخبار زواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنها، مذكورة في كتب الزيدية، وقد صرحوا بثبوته وشهرته عندهم، ومن أقدم من ذكره من قدمائهم علي بن عبد الرحمن العلوي (٤٤٥ هـ)، إذ يقول: «ثبت عندنا أن عمر خطب إلى علي صلى الله عليه ابنته من فاطمة فزوَّجه إياها»[٣].

وصرح أحد أكابر متأخريهم وهو الحسن بن يحيى المؤيدي (١٣٧٥هـ) بشهرته عندهم فقال: «تزويج أم كلثوم من عمر مشهور من رواية أصحابنا»[٤]، وهو ما قرره أيضًا الأستاذ الزيدي المعاصر محمد عزان حين قال: «أضف إلى ما تقدم ما اشتهر عند علماء الزيدية وغيرهم من أن الإمام عليًّا زوج عمر بن الخطاب ابنته أم كلثوم بنت فاطمة الزهراء، فلو كان عنده غير رضًا لما زوَّجه

---

(١) تثبيت دلائل النبوة (١/ ٢٤٦)، و(٢/ ٦٥٣) وكذا في المجموع في المحيط بالتكليف [ق ١٢٥/ أ] وهو مخطوط ، محفوظ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٨٧٣٧)، وهذا الكتاب جمعه أحمد بن متويه من كلام القاضي عبد الجبار. وقد نقل القاضي الزيدي أبو الفضل جعفر بن أحمد (٥٧٣ هـ) ملخص كلامه في النقض على صاحب المجموع المحيط بالتكليف= =(ص ٢٢١)، وهو منشور محققا في مجلة الباحث، العدد الخامس والسادس، السنة السادسة (ص ٢٢١).

(٢) المختصر من الموافقة بين آل البيت والصحابة (ص١٤٤-١٤٥).

(٣) الجامع الكافي (٤/ ٣٥).

(٤) نجوم الأنظار وتخريجه مواهب الغفار (١/ ٣٩٧).

ابنته»[١]. بل بلغ عندهم مبلغ الضرورة[٢]، ولذا ترى خبره في كثير من مصنفاتهم، في أبواب الحديث والعقائد والفقه والتاريخ والأنساب.

فمن مرويات الزيدية في كتب الحديث عندهم :

ما روى أبو عبد الله أحمد بن عيسى الهاروني (٢٤٧ هـ) في أماليه «عن زيد بن علي، قال: دخل عليٌّ عليه السلام على عمر، فخطب إليه أم كلثوم، فقال علي: أنت رجل قد جللت، وهي صغيرة، تريد من هي أعرف بحقك منها فخرج ودخل العباس، فأخبره عمر، فقال: أنا عمُّه، وأنا أزوِّجك فزوَّجه»[٣].

وروى أيضًا عن أبي الجارود قال: «ذكرتُ لأبي جعفر ما صنع عمر بن الخطاب في المتوفَّى عنهنَّ أزواجهنَّ: أنه ردهنَّ من عقبة الوادي، فقال : قد أُصيبَ عُمَر، فأخذ عليٌّ عليه السلام بيد أم كلثوم فنقلها إليه، ثم أمرها فحجَّت في عدتها»[٤].

ومما جاء في كتبهم العقدية :

ما ذكره أبو القاسم البستي (عاش في القرن ٥ هـ) في «المعتمد في الإمامة» لبيان عدم صحة القائلين بردة الصحابة ﷺ، فجعل تزويج علي أم كلثوم لعمر رضي الله عنه حجة

(١) الصحابة عند الزيدية (ص٦٦).
(٢) التاج المذهب لأحكام المذهب (٢/ ٦٨).
(٣) كتاب رأب الصدع أمالي أحمد بن عيسى (٢/ ٩١٤).
(٤) كتاب رأب الصدع أمالي أحمد بن عيسى (٢/ ٧٠٩).

على بطلان ذلك[١]. وقريب منه ما قرره القاضي جعفر بن أحمد الزيدي (٥٧٣ هـ) في «النقض على صاحب المجموع المحيط بالتكليف»[٢]. وما ذكره يحيى بن الحسن القرشي (٧٨٠ هـ) في منهاج المتقين في معرفة رب العالمين[٣]، ونقْضه كلام من زعم أن الزواج وقع بالإكراه[٤].

وتثبت كتب فقه الزيدية قضية زواج أم كلثوم من عمر في أبواب فقهية كثيرة، كما تراه في «شرح التجريد» لأبي الحسين الهاروني (٤١١ هـ)[٥] و«الجامع الكافي» لأبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي (٤٤٥ هـ)[٦]، و«أصول الأحكام» لأحمد بن سليمان (٥٦٦هـ)[٧]، و«الانتصار على علماء الأمصار» ليحيى بن حمزة (٧٤٩ هـ)[٨]، و«الجامع لقواعد دين الإسلام» لعلي النجراني (٧٩٦ هـ)[٩].

(١) المعتمد في الإمامة على مذهب الزيدية (ص ٢٠٧).
(٢) النقض على صاحب المجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٢١)، وهو منشور محققًا في مجلة الباحث، العدد الخامس والسادس، السنة السادسة (ص ٢٢٣).
(٣) ويسمى أيضًا: منهاج التحقيق ومحاسن التلفيق.
(٤) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلى أسرار المنهاج (٤/ ٢٣٥).
(٥) شرح التجريد في فقه الزيدية (٣/ ١٦٩).
(٦) الجامع الكافي (٤/ ٣٥) و(٤/ ٣٧١).
(٧) أصول الأحكام الجامع لأدلة الحلال والحرام (١/ ٦٣٩).
(٨) الانتصار على علماء الأمصار (٤/ ٦٨٠-٦٨١).
(٩) الجامع لقواعد دين الإسلام (ص ١٤٠٠) و(ص٢٠٠٩)

وقد أشار أحمد بن يحيى المرتضى (٨٤٠ هـ) والحسين السياغي (١٢٢١ هـ)، والحسن بن يحيى المؤيدي (١٣٧٥هـ) والقاضي أحمد بن قاسم الصنعاني (١٣٩٠هـ) إلى هذا الزواج أثناء كلامهم عن مسألة الكفاءة، لأن تزويج علي ﷺ ابنته أم كلثوم من عمر ﷺ أحد الأدلة التي استدل بها على الزيدية على بطلان ما حدث في العصور المتأخرة من تحريم بعض علمائهم نكاح الفاطمية بغير الفاطمي[1].

ومما جاء في تواريخ الزيدية :

ما ذكره أحمد بن يحيى المرتضى وهو يعدِّد أبناء علي من فاطمة:«وأم كلثوم: تزوجها عمر بن الخطاب، وخلَف عليها عون بن جعفر ثم أخوه محمد ثم أخوه عبد الله»[2].

وقال وهو يعدد أبناء الفاروق: «ثم زيد الأكبر، ثم رقية، أمهما أم كلثوم بنت علي»[3].

وأختم بما ذكره أحد أقدم نسابة الزيدية، وهو السيد يحيى بن الحسن بن جعفر العبيدلي العقيقي (٢٧٧ هـ) وهو أول من ألف في أنساب آل أبي طالب، قال:

---

(١) انظر على التوالي: البحر الزخار (٤/ ٨٦)، الروض النضير (٤/ ٢٦٨)، نجوم الأنظار وتخريجه مواهب الغفار (١/ ٣٩٧)، التاج المذهب لأحكام المذهب (٢/ ٦٨)، ويراجع كتاب الانتصار للفاطميات وقد استفدت منه كثيرًا في جمع نصوص علماء الزيدية (ص١٣١-١٣٧).

(٢) البحر الزخار (١/ ٤٠٣).

(٣) البحر الزخار (١/ ٤٣٤).

«وأم كلثوم الكبرى ابنة علي من فاطمة، ولدت لعمر بن الخطاب زيدًا ورقية، وقد انقرضا فلم يبق لعمر ولد من أم كلثوم»[1].

(١) كذا نقله عنه الدولابي في الذرية الطاهرة (ص ١١٨) من طريق ابنه طاهر، ومن طريق أبي موسى العباسي، وقريب منه في الأمالي الاثنينية للشجري (ص ٥٠٣) لكن فيه: وأم كلثوم الصغرى بدل الكبرى والظاهر أنه خطأ من المحقق أو الناسخ والصواب: الكبرى وقد جزمت بأن المنقول من كتاب النسب للعقيقي لأن النص مروي عن ابنه طاهر بن يحيى وهو راوية كتاب النسب.

الفصل الثاني

زواج أم كلثوم بنت علي من عمر رضي الله عنهما

في كتب الإمامية الاثني عشرية

*** النصوص المثبتة لوقوع الزواج في كتب الأخبار والأنساب عند الإمامية:**

يزعم كثير من المعاصرين أن زواج عمر الفاروق رضي الله عنه بأم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما لم يقع ولم يحدث وأنه من الأساطير!، ولا شك أن من طالع ما عرضناه من الروايات الصحيحة، وأقوال المحدثين والمؤرخين والنسابين، وغيرهم من أهل العلم، يستغرب هذه الدعوى الغريبة التي تهدم أصول الاستدلال وتخالف مسلمات البحث العلمي، خاصة إن علمنا أن جملة ممن ذهبوا إلى إنكار هذه الواقعة لم يلتفتوا إلى النصوص الصريحة الواضحة المنقولة في المصادر التي يسلمون بها ويعتقدون باعتبارها، ويستندون إليها في تقرير قضايا التاريخ.

وبمراجعة سريعة لكتب الإمامية وأمهات مصادرهم الروائية، نجد فيها عدة روايات تثبت هذا الزواج، بل وتوضح تفاصيله أحيانًا، ومع عدم تسليمنا ببعض هذه التفاصيل المستنكرة والتي سنناقشها بالتفصيل وبالأخص دعوى وقوع الزواج غصبًا، فإن الذي يتقرر من المقارنة بين روايات أهل السنة والإمامية أن

القدر المشترك هو أن عمر تزوج من أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما، ولكي يكون القارئ على بينة من الأمر في هذه المسألة فسنعرض له ما وقفنا عليه من روايات ونصوص تثبت وقوع هذا الزواج في كتب الإمامية.

*** مرويات زواج عمر من أم كلثوم في كتب الإمامية الروائية:**

- روى الكليني في الكافي عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام قال: «لما خطب إليه[1] قال له أمير المؤمنين: إنها صبية قال: فلقي العباس فقال له: مالي أبي بأس؟ قال: وما ذاك؟ قال: خطبت إلى ابن أخيك فردَّني، أما والله لأعورن زمزم، ولا أدع لكم مكرمة إلا هدمتها، ولأقيمن عليه شاهدين بأنه سرق، ولأقطعن يمينه. فأتاه العباس فأخبره وسأله أن يجعل الأمر إليه، فجعله إليه»[2].

- وروى الكليني في الكافي عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام في تزويج أم كلثوم فقال: «إن ذلك فرج غصبناه»[3].

---

(١) كذا، وفيه محذوف، وهو عمر رضي الله عنه.

(٢) الكافي للكليني (٥/ ٣٤٦) باب تزويج أم كلثوم، وقال عنه محمد باقر المجلسي في مرآة العقول (٢٠/ ٤٢) (حسن)،وصححه والده محمد تقي المجلسي في روضة المتقين (٨/ ١٢٧) وجعله محمد آصف محسني من الأحاديث المعتبرة في معجم الأحاديث المعتبرة (٨/ ٩٥)، وصحح إسناد الرواية : جعفر مرتضى العاملي في مأساة الزهراء (١/ ٢٧٠)، وعلي آل محسن في لله وللحقيقة (١/ ١٤٣)، ومسلم الداوري في التقية في فقه أهل البيت (٣/ ١٠٢).

(٣) المصدر نفسه، وقال المجلسي عن إسناد الرواية في مرآة العقول (٢٠/ ٤٢): حسن، وقال في ملاذ الأخيار (١٣/ ٣١١) : موثق، وصححه والده محمد تقي المجلسي في روضة المتقين (٨/ ١٢٧)، وجعله محمد آصف محسني من الأحاديث المعتبرة، مشرعة بحار الأنوار=

- وروى الكليني في الكافي والطوسي في التهذيب عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام قال: «سألته عن المرأة المتوفى عنها زوَّجها أتعتد في بيتها أو حيث شاءت؟ قال: بل حيث شاءت، إن عليًّا عليه السلام لما تُوفي عمر أتى أم كلثوم فانطلق بها إلى بيته».

- وفي رواية أخرى في الكافي: «فأخذ بيدها فانطلق بها إلى بيته»[1].

- وروى الكراجكي في كنز الفوائد بسنده «عن المستطيل[2] بن حصين قال خطب عمر بن الخطاب إلى علي بن أبي طالب عليه السلام ابنته، فاعتل عليه بصغرها وقال: إني أعددتها لابن أخي جعفر، فقال عمر: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل حسب ونسب فمنقطع يوم القيامة ما خلا حسبي ونسبي، وكل بني أنثى عصبهم لأبيهم ما خلا بني فاطمة فإني أنا أبوهم وأنا عَصَبَتهم»»[3].

=(٢/ ١٢٤)، ومعجم الأحاديث المعتبرة (٨/ ٩٥)، وصحح مسلم الداوري إسناده في كتابه التقية في فقه أهل البيت (٣/ ١٠٢).

(١) الكافي (٦/ ١١٥) وقال محمد باقر المجلسي في مرآة العقول (٢١/ ١٩٧) عن السند الأول: موثَّق، وعن الثاني (٢١/ ١٩٩): صحيح، تهذيب الأحكام (٨/ ١٦١) برقم (٥٥٨-٥٥٩)، وقال في ملاذ الأخيار (١٣/ ٣١٤) عن السند الأول: حسن، وعن الثاني: ضعيف على المشهور، وصححه والده محمد تقي المجلسي في روضة المتقين (٩/ ٨٩)، وصحح محمد آصف محسني هذه الرواية في مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٢٥).

(٢) كذا، والصواب المستظل.

(٣) كنز الفوائد (ص ١٦٦-١٦٧).

- وروى الطوسي في الخلاف والطبرسي في المؤتلف من المختلف، عن عمار بن ياسر[١] قال: «أخرجت جنازة أم كلثوم بنت علي وابنها زيد بن عمر، وفي الجنازة الحسن والحسين عليهما السلام وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وأبو هريرة، فوضعوا جنازة الغلام مما يلي الإمام والمرأة وراءه، وقالوا: هذا هو السنة»[٢].

- وروى الطوسي في التهذيب عن جعفر عن أبيه عليه السلام، قال: «ماتت أم كلثوم بنت علي عليه السلام وابنها زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة، لا يدرى أيهما هلك قبل، فلم يورث أحدهما من الآخر، وصلى عليهما جميعا»[٣].

- وروى عبد الله بن الأشعث في الجعفريات بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده «أن عليًّا نقل ابنته أم كلثوم في عِدَّتها حيث مات زوجها عمر بن الخطاب، لأنها كانت في دار الإمارة»[٤].

- وقال الطوسي في المبسوط: «وروي أن عمر تزوج أم كلثوم بنت علي عليه السلام فأصدقها أربعين ألف درهم»[٥].

---

(١) كذا، والصواب: عمار بن أبي عمار، فإن عمار بن ياسر توفي في صفين قبل أم كلثوم بالاتفاق.

(٢) الخلاف للطوسي (ص٧٢٢)، المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف (١/ ٢٥٥)، بحار الأنوار للمجلسي (٧٨ / ٣٨٢)، ووسائل الشيعة للحر العاملي (٢ / ٨١١).

(٣) تهذيب الأحكام (٩/ ٣٦٢)، وسائل الشيعة (٢٦/ ٣١٤).

(٤) الجعفريات (ص ٢٢٣) باب النفقة على الحامل المتوفى عنها زوجها، (برقم ٦٩٣)، النوادر للراوندي (ص ١٨٦)، مستدرك الوسائل للنوري (١٥/ ٣٦٥)

(٥) المبسوط (٤ / ٢٧٢)، وسائل الشيعة (٢١/ ٢٦٣).

- وروى ابن إدريس في السرائر في قسم المستطرفات من روايات ابن قولويه عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال: «خطب الناس عمر بن الخطاب وذلك قبل أن يتزوج أم كلثوم بيومين، فقال: أيها الناس لا تغالوا بصدقات النساء، فإنّه لو كان الفضل فيها لكان رسول الله ﷺ يفعله، كان نبيكم يصدق المرأة من نسائه المحشو وفراش الليف والخاتم والقدح الكثيف وما أشبهه، ثم نزل عن المنبر فما أقام إلاّ يومين أو ثلاثة حتى أرسل في صداق بنت علي أربعين ألفًا»[1].

وهذه الروايات تتفق في إثبات أصل واقعة الزواج، وإن كان قد ورد في بعضها تفاصيل مردودة، وسيأتي نقد هذه الروايات أثناء تفصيل الكلام عن آراء المثبتين والنافين لوقوع الزواج.

*** إثبات نسابي ومؤرخي الإمامية لزواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنها:**

اتفقت كلمة النسابين المنسوبين إلى الإمامية على إثبات زواج أم كلثوم من عمر، منهم الكلبي النسابة (٢٠٤ هـ)[2]، في غير ما موضع[3]، وأبو محمد الحسن

(١) مستطرفات السرائر المطبوع ضمن موسوعة ابن إدريس الحلي (ص ٢٦٠)، مما استطرفه من رواية ابن قولويه.

(٢) وهو ليس من الإمامية بالمعنى المصطلح، لكن الإمامية يعدونه من علمائهم، قال النجاشي عنه: "وكان يختص بمذهبنا". الفهرست (ص٤٣٦).

(٣) نقله عنه البلاذري أنساب الأشراف (٢/ ١٨٩) و(٢/ ١٩٠) طبعة الأعلمي بتحقيق المحمودي.

بن محمد بن يحيى العلوي المعروف بابن أخي طاهر(٣٥٨ هـ)[١]، فنقل عنه المفيد أنه أثبت هذا الزواج في كتابه[٢].

ومن أشهر نسابة الإمامية، أبو الحسن علي بن محمد العمري العلوي (٤٦٠ هـ) [٣]، وقد أثبت هذه المصاهرة في كتابه المجدي في أنساب الطالبيين ورد على من شكك فيها وقال: «والمعوَّل عليه من هذه الروايات ما رأيناه آنفًا من أن العباس بن عبد المطلب زوَّجها عمر برضاء أبيها عليه السلام وإذنه، وأولدها عمر زيدًا»[٤].

وأثبتها من جاء بعده، كأبي الحسن البيهقي المشهور بابن فندق (٥٦٥ هـ) في لباب الأنساب[٥]، وابن الطقطقي الحسني العلوي (٧٠٩ هـ) في الأصيلي[٦].

ولم يكن ذكر واقعة زواج عمر رضي الله عنه بأم كلثوم رضي الله عنها مقصورًا على الكتب الروائية وكتب الأنساب، بل تعرضت له كتب التاريخ أيضًا، فقد أثبتها اليعقوبي

(١) كان مشهورًا بالعلم بالنسب، وهو راوية كتاب جده يحيى بن الحسن العقيقي .

(٢) المسائل السروية ص ٨٨، ثم إن الدارقطني نقل عن الحسن بن محمد بسنده عن أهل البيت رواية خطبة عمر لأم كلثوم، انظر ما نقله السمهودي عن الدارقطني في جواهر العقدين (٢/ ١٤٠-١٤٠).

(٣) انظر ترجمته في الأصيلي في أنساب الطالبين (ص ٣٣٦-٣٣٧).

(٤) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٩٩).

(٥) لباب الأنساب (ص ٣٣٧).

(٦) الأصيلي (٥٨).

(بعد ٢٩٢ هـ) في تاريخه[١]، والطبرسي (٥٤٨ هـ) في إعلام الورى[٢]، ومن المؤرخين المحدثين عباس القمي(١٣٥٩هـ) في منتهى الآمال في تواريخ النبي[٣].

والنتيجة التي ننتهي إليها من خلال دراسة نصوص روايات الإمامية وتصريحات علمائهم هي أن زواج عمر بأم كلثوم حقيقة تاريخية قطعية اتفقت الروايات الصحيحة على إثباتها، واتفق قدماء نسابي الإمامية على التسليم بها، وأما نفي وقوع هذا الزواج فلا أثر له في رواياتهم، كما أنه لا قائل به من قدماء النسابين، وهو قول حادث لا شاهد له في روايات الإمامية ولا في نصوص علماء الأنساب الذين يرجع إليهم في مثل هذه المسائل.

*** دراسة تاريخية لتطور آراء الإمامية حول زواج أم كلثوم**

إن من يدرس آراء علماء الإمامية وأقوالهم عن زواج عمر ﷺ من أم كلثوم ﷺ، ليعجب من كثرة الاختلاف بين أقوالهم، وتضادها، وتغيرها وتبدلها بين فترة وأخرى، بين محاولة إنكار هذه المصاهرة، وبين التشكيك فيها وتبريرها أو محاولة التقليل من دلالاتها البينة والواضحة على عدم صحة نظرية الوصية والنص. لذا لا عجب أن ترى بعضهم يثبت مصاهرة عمر وعلي ﷺ، وبعضهم يردها من غير دليل، وبعضهم يحاول تبريرها لكي توافق مسلماته وآراءه، ثم

(١) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٤٠).
(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى (١/ ٣٩٧).
(٣) منتهى الآمال (١/ ٢٦١).

هؤلاء يختلفون في التبرير، فتارة يزعمون أن هذه المصاهرة وقعت بالإكراه والغصب والوعيد، وتارة يزعمون أن أم كلثوم رضي الله عنها ليست ابنة علي رضي الله عنه بل ربيبته، وتارة يزعمون أنها كانت جنية تصورت بصورة أم كلثوم.

ولأن معرفة التطور التاريخي لهذه المواقف المختلفة من أهم ما يعين على تتبع أصل الخلل عندهم، فسنستعرض بإيجاز أصول أقوالهم وتطورها.

- **القول الأول : إثبات الزواج**

إن المتقدمين كانوا مضطرين للتسليم بالأخبار التي تدل على هذا الزواج، ولأن إثبات وقوع هذا الزواج يعارض ما يذهبون إليه من الاعتقاد بأن الصحابة أعداء الآل، فقد اضطروا إلى وضع أخبار للتشكيك في أثر هذه المصاهرة والتقليل من دلالتها على صفاء العلاقة بين عمر وعلي رضي الله عنهما وقد وقفنا على ثلاثة مسالك لهم في ذلك :

المسلك الأول: تبرير وقوع هذا الزواج بالغصب والإكراه:

وهذا القول هو المشهور بين القدماء، ويظهر أن أبا القاسم الكوفي (٢٥٣ هـ) أول من قال بذلك في كتابه «الاستغاثة»[1]. وهو الظاهر من الكليني (٣٢٩ هـ) في كتابه الكافي حيث أفرد بابًا لتزويج أم كلثوم أورد فيه روايتين تثبت وقوع الزواج بالغصب. وهو ما ذهب إليه محمد بن النعمان المفيد (٤١٣ هـ) في أحد قوليه[2]،

(١) راجع الاستغاثة في بدع الثلاثة (١/ ٧٧-٧٨).

(٢) سيأتي أن قوله الثاني هو إنكار وقوع الزواج.

فصرح بذلك في المسائل العكبرية[١]، ونقل عنه تلميذه الشريف المرتضى في «الفصول المختارة» أنه علل هذا الزواج بالتقية[٢].

وهذا القول هو الذي نصره الشريف المرتضى (٤٣٦ هـ) في عدة من كتبه[٣]، وقد أفرد رسالة مستقلة للكلام عن هذه المصاهرة[٤].

وقد درج تلاميذ المرتضى على القول بهذه المقالة، فهذا ما قرره أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي (٤٤٧ هـ) في «تقريب المعارف»[٥]، وكذا أبو الحسن الطوسي(٤٦٠ هـ) الملقب بشيخ الطائفة في «الاقتصاد في الاعتقاد»[٦]، وكذا في «تمهيد الأصول»[٧]، و«تلخيص الشافي»[٨].

وهو قول من جاء بعدهم من المتأخرين كالطبرسي (٥٤٨ هـ) في «إعلام الورى»[٩]، وابن شهر آشوب (٥٨٨ هـ) في «مثالب النواصب»[١٠]، والحسن بن

(١) راجع كتاب المسائل العكبرية (ص ٦٠-٦٣).

(٢) الفصول المختارة (ص ٧٠).

(٣) الذخيرة (ص ٤٧٤)، رسائل المرتضى (١/ ٢٩١)، تنزيه الأنبياء (ص ١٩١)،الشافي (٣/ ٢٧٣)، و(٣/ ١٤٩).

(٤) وهي رسالة إنكاح أمير المؤمنين ابنته لعمر، طبعت ملحقة مع رسالة تزويج علي بنته من عمر للمفيد، ثم طبعت ضمن مؤلفات الشريف المرتضى (٣٥) الرسائل والمسائل (٣/ ٣٦٥).

(٥) تقريب المعارف (ص٢٢٤).

(٦) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٢١٣-٢١٤).

(٧) تمهيد الأصول (ص٣٨٦ -٣٨٧) .

(٨) تلخيص الشافي (٢ / ٨٠) .

(٩) إعلام الورى بأعلام الهدى (١/ ٣٩٧).

(١٠) مثالب النواصب (٥/ ٢٥٢-٢٥٩).

علي الطبري (كان حيًا سنة ٦٩٨ هـ) في «أسرار الإمامة»[١]، وكذا في كتابه «كامل البهائي»[٢].

والقول المشهور عند المتأخرين هو وقوع الزواج غصبًا على آل البيت[٣]، وجملة منهم يحاولون الجمع بين القول بوقوع الزواج بالإكراه، مع دعوى أن عليًّا قد بدَّل أم كلثوم الحقيقية بجنية ثم أرسلها إلى عمر ﷺ، وحملوا الروايات التي تثبت الزواج على أنها إنما صدرت من الأئمة من باب مجاراة الناس، أو التقية من العوام.

لأن العوام مع اعتقادهم بإمامة الأئمة كانوا لا يتصورون صدور مثل هذه الخوارق عنهم، أو تقيَّة من الغلاة الذين يرفعون الأئمة لمقام فوق مقامهم[٤]!.

---

(١) أسرار الإمامة (ص ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) كامل البهائي (ص٣٥٢).

(٣) تكملة الرجال (٢/ ٦٩٨).

(٤) الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٢٩-١٣٠)، الصوارم المهرقة للتستري (ص١٩٩ – ٢٠١)، مصائب النواصب للتستري (٢/ ٤٠-٥٢)، الإمامة المعروف بالمبسوط في الإمامة لعبد النبي الجزائري (ص١٦٦-١٦٨)، عمدة المقال في كفر أهل الضلال للكركي (ص١٤٩)، روضة المتقين لمحمد تقي المجلسي (٨/ ١٢٧)، ملاذ الأخيار (١٣/ ٣١٢)، مرآة العقول (٢٠/ ٤٢-٤٥) و(٢١/ ١٩٨)، بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٦-١٠٧)، و(٤٢-١٠٩) ثلاثتها لمحمد باقر المجلسي، الأنوار النعمانية لنعمة الله الجزائري (١/ ٨١-٨٤)، الوافي للفيض الكاشاني (٢١/ ١١٠)، الذخيرة يوم المحشر (ص ٩٥)، اللمعة البيضاء للتبريزي (٢٨٠ -٢٨٢)، مستدركات علم رجال الحديث (٨/ ٥٥٩).

والقول بوقوع هذا الزواج كرهًا وغصبًا على علي ﷺ هو ما ذهب إليه بعض المحدثين والمعاصرين[١]، وهو القول الذي انتصر له جعفر مرتضى العاملي في رسالته التي أفردها عن هذه القضية وسماها « ظلامة أم كلثوم».

المسلك الثاني: ادعاء عدم دخول عمر بأم كلثوم لصغر سنها:

وقد نُسب هذا القول إلى أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (توفي في القرن الرابع)[٢]، والظاهر أن ظهور بُعد هذا القول عن الصواب، وشذوذه، هو ما جعله قولا مهجورًا لا تكاد تجد من تابعه عليه.

المسلك الثالث: القول بوقوع هذا الزواج برضى علي ﷺ:

يعد موقف النسابة أبي الحسن العمري استثناء من المواقف السائدة عند المتقدمين، إذ ردّ على كل من شكَّك في وقوع هذا الزواج، وأثبت وقوعه برضا علي ﷺ[٣]. ثم تبعه عبد الجليل القزويني الرازي (توفي في حدود سنة ٥٦٠ هـ) فقد صرح بأن هذا الزواج كان عن طيب خاطر من علي ﷺ، كما أنه أقر بولادة زيد بن عمر ونقل الاتفاق عن أصحابه على ذلك[٤].

---

(١) انظر: قاموس الرجال (١٢/ ٨١) ورسالة في تواريخ النبي والآل (ص ٨١) كلاهما للتستري، صراط النجاة لجواد التبريزي (٩/ ٩)، لله وللحقيقة لعلي آل محسن (١/ ١٤١)، محاضرات في الاعتقادات لعلي الميلاني (٢/ ٣١١).

(٢) نقله عنه ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب (٣/ ٨٩)، ومثالب النواصب (٥/ ٢٦٢).

(٣) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٩٩).

(٤) «نقض معروف به بعض مثالب النواصب»، مطبوع بالفارسية، (ص ٢٥٨).

وهو الموقف الذي انتصر له من المعاصرين الشيخ الإمامي محمد حسين ترحيني العاملي[١].

وهذا الموقف هو ما يقتضيه العدل والإنصاف، ولكن وللأسف فإن أكثر الإمامية أعرضوا عن هذا الموقف ولم يتبنوه.

- **القول الثاني: إنكار وقوع زواج أم كلثوم بعمر رضي الله عنهما:**

ذهب شُذَّاذ من القدماء وبعض المتأخرين وأغلب المعاصرين إلى مذهب غريب عجيب في هذه القضية، فأنكروا وقوع هذا الزواج رأسًا، ويبدو أن أول من أشهر هذا القول وانتصر له وقرره هو شيخ الإمامية المقدم في زمنه محمد بن النعمان المفيد (٤١٣ هـ) في كتابه المسائل السروية[٢].

ويُنسب إنكار تزويج أم كلثوم لعمر لبعض من تقدم على المفيد، فنُسب إلى الفضل بن شاذان النيسابوري (٢٦٠ هـ) تكذيب القصة وأن الناس قد اشتبه عليهم أم كلثوم بنت جرول الخزاعي بأم كلثوم بنت علي!.

---

(١) عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل (ص ٣٥٣).

(٢) راجع كتابه المسائل السروية (ص٨٦-٨٧)، وتزويج علي عليه السلام بنته من عمر للمفيد أيضًا، وهي الرسالة نفسها الواردة في المسائل السروية كما ذكر محققها، وسيأتي كلامه.

ونُسب هذا القول إلى الحسن بن محمد بن الحسن القمي (توفي بعد ٣٧٨ هـ)- صاحب تاريخ قم- فذهب إلى نفي وقوع هذا الزواج لأن أم كلثوم كانت صغيرة حين توفي عمر رضي الله عنه[1].

ومجموع أجوبة الإمامية عن زواج أم كلثوم من عمر يرجع إلى تأصيلات المفيد وتقريراته، وكل من جاء بعد المفيد لا يخرج إلا في النادر عن تقريراته.

ويلاحظ اضطراب رأي المفيد في الكلام عن هذه المصاهرة بين الإثبات والنفي، فقد مضى أنه أقر بها في كتابه المسائل العكبرية وفيما نسبه إليه تلميذه المرتضى في الفصول المختارة، خلافًا لما ذكره هنا في المسائل السرويـة من إنكاره

(١) تاريخ قم (ص١٩٣)، ونص ما جاء في الكتاب بالفارسية:« وعمر خطاب أم كلثوم را بخواست و درين خلاف كرده اند زيرا كه أم كلثوم بس خرد بوده است كه وفات يافته است وفضل بن شاذان نيشابورى آورده است كه عمر أم كلثوم دختر جرول خزاعى را خواسته بود مردم غلط مى‌كنند بأم كلثوم كبرى دختر أمير المؤمنين علي»، وترجمته بالذكاء الاصطناعي: «وخطب عمر أم كلثوم، وقد اختلفوا في ذلك لأن أم كلثوم كانت صغيرة جدًا عندما توفيت. وقد ذكر الفضل بن شاذان النيسابوري أن عمر خطب أم كلثوم بنت جرول الخزاعية، والناس يخطئون فيظنونها أم كلثوم الكبرى بنت أمير المؤمنين علي».

ولا يمكن إثبات صدور هذا القول عن الفضل بن شاذان (٢٦٠هـ)، لأن بين الحسن بن محمد القمي والفضل بن شاذان أكثر من مائة سنة، ولم يذكر الحسن بن محمد القمي مصدره ولا سندًا لكلامه، ولو قال الفضل بن شاذان بهذه المقالة لنقلها عنه القدماء. والحسن بن محمد القمي لا توجد له ترجمة أصلًا، وإنما اجتهد بعض المتأخرين في التعرف على أحواله من خلال كتابه، فمن يكون بهذه المنزلة لا يُركن إلى تفرده، هذا لو سلمنا بأن هذا الكلام له وليس لمن ترجم الكتاب، وذلك أن النسخة المطبوعة لتاريخ قم هي ترجمة لأصل الكتاب الذي كان مكتوبًا بالعربية، ولا يُعلم إن كان المترجم قد حافظ على نص الكتاب أو أنه زاد فيه من تعليقاته، ولذا أوردت ما نُسب إليه على وجه التمريض.

لوقوع هذه المصاهرة، ولم أتمكن من تعيين تاريخ كتابته للمسائل السروية وللمسائل العكبرية والفصول المختارة، كي يتبين أيها المتأخر، وبالتالي نعرف ما آل إليه رأي المفيد.

وأكثر المتأخرين لم يلتفتوا إلى رأي المفيد في إنكار هذه المصاهرة بل انتقدوه وردوا عليه[1]، ولذا ظل قوله مهجورًا غير ملتفت إليه، حتى أحياه بعض المحدثين، وأكثر المعاصرين. وقد سلكوا مسالك جديدة في مناقشتهم لهذه الواقعة، فمنهم من أنكر وجود أم كلثوم رأساً، وادعى أنه ليس لفاطمة إلا بنت وحيدة هي زينب، ومنهم من أنكر كون أم كلثوم بنتًا لفاطمة ﷺ، فتارة يقولون إنها بنت علي ﷺ من أم ولد، وتارة يقولون إنها ربيبة علي ﷺ[2].

(١) انظر كلام المجلسي في مرآة العقول (٢٠/ ٤٥)، ويستثنى من المتأخرين يوسف البحراني، حيث أنكر وقوع الزواج رأسًا ووافق المفيد في ذلك، كما في كتابه سلاسل الحديد (١/ ٢٩٦).

(٢) يتقدم هؤلاء: ناصر الهندي اللكنهوي في كتابه «إفحام الأعداء والخصوم في تكذيب ما افتروه على سيدتنا أم كلثوم»، وغالب من كتب في هذا الموضوع بعده إنما بنى على كلامه، ومن الذين أنكروا وقوع الزواج: محمد البلاغي في رسالة له، ذكرها الطهراني في الذريعة (٥/ ١٨٤)،وإسماعيل الأنصاري في الموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء (٥/ ٣٨٣) و(٧/ ٣٣٩)، ومحمد الوحيدي في إحقاق عقائد الشيعة (ص١٣٣)، وعبد الباقي قرنة في الوهمي و الحقيقي في سيرة عمر (ص ٣٨٨)، وخالد البغدادي في تصحيح القراءة (ص١٠٩-١١٠)، ومحمد علي دخيل كما نقله عنه محمد حسون في أعلام النساء المؤمنات (ص ٢٢٤)، والخرسان كما نقل عنه محمد باقر الأبطحي في تعليقه على عوالم العلوم والمعارف (١١/ ١٠٠٢)، وجواد شبر في أدب الطف (١/ ٧٦-٧٨)، ونجاح الطائي في أزواج النبي وبناته (ص٦٥ – ٦٦)، وفي كتابه: تحريف أسماء أولاد المعصومين (ص١١٨-١٢٦)، والمرجع الروحاني في أجوبة المسائل في الفكر والعقيدة (ص ١٢٣)، ويبدو أن هذا ما انتهى إليه رأي الروحاني في هذه

- **القول الثالث: أن المرأة التي تزوجها عمر هي جنية تصورت بصورة أم كلثوم !:**

ذهب شذوذ من القدماء إلى أن عليًّا ﷺ لم يبعث لعمر ابنته أم كلثوم، وإنما أرسل إليه شيطانة تمثلت بصورتها!، وأول من أذاع هذه القصة المفتعلة هو أبو محمد الحسن بن القاسم بن محمد العويد العلوي (كان حياً سنة ٤٢٥ هـ)[١]، فقد نقل عنه النسابة أبو الحسن العمري أنه كان «يروي أن التي تزوجها عمر شيطانة»[٢]، ثم رد أبو الحسن العمري ذلك القول ونفى صحته، ولا شك أن هذه المقالة من المقالات الغريبة والسخيفة التي لا يسمع لها، ولذلك لم يقبلها الشريف المرتضى تلميذ أبي محمد العلوي، وقرينه في نقابة الطالبيين[٣]، فقد رد هذا القول وسفَّه قائله في رسالته التي أفردها عن هذه المسألة.

المسألة، لأنه لم ينكر زواج أم كلثوم بعمر في كتبه الفقهية بل وثّق رواية معاوية بن عمار ، كما تراه في الطبعات الأولى لكتاب فقه الصادق (٢٣/ ٦٥-٦٦) الطبعة الثالثة، ومن المؤلفات المفردة لإنكار زواج أم كلثوم من عمر: «كشف البصر عن تزويج أم كلثوم من عمر» لمحمد علي الحلو، و«هل تزوج عمر أم كلثوم ؟ » لخليفة عبيد الكلباني.

(١) قال النجاشي عنه: «سيد في هذه الطائفة، غير أني رأيت بعض أصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته»، فهرست النجاشي (ص٦٥)، ولا شك أن روايته هذه التي أتى فيها بالأساطير، من رواياته المغموزة.

(٢) المجدي في أنساب الطالبيين (ص١٩٩).

(٣) ذكر ذلك محسن الأمين في أعيان الشيعة (٥/ ١٣) نقلاً عن عمدة الطالب.

ثم تحولت هذه الإشاعة والأسطورة إلى رواية مسندة ومنسوبة إلى آل البيت في القرن السادس في زمن القطب الراوندي الذي أورد هذه الرواية في كتابه «الخرائج والجرائح»[١].

ورغم سخافة هذه المقالة، إلا أن جماعة من المتأخرين[٢] ومن سار مسلكهم من المعاصرين يرون أن هذا القول هو الصواب في هذه المسألة[٣].

(١) الخرائج والجرائح قطب الدين الراوندي (٢ / ٨٢٥ - ٨٢٦).

(٢) مضت الإحالة على أقوالهم عند الإشارة إلى من جمع منهم بين رواية الاغتصاب ورواية الجنية، وعلى رأسهم المجلسي الأب والابن فهما من أشاعا الاستدلال بهذه الرواية في مقابلة رواية الاغتصاب، وغالب من جاء بعدهما إنما اعتمد على كلامهما.

(٣) كالشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث (٨/ ٥٥٩)، و محمد جميل حمود في «إفحام الفحول» الذي صنفه للانتصار لصحة رواية الجنية.

الفصل الثالث

مناقشة آراء المنكرين لزواج عمر بأم كلثوم

* القضية الأولى: الرد على اعتماد المنكرين على كلام المفيد

إن عمدة ما يستدل به المنكرون لتزويج أم كلثوم لعمر، هو ما قرره المفيد في كتابه المسائل السروية، وكل ما يذكرونه من اعتراضات إنما مستندها تقريرات المفيد الغريبة في إنكار هذه المصاهرة، لذا خصصنا كلام المفيد بالدراسة والتفنيد.

تفرد المفيد وشذوذه:

لقد تفرد المفيد في القرن الخامس بإنكار وقوع الزواج، وفي مقابله أثبته أكابر علماء الإمامية، ممن سبقوا المفيد كأبي القاسم الكوفي النسابة، وأبي جعفر الكليني، أو من أقرانه ومعاصريه وعلى رأسهم تلميذا المفيد: المرتضى والطوسي، فضلًا عمن جاء بعده من علماء الإمامية، كأبي الصلاح الحلبي، والطبرسي وعبد الجليل الرازي القزويني، وغيرهم. وبذلك يكون تفردُ المفيد بنفي وقوع هذا الزواج قولًا شاذًّا لم يوافقه عليه أغلب كبار علماء الإمامية في زمنه.

ردود علماء الإمامية على المفيد في إنكاره تزويج أم كلثوم لعمر:

لقد عارض قول المفيد في إنكار تزويج أم كلثوم لعمر عدد غير يسير من علماء الإمامية، ومنهم من رد على قول المفيد دون تسميته، وإليك أقوالهم:

يقول المرتضى: «فأما من جحد من غَفَلةِ أصحابنا وقوع هذا العقد ونَقْلَ هذا البيت، وأنها ولدت أولادًا من عمر، معلوم مشهور، ولا يجوز أن يدفعه إلا جاهل أو معاند، وما الحاجة بنا إلى دفع الضرورات والمشاهدات في أمر له مخرج من الدين»[1].

وسفَّه هذه المقالة في موضع آخر فقال: «ومن حَمَلته نفسه من أصحابنا على إنكار هذه المصاهرة، كمن حمل نفسه على إنكار كون رقية وزينب بنتي رسول الله ﷺ في دفع الضرورة، والإشمات بنفسه أعداءه، والتطريق عليه لمن لا يعلم حقائق الأمور، وأنه في كل مذاهبه واعتقاداته على مثل هذه الحالة التي لا يخفى على العقلاء ضرورة سفه مرتكبها»[2].

ويقول المجلسي (١١١١ هـ): « إنكار المفيد أصل الواقعة إنما هو لبيان أنه لم يثبت ذلك من طرقهم، وإلا فبعد ورود تلك الأخبار وما سيأتي بأسانيد أن عليًّا

---

(١) رسائل المرتضى (٣/ ١٤٩).

(٢) انظر رسالة إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر للمرتضى، وهي منشورة ملحقة مع رسالة تزويج علي عليه السلام بنته من عمر للمفيد (ص٣١)، ومنشورة ضمن مؤلفات الشريف المرتضى (٣٥) الرسائل والمسائل (٣/ ٣٧٨).

عليه السلام لما توفي عمرُ أتى أم كلثوم فانطلق بها إلى بيته، وغير ذلك مما أوردته في كتاب بحار الأنوار، إنكار ذلك عجيب»[١].

ويقول سليمان الماحوزي (١١٢١هـ) بعد أن ذكر أن المفيد أنكر تزويج أم كلثوم لعمر: «فيه بُعدٌ ظاهر، وأخبارنا تأباه حق الإباء»[٢].

وقال عبد الله بن صالح السماهيجي البحراني (١١٣٥ هـ): «وأما إنكار الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد لأصل التزويج بعد ورود الأحاديث الصحيحة في أصولنا المعتبرة فلا وجه له إلا الاستبعاد ومقابلة النص بالاجتهاد، وهو خروج عن جادة الانصاف والسداد، مع أنها قضية مشهورة خرجت عن وصمة الآحاد»[٣].

وانتقد كلام المفيد عدد من المعاصرين منهم: **صائب عبد الحميد**[٤]، **ومحمد آصف محسني**[٥]، **وعلي آل محسن**[٦]، **ومحمد حسين ترحيني**[٧].

---

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (٢٠/ ٤٥).

(٢) الذخيرة يوم المحشر (ص ٩٨).

(٣) مخطوط المسائل الحسينية (ق ٥٢)، وقد طبع مؤخرًا ولم أقف على طبعته، وقد نقله عنه يوسف البحراني في سلاسل الحديد (١/ ٣٠٠).

(٤) المسائل السرورية (٨٦-٨٨)، بتحقيق صائب عبد الحميد، الهامش (٤).

(٥) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٢٥).

(٦) لله وللحقيقة (ص ١٤٣).

(٧) عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل (ص ٣٥٣).

اضطراب المفيد في إثبات ونفي تزويج أم كلثوم بعمر:

لم يكن للمفيد قول واحد في هذه القضية، فمع إنكاره لهذه المصاهرة في «المسائل السروية»، إلا أنه أقر بوقوعها في كتب أخرى، فقد أقر بتزويج أم كلثوم بعمر في المسائل العكبرية ولم ينكره[1]، كما أن تلميذه الشريف المرتضى روى أن سائلًا سأل المفيد عن سبب تزويج علي ﷺ ابنته لعمر بن الخطاب ﷺ، فأجاب المفيد: «لإظهاره الشهادتين وإقراره بفضل رسول الله ﷺ وأراد بذلك استصلاحه وكفه عنه، وقد عرض لوط- عليه السلام - بناته على قومه وهم كفار ليردهم عن ضلالتهم »[2]. وعليه، فقد وقع التناقض في كلام المفيد ولم يُدْرَ المتأخر من قوليه، ولم نجد ما يرجح أحد القولين، لكن الذي اشتهر عنه عند المتأخرين هو نفي وقوع الزواج، وكل من تبنى إنكار مصاهرة عمر لعلي استند إلى كلام المفيد، والغريب أنني لم أقف – في كلام المتأخرين والمعاصرين- على من نقل عن المفيد قوله الآخر في المسائل العكبرية والفصول المختارة.

والخلاصة : إما أن يكون رأي المفيد مضطربًا فلم يستقر على رأي واحد، وإما أن يكون له أكثر من قول في المسألة، وهذا يبين أن رأيه غير محكم ولا متين، وأن الاتكال عليه في نفي زواج عمر بأم كلثوم غير سديد.

---

(١) انظر المسائل العكبرية (٦٠-٦٣).

(٢) الفصول المختارة (ص٧٠).

*** القضية الثانية : دعوى عدم صحة روايات أخبار الزواج وعدم دلالتها على وقوعه:**

الاعتراض الأول: الطعن في صحة الرواية لأن راويها هو الزبير بن بكار:

ادعى المفيد أن الخبر الوارد بتزويج أم كلثوم لعمر غير ثابت لأنه مروي من طريق الزبير بن بكار، ولم يكن موثوقًا به في النقل[١]، وقد تبعه على هذا جماعة من المتأخرين![٢].

والجواب: مضى أن خبر الزواج مثبت بأصله وتفاصيله في كتب الحديث بأسانيد صحيحة، وطرقه كثيرة عند أهل السنة من غير طريق الزبير بن بكار، بل إن بعضها مثبت في كتب صنِّفت قبل أن يولد الزبير بن بكار[٣]!، فضلًا عن الروايات المنقولة من طرق الإمامية والصحيحة على مبانيهم والتي لا ذكر فيها للزبير بن بكار أصلًا!، فهذا الاعتراض واه لا حجة فيه[٤].

---

(١) المسائل السروية (ص ٨٦).

(٢) سلاسل الحديد (١/ ٣٠٨)، إفحام الأعداء والخصوم (١٦١)، إفحام الفحول في شبهة تزويج عمر بأم كلثوم (ص ٤٧)، و(ص١٠٣)، و(ص١٠٤)، خبر تزويج أم كلثوم من عمر (ص ٤٨).

(٣) ككتاب السيرة لابن إسحاق، وابن إسحاق توفي سنة ١٥١ هـ، وأما الزبير بن بكار فقد ولد سنة ١٧٢ هـ.

(٤) وقد نبه على ذلك بعض علماء الإمامية فقد دافع الشعراني عن الزبير بن بكار في حاشيته على الوافي (٢١/ ١٠٩) الحاشية، كما أن جعفر مرتضى العاملي بين عدم انحصار خبر تزويج أم كلثوم بعمر في رواية الزبير بن بكار في ظلامة أم كلثوم (ص٦).

الاعتراض الثاني: ادعاء المعترضين ضعف سائر أسانيد روايات زواج عمر من أم كلثوم:

سلك جماعة من المعاصرين مسلكًا جديدًا في إنكار زواج أم كلثوم من عمر، وهو الحكم بالضعف على أسانيد روايات القصة والرد على علماء أهل السنة والجماعة الذين أثبتوها، وسلكوا في ذلك مسالك غريبة وخاطئة، ولا تمت إلى قواعد الجرح والتعديل بأي صلة، ورائدهم في هذا المنهج هو ناصر الهندي في كتابه إفحام الفحول، فقد رد على كل ما ثبت من روايات المحدثين الصحيحة وأقوال العلماء في هذه القضية، فذكر ستَّ روايات لزواج أم كلثوم بعمر في كتب أهل السنة وضعَّفها كلها!. وتبعه الميلاني، فذكر ما ذكره الهندي، وزاد عليه روايات كثيرة[1]، حاكمًا على جميعها بالضعف[2]. وتبعهما محمد علي الحلو وذكر اثنتي عشرة رواية من كتب أهل السنة، وحكم عليها كلّها بالضعف[3].

وآخرهم محمد علي صالح رسن، حيث استعرض أخبار أم كلثوم وأمعن في الطعن في أسانيدها ورواتها بأساليب وطرق عجيبة وغريبة، ظهر فيها قصوره

(١) من الروايات التي زادها على ناصر الهندي: روايات ابن سعد التي لم يذكرها ناصر الهندي، ورواية الحاكم في المستدرك، ورواية البيهقي في السنن، وروايات الدولابي في الذرية الطاهرة، ورواية الخطيب البغدادي في تاريخه.

(٢) خبر تزويج أم كلثوم (ص٣١)و (ص٦٨).

(٣) كشف البصر (ص ٤٨)، وذكر خليفة عبيد ثماني روايات مما ذكره صاحب كشف البصر مع تغيير في الترتيب، وذكر مثل كلامه في تضعيفها، انظر رسالته: هل تزوج عمر بأم كلثوم (ص٢٩-٣٤).

العلمي الفاحش لجهله بأحوال جماعة من مشاهير الرواة وعجزه عن تعيين بعضهم، وسلوكه مسلكًا غريبًا في رد سائر الروايات بالطعن في متونها معتمدا على فهم غريب أعوج لا يمت إلى المنهج العلمي والأكاديمي بأي صلة !.

والجواب: إن المنهج الذي سلكه هؤلاء مبني على مجرد التشغيب والتشويش، فضلًا عما فيه من المغالطات والأخطاء الغريبة، والتأويلات العجيبة، التي انتهوا فيها إلى تضعيف الثقات المتفق بين الأئمة على توثيقهم، والخلط بين الأسماء المشتركة، والجهل بأحوال مشاهير الرواة، وغيرها من الأخطاء التي لا يكاد يحصيها الباحث، مما يعسر تتبعه: كدعوى الميلاني ضعف سائر الأحاديث التي خلا منها الصحيحان[1]، مع أن بطلان هذه القاعدة الغريبة يعلمها الإمامية قبل أهل السنة[2].

وتضعيف ناصر الهندي لأنس بن عياض الليثي[3] ، مع أنه ثقة بالاتفاق عند أهل السنة[4]، ومجمع على توثيقه عند الإمامية[5].

وقول محمد الحلو عن أنس بن عياض إنه مهمل، وإعلاله روايته عن الصادق بالانقطاع[1]، مع أن أنس تلميذ الصادق بالاتفاق، وروى عنه رواية خطبة عمر

(١) خبر تزويج أم كلثوم من عمر (ص٢٣).

(٢) وضوء النبي ﷺ (ص٢٨٣)، مصدر التشريع عند مذهب الجعفرية (ص٣٢)، مهدي الأمم (ص٢٠٨-٢٠٩).

(٣)إفحام الأعداء والخصوم (ص١٣٥).

(٤) تهذيب الكمال (٣/ ٣٤٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٥).

(٥) مستدركات علم رجال الحديث (١/ ٧٠١)، تنقيح المقال (١١/ ٢٤٣– الهامش).

لأم كلثوم بصيغة السماع التي هي أعلى مراتب الاتصال، فضلًا عن أنه توبع في روايته عن الصادق، فوافقه عليه سفيان بن عيينة ووهيب بن خالد.

وجهل محمد الحلو بحال السري بن خزيمة، ومعلى بن أسد[٢]، مدعيًا أن كتب الرجال لم تذكرهما، مع أنهما ثقتان ومترجمان في المصنفات الرجالية![٣].

وهذا شيء يسير من هفواتهم التي لا يكاد يحصيها من شم شيئا من رائحة علم الحديث[٤].

ثم إن خبر زواج أم كلثوم من عمر مثبت في أصح الكتب وأوثقها وهو صحيح الإمام البخاري، وهذا الخبر لم يتعرض له أكثر من بحث هذه المسألة منهم. ثم إن أخبار زواج أم كلثوم بعمر منقولة بطرق صحيحة تنتهي إلى آل البيت من نظراء علي بن الحسين ومحمد بن علي الباقر وجعفر الصادق، فهل يتصور فيهم أن يحدثوا بما هو غير ثابت، وينقلوا عن جدهم علي تزويج ابنته أم كلثوم لعمر دون أن يكون لذلك أي واقع؟.

فضلًا عن غيرهم من أئمة التابعين المشاهير من نظراء نافع مولى ابن عمر والشعبي والحسن البصري وعطاء وعكرمة وغيرهم.

---

(١) كشف البصر (ص٣٨).

(٢) كشف البصر (ص٤٥).

(٣) انظر ترجمة السري بن خزيمة في الثقات لابن حبان (٥/ ٢١١)، وترجمة معلى بن أسد في تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٧).

(٤) وقد بينت في أصل هذا الكتاب أمثلة عديدة لأخطاء المذكورين وأغلاطهم في الحكم على الرواة، بما لا حاجة لإعادته في المختصر.

ثم إن الروايات الصحيحة عند الإمامية والمثبتة في أصح كتبهم وهو الكافي أثبتت وقوع هذا الزواج أيضًا بما يدفع عن رواة أهل السنة دعوى افتعاله واختلاقه، فقد مضى في المباحث السابقة استعراض الروايات التي أثبتت وقوع هذا الزواج من كتب أهل السنة، وكذا من كتب الإمامية، وثلاث روايات من روايات الإمامية معتبرة وصحيحة عندهم، وأما مجموع الروايات فقد بلغت حد التواتر عند بعضهم، وحد الشهرة والاستفاضة عند بعضهم الآخر، يقول التستري مصرحًا بتواتر روايات هذا الزواج: «أخبارنا به متواترة في نكاحها وعدتها، فضلًا عن أخبار العامة، واتفاق السير»[1]. ويقول الكاظمي: «والمشهور من الأصحاب والأخبار أنه تزوجها عمر بن الخطاب غصبًا كما أصر السيد المرتضى رحمه الله وصمم عليه في رسالة عملها في هذه المسألة، وهو الأصح للاستفاضة»[2]. وقال جعفر مرتضى العاملي عن روايات زواج عمر بأم كلثوم: «مستفيضة بلا ريب»[3]، فإذا ثبت هذا يظهر بطلان تشكيك المشككين في صحة روايات زواج عمر من أم كلثوم، التي بلغت عند بعضهم حد المسلمات، يقول محمد الحسيني الطهراني: «إنّ زواج عمر بن الخطّاب بأُمّ كلثوم بنت الصدِّيقة

(١) قاموس الرجال (١٢/ ٢١٦).
(٢) تكملة الرجال (٢/ ٦٩٨).
(٣) ظلامة أم كلثوم (ص ١١).

الكبرى سلام الله عليها من الحوادث التأريخيّة المسلَّم بها، فلماذا يريد بعض الشيعة أن ينكر ذلك في بعض الكتب؟!»[١].

الاعتراض الثالث: ادعاء عدم دلالة روايات الإمامية على وقوع الزواج:

ذهب بعض من كتب في قضية زواج أم كلثوم إلى ردِّ دلالة روايات المتقدمين من الإمامية على ثبوت الزواج والتشكيك فيها، مدعين أنها لا تدل على وقوع الزواج في واقع الأمر، وأنها صدرت من الأئمة تقية!، كالقاضي التستري (١٠١٩ هـ)[٢]، والمجلسي- (١١١١ هـ)[٣]، ومحمد علي القاضي الطباطبائي[٤]، ومحمد علي الحلو[٥]، ومحمد جميل حمود العاملي[٦].

والجواب:هذا تكلف ظاهر، لأن هذه الروايات صريحة في وقوع الزواج، ووقوع العقد، ووقوع الدخول، وقد استفاد منها جماعة من علماء الإمامية وقوع التزويج، وقد صرح جماعة من علماء الإمامية بامتناع حمل سائر رواياتهم على

(١) معرفة الإمام (١٥/ ٢٥٨).

(٢) مصائب النواصب (٢/ ٤٣) الهامش.

(٣) مرآة العقول (٢٠/ ٤٤)، بحار الأنوار (٤٢/ ١٠٦).

(٤) نقله عنه جعفر مرتضى في ظلامة أم كلثوم (ص ٥٧).

(٥)كشف البصر (ص٨٢).

(٦) إفحام الفحول (ص٤١)، (ص ٦٨)، زواج أم كلثوم، طبعة مركز الأبحاث العقائدية (ص ٤٨-١٢١-١٢٩).

التقية، كسليمان الماحوزي[١] وعبد الله بن صالح البحراني[٢]، وجعفر مرتضى العاملي[٣].

وبهذا يظهر سقوط تلك الاعتراضات القائمة على التكلف والمكابرة.

القضية الثالثة: الطعن في ثبوت زواج أم كلثوم من عمر للاختلاف في الروايات:

لجأ بعض المنكرين لزواج عمر من أم كلثوم إلى التشكيك والطعن في صحة هذه الواقعة بناء على ادعاء وقوع الاختلاف في بعض الروايات، وجعلوها دليلًا على حصول التناقض والاختلاف في القصة، ورتبوا على ذلك إنكارها ونفيها، وقد كان المفيد أول من سلك هذا المسلك في كتابه المسائل السرويـة، فقال: «الحديث بنفسه مختلف...وبُدوُّ هذا الاختلاف فيه يبطل الحديث، فلا يكون له تأثير على حال»[٤]. ثم أعاد الكُتّاب المعاصرون إنتاج رأي المفيد، ومنهم من توسع

(١) الذخيرة يوم المحشر(ص ٩٥)، ونص كلامه : «وأخبارنا تأباه حق الإباء، اللهم إلا أن يحمل على التقية في الرواية، وهو غير ممكن في بعضها كروايتي زرارة وعبد الله بن سنان»، وسقطت الجملة الأخيرة بدءاً من قوله « وهو غير ممكن » من المطبوع، وهي مثبتة في نسخة مجلس الشورى من الذخيرة [ق ٣٠/ أ] .

(٢) المسائل الحسينية، وهو مطبوع ولم أقف بعد على طبعته، والنص في المخطوط (ق٥٢).

(٣) ظلامة أم كلثوم (ص ٥٧)و (ص ٥٨).

(٤) المسائل السروية (ص ٨٨-٩٠).

في ذكر الاختلافات المنقولة في الروايات، حتى يصوروا للقارئ أن مصاهرة عمر لأم كلثوم لا حقيقة لها، ورتبوا على ذلك عدم صحة الزواج![1].

وعندما سبرنا كلام المعترضين لم نجد أحدًا منهم أعْمَلَ القواعد والضوابط التي وضعها العلماء لتحرير المسائل المختلف فيها، بتمييز الروايات الثابتة وتقديمها ورد الروايات الضعيفة، أو بالترجيح بينها ببيان الخطأ من الصواب، بل يكتفون بسرد هذه الاختلافات والاحتجاج بها دون تمحيص ولا تحقيق ولا تحرير، وهذا منهج غريب لا يمت إلى أصول العلم وأصول التحقيق بصلة.

وأما حين نظرنا في الاختلافات التي زعم الزاعمون أنها وردت في قصة زواج أم كلثوم، فقد وجدنا أن كثيرًا منها لا أصل لها، وبعضها من غلط بعض الرواة، وأما الثابت منها فقليل جدًّا ولا يؤثر أصلًا في واقعة الزواج وإنما يتعلق بتفاصيل خارجة عن حادثة الزواج، وبذلك يتبين أن سائر تلك الاعتراضات لا وجه لها من الصحة.

ثم إنه قد مضى اتفاق المحدثين والمؤرخين والنسابين على إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها، ولم نقف على أي طعن في ثبوته من علماء أهل السنة، وأهل العلم قد بحثوا الروايات المتعارضة في الوقائع التاريخية، وأفردوا مصنفات وافرة في الروايات المختلفة، وذكروا كثيرًا من الاختلافات في السيرة النبوية

(١) انظر: إفحام الفحول (ص٦٨)، زواج أم كلثوم، الزواج اللغز (ص١٦٢-١٦٣)، وطبعة العتبة العباسية-، (ص٢٧٠)، رسائل ومقالات (٦/ ٣٦٨).

وسيرة الخلفاء الراشدين، ومع ذلك لم نجد أحدًا منهم نص على وجود تناقض في روايات زواج أم كلثوم من عمر، فضلًا عن أن يذهب أحد منهم إلى نفي وقوعه[١]، فهل يُتصور في أساطين المحدثين والعلماء الذين ذكروا هذه القضية على مر القرون وتسالموا على إثباتها وحكايتها في كتب الحديث والتواريخ والسير والتراجم والأنساب والأدب والعقائد، أن يغفلوا عن هذه الاختلافات المزعومة التي تؤدي إلى عدم التصديق بهذه القصة، ولا يتنبه لذلك إلا المفيد بعد مضي قرابة أربعمائة سنة على وقوع هذه الواقعة! لا شك أن هذا لا يقول به عاقل، ولا يقبل به منصف، ومع ذلك نجد المشككين في زواج عمر من أم كلثوم يتجاهلون هذه القضية ويصرون على إنكار هذه المصاهرة الثابتة.

ويبدو أن جعفر مرتضى العاملي تنبه لهذه القضية حين رأى كلام من أنكر زواج أم كلثوم من عمر فقرر أن الاستناد إلى تلك الاختلافات المزعومة في تفاصيل الزواج لا يؤدي إلى إنكار ثبوته، فقال: «أصل الزواج لا يمكن تكذيبه استنادًا إلى مجرد وجود هذه التناقضات»[٢].

ويقول في موضع آخر: «إن الاختلاف والتناقض لا يدل على بطلان جميع الروايات، بل يدل على بطلان الروايات، ما عدا رواية واحدة، حيث تبقى مشكوكة، وإن لم تكن متعينة ومحددة لنا، فيحتاج إثبات بطلان الجميع إلى دليل

(١) ولا يعترض بادعاء البعض أن لأحد علماء الأحناف كتابًا في نفي زواج أم كلثوم، فسيأتي الكلام عن ذلك.

(٢) ظلامة أم كلثوم (ص ٣٥).

آخر»[1]، وبهذا الجواب يتضح موضع الخلل في النتيجة التي وصل إليها المنكرون لزواج عمر من أم كلثوم.

الرد المفصل على استدلالهم باختلاف بعض التفاصيل لإنكار وقوع الزواج:

ربما ينخدع من لا خبرة له بأمور التاريخ، ومن لا يملك آلة النقد والموازنة والترجيح ودقة النظر بمثل هذه الاعتراضات التي حاول من أنكر زواج عمر من أم كلثوم أن يشيدها ويبنيها، بأن ضخموا من بعض الاختلافات المنقولة في بعض تفاصيل هذه المصاهرة، وأقحموا أمورًا أخرى لا علاقة لها بأصل المصاهرة، من أجل التشويش على القارئ وإيهامه بأن هذه الواقعة تكتنفها تناقضات كثيرة تلغي أصل وجودها من التاريخ، ولذلك قمنا في هذا المبحث بمناقشة جل اعتراضاتهم، وبيان وجه الخلل فيها، وتبيين وجه الصواب في بعض الأمور التي قد اشتبهت على بعض العلماء، والتي اتكأ عليها من أنكر زواج أم كلثوم من عمر.

وبعد أن درسنا هذه الاختلافات وميزنا الثابت المقبول من الضعيف المردود، وجدنا أن كثيرًا من هذه الاختلافات لا مستند صحيحًا لها، والثابت منها لا يتعدى الأصابع، وأما من حيث تعلقها بزواج عمر من أم كلثوم، فجميع ما نقل من الاختلافات المتعلقة بتفاصيل زواج عمر من أم كلثوم لا يثبت من جهة

(١) ظلامة أم كلثوم (ص٥١).

النقل، وأما الاختلافات الواردة في بعض التفاصيل الأخرى، فهي اختلافات لا تتعلق بأصل الزواج.

المسألة الأولى: الاختلافات التي ثبت أنه لا أصل لها:

١- دعوى الاختلاف في الولي والاختلاف في الإكراه والاختيار:

قال المفيد:«والحديث بنفسه مختلف، فتارة يُروى أن أمير المؤمنين عليه السلام تولى العقد له على ابنته. وتارة يروى أن العباس تولى ذلك عنه وتارة يروى: أنه لم يقع العقد إلا بعد وعيد من عمر وتهديد لبني هاشم، وتارة يُروى أنه كان عن اختيار وإيثار»[1].

والجواب: أن هذا الاختلاف لا وجود له في الروايات الصحيحة الثابتة التي رواها أهل السنة، وإنما تفرد أبو القاسم الكوفي والكليني برواية عن الصادق، تذكر أن الفاروق هدد عليًّا والعباس، فوكل علي العباس في تزويج أم كلثوم، ومعلوم أن هذا خلاف الأخبار الصحيحة، فضلًا عما فيه من الغض من مقام أهل البيت، وسيأتي نقد الرواية في محله.

٢- دعوى التناقض في مقدار المهر:

قال المفيد: «ومنهم من يقول: إن عمر أمهر أم كلثوم أربعين ألف درهم، ومنهم من يقول: مهرها أربعة آلاف درهم، ومنهم من يقول: كان مهرها خمسمائة

(١) المسائل السروية (ص٨٨).

درهم، وبُدوّ هذا الاختلاف فيه يبطل الحديث»[١]، وتبعه جماعة من المعاصرين على هذا الاعتراض كجعفر مرتضى العاملي[٢]، وعلي الشهرستاني[٣]، وغيرهم.

والجواب: إن الذي ثبت في الروايات المسندة الصحيحة هو أن المهر كان أربعين ألف درهم، ولم يأت في رواية واحدة لا صحيحة ولا ضعيفة أن المهر كان أربعة آلاف أو خمسمائة من الدراهم، وأما سائر الأقوال الأخرى فهي لا تثبت، فالقول بأن مهر أم كلثوم كان مائة ألف، نقله هشام الكلبي عن قوم لم يسمهم[٤] وهو قول لا يعبأ به، لأن قائله مجهول، ولم يذكر له سندًا، فلا عبرة به.

وأما الأقوال الأخرى فهي أخطاء محضة، كقول اليعقوبي إن مهرها عشرة آلاف دينار[٥]، وكذا ما نسبه الشيخ المختار الكنتي (١٢٢٦ هـ) إلى الدميري من أنه قال: «أعظم صداق بلغنا خبره صداق عمر، لما تزوج زينب بنت علي فإنه أصدقها أربعين ألف دينار»[٦]، وهو خطأ ظاهر، فأما الخطأ في تعيين النقد في المهر فالخطب فيه هين، لأنه أبدل الدرهم بالدينار، والثابت عن الدميري هو ذكر الدرهم لا الدينار[٧]، وأما ذكر الكنتي اسم زينب بدل أم كلثوم فهو وهم ظاهر،

---

(١) المسائل السروية (ص٩٠).

(٢) ظلامة أم كلثوم (ص ٣٢).

(٣) زواج أم كلثوم (الزواج اللغز) (ص ١٥٨)، و (ص ٣٢٧ -٣٢٩) طبعة العتبة العباسية.

(٤) أنساب الأشراف (٢/ ١٩٠).

(٥) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٤٠).

(٦) نقل الكتاني هذا النص في التراتيب الإدارية (٢/ ٢٦٨) من كتاب الأجوبة المهمة للكنتي.

(٧) حياة الحيوان (١/ ٤٨٢).

والظاهر أنه كان ينقل من حافظته، وإلا فالدميري لم يذكر ذلك قط، بل الثابت عنه في غير موضع من كتبه أن عمر تزوج أم كلثوم[١]، هذا كله مع غض النظر عن أن الكنتي من أهل القرن الثالث عشر للهجرة، فأي عبرة بقول هذا تاريخ ظهوره؟.

وأما القول بأن المهر كان أربعة آلاف أو خمسمائة درهم، فهو أيضًا قول لا أصل له، ذكره المفيد في القرن الخامس للهجرة ولم يذكر له سندًا ولا مصدرا، فكيف يعتد به؟.

وبذلك يتبين أن جميع ما نقل من الاختلاف في مهر أم كلثوم لا أساس له من الصحة.

والغريب أن المعترضين تركوا القول الصحيح المشهور الذي اتفقت عليه كلمة أهل العلم وتتابعوا على إثباته في كتب الفقه والتاريخ والأنساب، وهو أن مهر أم كلثوم كان أربعين ألف درهم، ثم اعترضوا على هذا بأقوال لا أصل لها أو مبنية على أوهام واشتباهات.

٣- دعوى الاختلاف في عقب عمر من أم كلثوم ودخوله بها:

قال المفيد: «ثم إن بعض الرواة يذكر أن عمر أولدها ولدًا أسماه زيدًا، وبعضهم يقول: إنه قتل قبل دخوله بها»[٢].

---

(١) النجم الوهاج (٣/ ٦٣)، و(٦/ ١٧٦)، و(٧/ ٢٩٨)، و(٨/ ١٦٧).

(٢) المسائل السروية (ص ٨٩).

والجواب: إن دعوى المفيد أن بعض الرواة ذكر أن عمر قتل قبل أن يدخل بأم كلثوم دعوى لا أصل لها ولم نقف عليها في أي رواية من كتب التاريخ أو الحديث، وقد وقع الاتفاق من المحدثين والمؤرخين والنسابين على أن عمر دخل بأم كلثوم وعقَّب منها زيدًا ورقية، وقد رد جعفر بحر العلوم على من ذهب إلى هذا القول فقال : «قال الشيخ أبو محمد الأطروش...في كتاب الإمامة: «إن أمير المؤمنين زوج أم كلثوم من عمر، لكن لما كانت صغيرة لم يتمكن من مضاجعتها حتى قتل». وعندي أن هذا غير صحيح، لما عرفت من تصريح الرواية المتقدمة بخلافها، ولأن أم كلثوم عند قتله لم ينقص عمرها عن عشرين سنة»[1].

المسألة الثانية : الاختلافات التي لا تتعلق بزواج عمر من أم كلثوم :

احتج المنكرون والمشككون في زواج عمر بأم كلثوم ببعض الاختلافات التي لا تقدح في ثبوت هذه المصاهرة، وتتعلق بتفاصيل حياة أم كلثوم، وأزواجها بعد عمر ﷺ، والتي ذكرها بعض العلماء والنسابين في سياق كلامهم عن حياة أم كلثوم وزواجها بعمر ﷺ وأزواجها بعد عمر، كي يشوشوا على ثبوت هذه المصاهرة، والجواب أن جل هذه التفاصيل لا يترتب على الاختلاف فيها أي شيء أصلًا، فضلًا عن أن ترتقي إلى أن تعود على أصل القصة بالبطلان، ومع ذلك سنناقش أهم اعتراضاتهم حتى يتبين للقارئ عدم صحتها وبعدها عن الصواب.

---

(١) تحفة العالم (١/ ٤٦٩).

١- الاختلاف الواقع فيمن صلى على أم كلثوم وابنها زيد:

مضى أن أكثر من روى خبر جنازة أم كلثوم ذكروا أن ابن عمر هو من صلى على أم كلثوم، وأما ما جاء في بعض الطرق المروية عن عمار بن أبي عمار بأن سعيد بن العاص هو من صلى عليها فهو وهم من عمار بن أبي عمار، وأن الصواب هو ما ذكره الشعبي ونافع وعبد الله البهي لأنهم أكثر عددًا وأوثق، وعليه فلا عبرة بهذا الاعتراض.

٢- الاختلاف في تفاصيل متعلِّقة بمن تزوَّج أمَّ كلثوم بعد عمر :

حاول المشككون في زواج عمر بأم كلثوم، استغلال الاختلاف في روايات وفيات أزواج أم كلثوم بعد عمر، وأوهام بعض أهل العلم في ترتيب أزواجها، كي يجعلوه مناطًا للتشكيك في زواجها بعمر ﷺ، بناء على مقدمة خاطئة، وهي أن روايات زواج أم كلثوم من عمر تذكر أزواجها بعد عمر، فإذا ثبت الاختلاف والتناقض في أزواج أم كلثوم بعد عمر، فالنتيجة أن زواجها بعمر ﷺ غير ثابت، ولا شك أن القارئ يعلم غرابة هذا الاستدلال وعدم صوابه، لأننا قد قدمنا أن روايات زواج عمر من أم كلثوم ليست مقصورة على الرواية التي ذكرت أزواجها بعد عمر، فكيف يحكم ببطلان جميع روايات الزواج بناء على ذلك[1].

(١) وقد ذكرت سائر اعتراضاتهم في أصل هذا الكتاب ورددت عليها فراجعه للفائدة.

٣- الاختلاف في عقب زيد بن عمر بن الخطاب وصغر سنه يوم وفاته:

قال المفيد: «وبعضهم يقول: إن لزيد بن عمر عقبا، ومنهم من يقول: إنه قتل ولا عقب له»[١].

والجواب: أن الصحيح من أقوال أهل العلم هو أن زيدًا لم يعقب، وهذا الذي نص عليه أهل العلم كعطاء الخراساني[٢]، وابن سعد[٣]، وأما مصعب الزبيري النسابة فقال: «وأما زيد بن عمر بن الخطاب، فكان له ولد، فانقرضوا»[٤]، وهو وهم منه، فإذا تبين القول الصحيح يتبين أن اعتراض المفيد لا وجه له من الصحة، مع ما تقدم تقريره من عدم تعلق هذه المسائل كلها بإثبات أو نفي زواج عمر من أم كلثوم.

المسألة الثالثة: طريقة المعترضين في الاستناد إلى الاختلاف في الوقائع التاريخية لإنكارها يترتب عليه هدم التاريخ الإسلامي:

إن هذا المنهج الغريب القائم على اعتبار الاختلاف في الروايات المنقولة في بعض الوقائع التاريخية موجبًا لإنكارها منهج يترتب عليه هدم جزء كبير من تاريخ الإسلام، وذلك أن من درس تاريخ الإسلام يعلم علم اليقين أن كثيرًا من

---

(١) المسائل السروية (ص٨٩).

(٢) نقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ٤١١).

(٣) الطبقات لابن سعد طبعة الخانجي (٣/ ٢٤٥).

(٤) نسب قريش (ص ٣٥٢).

وقائع التاريخ المشهورة حصل اختلاف في تفاصيلها بدءًا من سيرة النبي ﷺ ومرورًا بالخلافة الراشدة، بل حتى تاريخ آحاد الصحابة وأهل البيت يصير في حكم المردود بناء على هذا المنهج الهدَّام، ولأجل هذا قال أبو معين النسفي (٥٠٨ هـ) ردًا على من أنكر ثبوت زواج أم كلثوم من عمر: «لو جاز كون مثل هذه الروايات باطلاً لم يبق لهم على وجود عليٍّ رضي الله عنه دليل، فضلًا عن خلافته، ولا على وجود الرسول عليه السلام، والقول به تجاهل»[١].

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا يصعب حصرها :

فقد اختلفت الروايات، والعلماء والمؤرخون في تفاصيل كثيرة تتعلق بزواج النبي ﷺ بخديجة رضي الله عنها، فاختلفت الروايات فيمن تقدم بالخطبة، هل النبي ﷺ أم خديجة رضي الله عنها، أم أختها، واختُلِف فيمن تولى تزويجها[٢]، وفي سنها حين تزوجها النبي ﷺ[٣]، واختلفوا أيضًا في أي أبنائها من النبي ﷺ أكبر[٤]، وأي بناتها أصغر[٥]، واختلفوا في سنة وفاتها[٦]، واختلف الإمامية في كونها بكرًا

(١) تبصرة الأدلة (١/ ٨٤٥).
(٢) انظر: إني رزقت حبها للشيخ محمد سالم الخضر (ص ٢٤).
(٣) انظر: إني رزقت حبها (ص ٣٢).
(٤) انظر: إني رزقت حبها (ص٤٣).
(٥) انظر: إني رزقت حبها (ص ٤٢).
(٦) انظر: إني رزقت حبها (ص ٦٨).

قبل الزواج من النبي ﷺ، بين من ادعى أنها ﷺ كانت بكرًا[١]، ومن أثبت أنها كانت ثيبًا[٢].

ونظير هذا الاختلاف وقع في زواج علي بفاطمة ﷺ، فقد اختلف في تاريخه، فقيل وقع الزواج بعد ٥ أشهر من الهجرة، وقيل:بعد سنة، وقيل بعد سنتين، وقيل بعد ثلاث سنين، واختلفوا أكان بعد غزوة بدر أم بعد غزوة أحد[٣]، واختلفت روايات الإمامية في مهرها، على أقوال كثيرة جدًّا، ففي تقديره بالمال قيل: أربعمائة مثقال فضة، وقيل خمسمائة درهم، وقيل ثلاثون درهمًا، وقيل اثنتا عشرة أوقية ونصف من الفضة، وأما تقديره بالعين فقيل: درع يساوي أربعمائة وثمانين درهمًا، وقيل: درع حطمية قيمتها أربعمائة درهم، وقيل: قيمتها أربعمائة درهم واثنتي عشرة أوقية، وقيل: ربع الدنيا، وقيل: خمس الدنيا وقيل: نصف الدنيا![٤]، واختلفت الروايات في المحسن بن فاطمة، فقيل: ولد المحسن في حياة النبي ﷺ ومات صغيرًا[٥]، وقيل: بل كان سقطًا[٦].

ومع كل هذه الاختلافات، لم نقف ولا سمعنا بأن أحدًا أنكر زواج النبي ﷺ بخديجة ولا زواج علي بفاطمة، والذين يذكرون هذه الاختلافات، نجدهم

(١) مناقب آل أبي طالب (١/ ١٣٨).
(٢) انظر: عيون أخبار الرضا (١/ ٢٨٢)، وأمالي الطوسي (ص٤٦٣)، وقاموس الرجال (١٢/ ٢٤٧).
(٣) انظر هذه الأقوال مع مصادرها في الموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء (٤/ ١٢).
(٤) انظر هذه الأقوال مع مصادرها في الموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء (٤/ ١٢٦-١٢٧).
(٥) البداية والنهاية (١١/ ٢٥)، فتح الباري (٣/ ١٥٦) ونقل الاتفاق على ذلك.
(٦) الإرشاد للمفيد (١/ ٣٥٥).

يقومون بالترجيح بينها أو الجمع بينها، ولكن على أصول المنكرين لزواج عمر بأم كلثوم، فإن هذه الاختلافات موجبة لإنكار زواج النبي ﷺ بخديجة، وزواج علي ﷺ بفاطمة ﷺ، ولا شك أن كل لبيب يعلم أن هذا قول لا يتبناه من له أدنى مسكة من العقل، وبذلك يتبين أن المنهج الذي سلكه المنكرون لزواج عمر من أم كلثوم منهج هدّام وغير سليم.

المسألة الرابعة : تناقض المفيد ومن تبعه بين إثبات زواج شهربانو وإنكار زواج أم كلثوم:

لكي يتضح للقارئ أن إنكار المنكرين لزواج عمر من أم كلثوم ليس مبنيًّا على منهجية سليمة ومطردة، سنعقد مقارنة بين موقفهم من زواج عمر من أم كلثوم بنت علي ﷺ، وزواج الحسين ﷺ بشهربانو بنت يزدجرد.

فحين نبحث في موضوع زواج الحسين ﷺ بشهربانو التي يعتقد البعض أنها أم علي بن الحسين الملقب بزين العابدين، نجد الروايات والأقوال في زواجها بالحسين قد اختلفت اختلافًا فاحشًا، فقد اختلفوا في شخصيتها، فقيل: إنها كانت بنت يزدجرد واسمها سلافة، وقيل سلامة، وقيل سلمة، وقيل سادرة، وقيل شهربانو[1]، وذُكر لها أسماء أخرى وهي: خولة، وبرة وجيدة وسارة وفاطمة ومريم[2]، وبلغ عدد الأسماء التي ذكرت لها إلى أربعة عشر اسمًا[3]!.

(١) انظر موسوعة سيرة أهل البيت (١٥/ ٢٢).

(٢) موسوعة الإمام الحسين (١/ ١٩٩).

(٣) دائرة المعارف الحسينية، معجم أنصار الحسين، النساء الجزء الثاني (ص ٩٩-١٠٤).

واختلفوا في أبيها، فقيل: يزدجرد الثالث، وقيل شيرويه بن كسرى[١]، وقيل سنجان[٢]، وذهب بعض الإمامية إلى أنها كانت زوجة للحسين[٣]، وقيل بل كانت أم ولد، واسمها غزالة[٤]، وقيل إنها كانت من بلاد السند، وقيل كانت من سبي كابل[٥]، وقيل: كانت من سجستان[٦] وقيل لم تكن من السبي أصلًا[٧]!.

واختلفت روايات الإمامية فيمن زوَّجها أو وهبها للحسين فقيل نهبت في فتح المدائن فنفلها عمر بن الخطاب الحسين، وقيل بعث حريث بن جابر الجعفي إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ببنتي يزدجرد بن شهريار فأخذهما وأعطى واحدة لابنه الحسين فأولدها علي بن الحسين[٨].

واختلفت رواياتهم في زمن زواجها، فجاء في بعضها أنه كان في خلافة عمر، وفي بعضها أن ذلك في خلافة عثمان، وفي بعضها أن الزواج وقع في خلافة علي[٩].

واختلف في مكان ولادة ابنها علي بن الحسين، فقيل في الكوفة، وقيل في المدينة[١]، واختلف في تاريخ ولادتها لعلي بن الحسين، فقيل في خلافة عمر ﷺ،

(١) المقنعة للمفيد (ص ٤٧٢).
(٢) دائرة المعارف الحسينية، معجم أنصار الحسين، النساء، الجزء الثاني (ص١١١).
(٣) موسوعة سيرة أهل البيت (١٥/ ٢٠)، موسوعة الإمام الحسين (١/ ١٩٧).
(٤) طبقات ابن سعد (٥/ ٢١١).
(٥) موسوعة سيرة أهل البيت (١٥/ ٢١).
(٦) أنساب الأشراف (٣/ ١٠٧) طبعة دار التعارف بتحقيق المحمودي.
(٧) دائرة المعارف الحسينية، معجم أنصار الحسين، النساء الجزء الثاني (ص ١٢٥).
(٨) عمدة الطالب (ص١٩٢).
(٩) موسوعة سيرة أهل البيت (١٥/ ١٨-١٩).

وقيل في خلافة علي رضي الله عنه[٢]، واختلف في وفاتها، فقيل توفيت في نفاسها بعد ولادة علي بن الحسين[٣]، وقيل بل تزوجها بعد الحسين زييد مولى الحسن بن علي، فولدت له عبدالله بن زييد وهو أخو علي بن الحسين[٤].

واختلف في أولادها، فقيل ولدت علي بن الحسين فقط، وقيل بل اثنين، علي الأوسط زين العابدين، وعلي الأصغر[٥].

واختلف في مكان وفاتها، فقيل: في المدينة، وقيل في الكوفة، وقيل إنها سافرت إلى بلاد فارس، وماتت في الري ولها مرقد ينسب إليها في الري[٦].

ويظهر من النسابة ابن عنبة أن جماعة من علماء النسب والتاريخ أنكروا زواج الحسين بشهربانو بنت يزدجرد[٧]، ويظهر في كلامه ميله إلى ذلك، ووافقه في ذلك بعض المعاصرين[٨]، ومع ذلك لم يشتهر رأيهم مثلما اشتهر إنكار زواج أم كلثوم من عمر لدى المعاصرين، بل منهم من أثبته بالرغم من الاختلافات الكثيرة

---

(١) موسوعة سيرة أهل البيت (١٥/ ٣٣).

(٢) دائرة المعارف الحسينية، معجم أنصار الحسين، النساء الجزء الثاني (ص١٢٥)، سيرة الإمام علي بن الحسين لعلي عاشور (٤/ ١١).

(٣) موسوعة سيرة أهل البيت (١٥/ ٣٩).

(٤) الطبقات لابن سعد (٥/ ٢١١)

(٥) موسوعة الإمام الحسين (١/ ٢٢٥).

(٦) دائرة المعارف الحسينية، معجم أنصار الحسين، النساء الجزء الثاني (ص١٣٤-١٣٥).

(٧) عمدة الطالب (ص ١٩٣).

(٨) انظر: حياة الإمام علي بن الحسين لجعفر شهيدي (ص١٠-٣٠)، التشيع العلوي لعلي شريعتي (ص٢٥-٣٧)، تاريخ إيران الاجتماعي (١/ ١٣) بواسطة الشعوبية لصباح الموسوي (ص٥١)،

الواقعة في تفاصيله، ومنهم من رد على من ذهب إلى عدم ثبوته[١].

وحين نرجع إلى المفيد، وهو على رأس المنكرين لزواج عمر من أم كلثوم، نجده يثبت تارة أن أم زين العابدين هي شاه زنان بنت شيرويه بن كسرى[٢]، وتارة يقول إنها: شاه زنان بنت يزدجرد بن شهريار بن كسرى[٣]، ويعترف بالاختلاف في اسمها أيضًا، فيقول إنها كانت تسمى شهربانو[٤]. ومع كل الاختلاف المنقول في تفاصيل زواجها بالحسين، فلم ينكر المفيد ومن سلك مسلكه زواج شهربانو ، ولم نقف له على أي تشكيك أو طعن في قصة هذا الزواج وثبوته[٥]، وفي المقابل نجد المفيد وأتباعه قد وجهوا سهام الطعن والتشكيك إلى واقعة زواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنها التي لم يشكك فيها أحد من أهل العلم من أهل السنة إلى زماننا هذا.

مقالة:حول السيدة شهربانو لمحمد هادي اليوسفي، منشورة بكتاب دراسات وبحوث حول مؤتمر الحسين، المجلد الثاني، مقالة: السيرة الحسينية، المصادر والمراجع دراسة في المستندات التاريخية [القسم الثاني]، منشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد التاسع (ص ٢٠٧)، تأملي در أسطورة شهربانو (بالفارسية)، مقالة منشورة بمجلة كيهان فرهنگى العدد (٢٨٦-٢٨٧).

(١) منهم محمد الريشهري في موسوعة الإمام الحسين (١/ ٢٠١) الهامش رقم ١، فقد نقل أدلة جعفر شهيدي على عدم ثبوت زواج شهربانو من الحسين رضي الله عنه وناقشها، وذكر أن أحمد المهدوي الدامغاني قد رد أيضاً على جعفر شهيدي في كتابه (شاهدخت والا كهر شهربانو) بالفارسية.

(٢) المقنعة للمفيد (ص ٤٧٢).

(٣) الإرشاد للمفيد (٢/ ١٣٥)، و(٢/ ١٣٧).

(٤) الإرشاد للمفيد (٢/ ١٣٧).

(٥) وراجع القول الجلي في إثبات زواج عمر بن الخطاب من أم كلثوم بنت علي (ص ١٥٩) فقد ذكر مثل هذا الجواب.

القضية الرابعة: الرد على محاولاتهم التشكيك في أم كلثوم وبنوتها لفاطمة:

١- دعوى كون أم كلثوم رضي الله عنها شخصية وهمية:

سلك بعض المتأخرين والمعاصرين مسلكًا جديدًا لمحاولة إنكار زواج أم كلثوم بعمر رضي الله عنه، وذلك بإنكار وجود أم كلثوم، إما بادعاء أن أم كلثوم ليست إلا زينب الكبرى، لأنها تكنى أيضًا بأم كلثوم[١]، والظاهر أن أول من أحدث هذا القول هو عبد الرزاق المقرم (١٣٩١ هـ)[٢]، وإما بادعاء أنها شخصية خيالية لم تلدها أرحام النساء، كما ذهب إليه الدكتور علي صالح رسن وقد سبقه إلى ذلك نجاح الطائي[٣].

ويكفي أن تعلم أن هذه الدعوى الباطلة والعجيبة قد ردَّها جماعة من كُتّاب الإمامية، على رأسهم جعفر مرتضى العاملي[٤]، ومحمد جميل حمود العاملي[٥].

٢- دعوى أن أم كلثوم زوجة عمر رضي الله عنه هي بنت علي لأم ولد رضي الله عنه وليست بنت فاطمة:

من الأقوال التي حدثت في هذا العصر، دعوى أن أم كلثوم زوجة عمر بن الخطاب، لم تكن بنت علي، وإنما كانت بنته الأخرى من أم ولد، ويبدو أن أول من

(١) هل تزوج عمر بأم كلثوم لخليفة الكلباني (ص ١٦-٢٥).
(٢) ظلامة أم كلثوم (ص٥٠).
(٣) أزواج النبي وبناته (ص٦٥ – ٦٦).
(٤) ظلامة أم كلثوم (ص٥٠).
(٥) إفحام الفحول في شبهة تزويج أم كلثوم (ص ١٧-١٨)، و(ص ٦٧).

روج لهذه الدعوى هو جعفر مرتضى العاملي[١] ، ثم تبعه الشهرستاني[٢]. والتحقيق أن هذا القول لا أصل له، فلم يصرح بذلك أحد من السابقين، وإنما ولَّده بعض المعاصرين استنادًا إلى سوء فهمهم للنصوص إن لم يكن ذلك تدليسًا منهم، ويكفي ذلك في رد بدعتهم هذه.

وليعلم الناظر أن جميع ما ورد من أخبار حول زواج أم كلثوم بعمر، وجميع أقوال العلماء والمؤرخين والنسابين من أهل السنة والإمامية لم يرد فيها أن زوجة عمر كانت من أم ولد، بل الذي ثبت في عدة من الروايات هو التصريح بأنها أم كلثوم بنت فاطمة كما ثبت في صحيح البخاري[٣].

٣- دعوى أن أم كلثوم زوجة الفاروق هي بنت أبي بكر وأنها كانت ربيبة لعلي رضي الله عنه:

ومن الأقوال التي ظهرت في هذا العصر، ولم يكن لها أثر عند السابقين، زعم بعض المنكرين والمشككين أن أم كلثوم التي تزوجها عمر رضي الله عنه هي أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وليست أم كلثوم بنت علي رضوان الله عليهم أجمعين، كما ذهب إليه **جعفر النقدي (١٣٧٠ هـ)**[٤]، وتبعه على ذلك المرعشي- النجفي[٥]، وذكر أن

(١)ظلامة أم كلثوم (ص ٧٨).

(٢) زواج أم كلثوم، الزواج اللغز (ص٣١-٣٢).

(٣) وقد فصلت الجواب عن استدلالاتهم في أصل هذا الكتاب ولم أر داعياً لإيرادها هنا فليرجع إلى الأصل من أراد التوسع.

(٤) الأنوار العلوية (ص ٤٣٦).

(٥) شرح إحقاق الحق (٢/ ٣٧٥).

أم كلثوم هي بنت أسماء بنت عميس[١]. وصرح بهذا القول جماعة من الكتاب الإمامية المعاصرين كمحمد علي الحلو[٢]، وباقر شريف القرشي[٣]، وسامي الغريري[٤].

وهو القول الذي ذهب إليه جماعة من المصنفين الإمامية الذين ألفوا كتبًا لإنكار زواج أم كلثوم باللغة الأردية[٥].

والجواب : إن هذا القول مجرّد ادعاء لا أصل له، ولم يقل به أحد من علماء الإمامية قبل القرن الرابع عشر، وهو مخالف للمقطوع به من أن أم كلثوم التي تزوّجها عمر ﷺ هي ابنة كلٍّ من عليٍّ وفاطمة ﷺ. فضلًا عن أن قول المرعشي ومن تبعه إن أم كلثوم بنت أبي بكر هي بنت أسماء بنت عميس غلط فاحش،

(١) شرح إحقاق الحق (٣/ ٣١٥).

(٢) كشف البصر (ص ٥٦)، و(ص ٥٩).

(٣) موسوعة سيرة أهل البيت (٩/ ٢١٢).

(٤) الإشراف على فضل الأشراف للسمهودي، وكلام الغريري في الحاشية (ص١٤٣).

(٥) كصاحب رسالة إلهامية وهو مجهول، وسجاد حسين في «شرح الكنز المكتوم»، وحسين رضوي في «كشف مفهوم حقيقة عقد أم كلثوم»، وغلام حسين النجفي في «السهم المسموم في جواب نكاح أم كلثوم»، وسيد شجاع الدين الدهلوي في «تاريخ كا ايک الميه»، وترجمته مأساة التاريخ. وقد وقفت على كتبهم مؤخرًا بعد طباعة أصل الكتاب بمدة، وهذه الكتب مكتوبة باللغة الأردية، وقد قمت بتلخيص مضامينها مع ترجمتها إلى العربية بواسطة الذكاء الاصطناعي.

فأمها هي حبيبة بنت خارجة كما هو مقطوع به، ولم تكن قط ربيبة لعلي، ويكفي في رد هذه المقالة أن علي الشهرستاني قد انتقدها[١].

وأما استناد بعضهم إلى ما روي من خطبة عمر ﷺ لأم كلثوم بنت أبي بكر فهو لا يثبت من جهة السند، كرواية أبي الحسن المدائني (٢٢٤ هـ) التي لا إسناد لها[٢]، ورواية ابن عبد البر وهي أيضًا مُعضَلة[٣].

كما أن هاتين الروايتين لا دلالة فيهما على دعواهم، فرواية المدائني تثبت أن الفاروق عدل عن خطبة أم كلثوم بنت أبي بكر إلى خطبة أم كلثوم بنت علي، غير أن من استدل بها يريد أن يجعل هذه الرواية تثبت زواج عمر بأم كلثوم بنت أبي بكر، فهل هذا إلا تحريف وتزوير لنص الرواية؟.

وأما رواية ابن عبد البر فتؤكد على أن عمر ﷺ لم يتزوج أم كلثوم بنت أبي بكر لأنها رفضت خشونة عيش الفاروق، فلا يصح الاستدلال بها أيضًا.

التنبيه على وهم وقع للنووي في قوله بأن عمر تزوج أم كلثوم بنت أبي بكر:

حاول بعضهم الاستدلال بخطإ وقع فيه النووي رحمه الله في كتابه **"تهذيب الأسماء واللغات"** ليوهم القراء أنه ينفي زواج أم كلثوم بعمر ﷺ، فقد صرح

(١) زواج أم كلثوم، الزواج اللغز (ص١٦) طبعة العتبة العباسية.
(٢) تاريخ الطبري (٤/ ١٩٩).
(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٨٠٨).

النووي بأن أم كلثوم بنت أبي بكر ﷺ تزوجها عمر ﷺ[١]، وهو وهم من النووي، وقد صرح النووي في أكثر من موضع في تهذيب الأسماء بأن زوجة عمر هي أم كلثوم بنت علي، فذكر ذلك في ترجمة زيد بن عمر[٢]، وفي ترجمة عمر ﷺ[٣]، وفي ترجمة فاطمة ﷺ[٤]، وفي ترجمة أم كلثوم بنت علي ﷺ[٥]، كما أنه صرح بأن أم كلثوم بنت علي هي زوجة عمر في كتبه الأخرى[٦]، ولم يذكر في أي موضع آخر من كتبه أن أم كلثوم بنت أبي بكر تزوجها عمر، فدل هذا على أن ما وقع منه في موضع وحيد من التصريح بأن عمر تزوج أم كلثوم بنت أبي بكر هو توهم منه، ولو سلم بأنه قائل بذلك، فإن مآل كلامه أن عمر تزوج كلًّا من أم كلثوم بنت أبي بكر، وأم كلثوم بنت علي، وأين هذا مما نسبه إليه المخالفون، الذين أرادوا التلبيس والإيهام، إذ نسبوا إليه أنه نفى أن تكون أم كلثوم بنت علي زوجة لعمر، وهذا فيه تَجَنٍ على الإمام النووي ومغالطة واضحة.

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٦٩).
(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٠٤).
(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٥).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٥٣).
(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٦٥).
(٦) خلاصة الأحكام (٢/ ٩٦٩)، المجموع شرح المهذب (٥/ ٢٢٤).

القضية الخامسة: استبعاد وقوع الزواج بناء على استنكار بعض تفاصيله:

حاول المنكرون لزواج عمر بن الخطاب من أم كلثوم أن ينكروا وقوعه بناء على استبعادهم لبعض تفاصيله، وأول من سلك هذا المسلك هو بعض المتأخرين كالتستري ويوسف البحراني وغيرهما، ثم توسع ناصر الهندي في ذلك وجعل هذه الأمور مناطًا لإنكار زواج عمر من أم كلثوم، ثم تابعه من جاء بعده كمحمد علي الحلو والميلاني والشهرستاني وغيرهم، وقصدهم من ذلك التشكيكُ في ثبوت هذه المصاهرة بمحاولة التأثير على عواطف القراء وتصوير أن إثبات هذه المصاهرة يترتب عليه الطعن في عمر الفاروق تارة، والطعن في علي وآل بيته تارة أخرى، وبدل أن يحاولوا توجيه بعض الوقائع ويبينوا وجه الصواب فيها، قاموا باستنكارها وردها، بناء على ظنون وأوهام وتخيلات بعيدة عن الصواب، ونحن سنناقش هذه الاستبعادات المتعلقة بتفاصيل زواج أم كلثوم من عمر لنجلي الحق لمن قد يغتر بمثل هذه الاعتراضات، وإلا فالإجابة المجملة عن هذه الاعتراضات بأنها لا تستلزم نفي هذا الزواج: كافيةٌ، كما اعترف بذلك جعفر مرتضى العاملي[1].

١- استبعاد وقوع الزواج لصغر سن أم كلثوم رضي الله عنها:

استدل محمد جميل العاملي[2] وعلي صالح رسن[1] على نفي وقوع الزواج بصغر سن أم كلثوم.

---

(١) ظلامة أم كلثوم (ص٥١).

(٢) إفحام الفحول (ص٤٥-٤٦)، و(ص٧٨).

والجواب: إن تزويج الصغيرة مسألة متفق عليها بين الفقهاء[٢]، ومجمع عليه بين علماء الإمامية[٣]، كما أنه ثابت في مروياتهم عن الأئمة بأسانيد صحيحة عندهم[٤]، وقد حددوا سن الدخول بما بعد التاسعة[٥].

ومعلوم أن سن أم كلثوم حين تزوجها الفاروق كان فوق التسع سنوات كما تقدم تحقيقه[٦]، ومحمد جميل حمود مطلع على هذا، لكنه أراد أن يقنع القارئ بعدم صحة هذا الزواج بناء على العرف السائد الآن والذي يستهجن أكثر الناس فيه تزويج الصغار، وهو عرف كان سائدًا في الأزمنة السابقة، خاصة في القرون الأولى، ومن المعلوم أن أحوال النساء تختلف من زمن لآخر بحسب اختلاف البيئة الاجتماعية، فلا ينبغي إسقاط أحكام وعرف زمننا على زمن الصحابة. ثم إن المقطوع به أن عمر قد تزوج أم كلثوم وهي قادرة على النكاح، بدليل أنها حملت وولدت ابنًا وبنتًا، وهذا يُسقط كل اعتراضات المشككين بعدم أهليتها للزواج في هذه السن رضي الله عنه.

---

(١) أم كلثوم حقيقة أم وهم (ص١٩٢).

(٢) الإشراف على مذاهب العلماء الأشراف (٥/ ١٩)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ١٧٣).

(٣) الناصريات (ص٣٣٣)، إجماعات فقهاء الإمامية (١/ ٣١٤).

(٤) تهذيب الأحكام ٧/ ٣٨٢، وصححه المجلسي في ملاذ الأخيار (١٢/ ٢٨٤)، ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٨/ ٩٠).

(٥) الكافي (٥/ ٣٩٨)، وصححه المجلسي في مرآة العقول (٢٠/ ١٣٧)، ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٨/ ٦٠).

(٦) مضى ذلك في مبحث ولادة أم كلثوم.

٢- استبعاد وقوع الزواج لاستنكار المخالفين رواية كشف عمر ﷺ لساق أم كلثوم رضي الله عنها:

من الأمور المتكررة في كلام المخالفين والتي استندوا إليها لإنكار زواج عمر من أم كلثوم، ما ورد في روايات إرسال علي رضي الله عنه ابنته أم كلثوم إلى عمر ﷺ لينظر إليها، ويبدو أن سبط ابن الجوزي (٦٥٤ هـ) أول من استنكر هذه الرواية[١]، ولكنه لم ينكر الزواج وإنما أنكر رواية إرسال علي رضي الله عنه أم كلثوم لعمر.

أما المتأخرون والمعاصرون من المعترضين على واقعة إرسال علي رضي الله عنه أم كلثوم لعمر رضي الله عنها فسلكوا ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: من استنكر روايات إرسال أم كلثوم إلى عمر، وأنكر ثبوت الزواج رأسًا[٢].

الاتجاه الثاني: من أنكر ثبوت روايات إرسال أم كلثوم إلى عمر فقط، دون إنكار وقوع الزواج[٣].

الاتجاه الثالث: من ادعى أن إرسال علي ابنته لعمر كان تقية كما وقع الزواج تقية[١].

---

(١) تذكرة الخواص (ص ٣٢١).

(٢) سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد (١/ ٣٠٧)و (١/ ٣٠٩)، إفحام الأعداء والخصوم (ص١٦٦-١٦٩)، كشف البصر (ص٦٧)، إفحام الفحول (ص ٦٠-٦١)، زواج أم كلثوم الزواج اللغز (ص ٦٧- ٦٨).

(٣) أعيان الشيعة (٣/ ٤٨٦)، ظلامة أم كلثوم (ص٦٢)، خبر تزويج أم كلثوم من عمر (ص٦٠).

والجواب مجمل ومفصل:

أما الجواب المجمل فلا شك أنك أيها القارئ قد لاحظت أنْ لا تلازم إطلاقًا بين استنكار رواية إرسال علي ابنته أم كلثوم إلى عمر، وبين إنكار وقوع الزواج، بدليل أنَّ بعض علماء الإمامية قد جمع بين الأمرين، فحتى لو سلمنا جدلا بعدم صحة تلك الروايات، فلا يترتب على ذلك إنكار مصاهرة عمر لعلي رضي الله عنهما!، وهذا كاف في بيان خطأ أصحاب الاتجاه الأول.

وأما الجواب المفصل فمن وجوه:

الوجه الأول: إن الروايات الثابتة في هذا الباب[٢] خالية من الزيادات المستنكرة التي وقع فيها التقبيل وغيره من الأمور المستبشعة، وإن ذلك إنما ورد في روايات ضعيفة وتالفة، لا تقوم بها حجة ولا ينبغي الاستدلال بها[٣].

وأما ما قد يُستشكل في روايات إرسال علي رضي الله عنه ابنته لعمر رضي الله عنه لينظر إلى صغر سنها، وما جاء فيها من أن عمر رضي الله عنه قد كشف عن ساق أم كلثوم، فربما يتوهم بعضهم ممن لم يتبين له وجه فِعل عمر لذلك، ولم يُحط بتفاصيل القصة ومجموع

---

(١) الصوارم المهرقة (ص٢٠٠)، مصائب النواصب (٢/ ٥٢).

(٢) وهي رواية الحسن البصري ورواية الأعمش ورواية أبي جعفر الباقر، ورواية عطاء وقد مضت بألفاظها.

(٣) وهي رواية عاصم بن عمر بن قتادة، ورواية الواقدي، ورواية الزبير بن بكار، وقد فصلت الكلام عنها في أصل هذا الكتاب (ص ١١٥-١٢٠) وبينت وجه ضعف إسنادها ونكارة متنها. وكذا رواية إبراهيم بن رستم ورواية الكلبي ورواية إبراهيم بن مهران بن رستم، فكلها ضعيفة السند كما بينته في أصل هذا الكتاب.

الروايات أن عليًّا وعمر رضي الله عنهما قد خالفا حكم الشرع في هذه المسألة، فيظن بسبب نظرته القاصرة للروايات أن عمر رضي الله عنه كشف أم كلثوم قبل أن تحِلَّ له، ولكن هذا الإشكال يزول عند التأمل في مجموع الروايات، واستحضار ديانة عمر وعلي رضي الله عنهما، وكونهما من أحرص الناس على الالتزام بشرع الله، وأبعدهما من مخالفته، كما هو اللائق بهما رضي الله عنهما.

فالذي يظهر من مراجعة مجموع الروايات الثابتة في هذه المسألة، أن عليًّا كان يتصور أول الأمر أن أم كلثوم لا تليق بعمر رضي الله عنه لفارق السن بينهما، فاعتذر بذلك لعمر، فراجعه عمر رضي الله عنه في الأمر وبين له حرصه الشديد على الاقتران بأم كلثوم حين قال رضي الله عنه: «أنكحنيها، فوالله ما على الأرض رجل أرصد من حسن عشرتها ما أرصدت»[1]، فلما تبين لعلي رضي الله عنه ذلك ذهب ما كان في نفسه من عدم الملائمة بين عمر وأم كلثوم في السن، بعدما تيقن أن عمر سيحسن صحبتها، ولكنه خشي أن يكون عمر قد تصور صغر سنها على غير ما هو عليه، فبعث أم كلثوم زوجةً لعمر وشَرَطَ عليه أن ينظر إليها وقال له: «إن رضيتها فهي امرأتك»[2]، فرضيها عمر رضي الله عنه لأن رغبته كانت في النسب أكثر من غيره، فتم الزواج لّما رضي عمر أم كلثوم، وحل له منها ما يحل له من النساء، وعليه فكل ما صنعه عمر مع أم كلثوم من المزاح وكشف الساق ليس فيه ما يخالف الشرع لأن كل ذلك وقع

(١) سنن سعيد بن منصور (٥٢٠).

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٠٣٥٢).

بعد أن تم الزواج، وأما قول أم كلثوم: «**أرسل، لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عنقك**»[١]، فهو محمول على أنها ﵂ لم تدرك أنها صارت زوجة لعمر، فلذلك اعترضت عليه، ولا شك أن عليًّا بين لها فيما بعد أن عمر ﵁ هو زوجها.

وعمر كان أتقى لله وأنقى من أن يكشف امرأة لا تحلُّ، وهذا لا يقوله إلا من لا يعرف الفاروق وسيرته الناصعة، فقد كان ﵁ من أغير الناس على حرمات الله، وكان ﵁ من أحرص الناس على صيانة أعراض المسلمات، فكيف يظن بعمر أنه تجرأ على أن يمس امرأة لا تحل له، فعمر ﵁ كان يستثقل خروج نساء النبي ﷺ من غير حجاب قبل نزول الأمر بالحجاب[٢]، وعمر ﵁ هو الذي أنكر على سودة ﵂ خروجها لقضاء حاجتها مع أن ذلك مباح لها[٣]، فهل يتصور فيه مع ما مر من حرصه على الحياء والستر والعفة أن يتجرأ على ما نُسب إليه من ارتكاب ما حرم الله ولمس امرأة أجنبية؟. وكذلك علي ﵁، فهو مثل عمر ﵁ في الحرص على صيانة عرض أهله، وعدم تجاوز حدود الشرع، فهل يظن بمثله أنه يرسل ابنته بصورة غير شرعية إلى عمر ﵁!، أو أنه وحاشاه يسمح لعمر ﵁ بأن يمسها وهي لا تحل له خوفًا من عمر وحفظا لما هو أهم كما زعم التستري؟.

فالصحيح والصواب، أن عليًّا ﵁ أرسل أم كلثوم إلى عمر ﵂ ليزوجها إياه بناء على رغبة عمر في الزواج بها، واشترط علي على عمر أن ينظر إلى أم كلثوم،

(١) مصنف عبد الرزاق (١٠٣٥٢).

(٢) صحيح البخاري (٤٠٢).

(٣) صحيح البخاري (٦٢٤٠)، صحيح مسلم (٢١٧٠).

فإن رضي بها صارت زوجة له، فقبلها عمر ﷺ ورضيها زوجة، وما صنعه معها من كشف ساقها كان بعد أن صارت زوجة له قطعًا، وهذا ما جاء في رواية أبي جعفر الباقر التي رواها سعيد بن منصور، ففيها أن عليًّا قال لعمر: «نرسل بها إليك تنظر إليها. فرضيها - أي عمر ﷺ -، فكشف عن ساقها»، وكذا رواية عطاء، ففيها أن عمر قبل بنكاح أم كلثوم بعد أن رضي بها، فقد روى عطاء أن عليًّا قال لعمر بعد أن خطب منه أم كلثوم: «فإني مرسلها إليك، هل تنظر إلى صغرها؟ فأرسلها إليه فجاءته، فقالت: إن أبي يقول لك: هل رضيت الحلة؟ فقال عمر: قد رضيتها. فأنكحه علي رضي الله عنهما»[1].

وقد اعترف علي الشهرستاني بأن الروايات التي تنص على أن فعل عمر وقع بعد التزويج ترفع بعض الإشكال[2]، قلت: وهذا الذي نقوله في هذه الروايات، وبذلك يرتفع الإشكال والاعتراض، لأن هذا هو الظاهر من مجموع الروايات ولأن هذا هو اللائق بعمر وعلي رضي الله عنهما.

الوجه الثاني: إن بعض من ذكر هذا من المعترضين لم يكن غرضه هو الدفاع عن عرض علي ﷺ، بدليل أنه لا يجد أي غضاضة من أن يعتقد أن عمر ﷺ اغتصب فرج أم كلثوم -وحاشاها- وتزوجها بعد أن أكره عليًّا على ذلك، ونسبوا إلى جعفر الصادق أنه قال: «ذلك فرج غصبناه»، فإن كشف ساق امرأةٍ

(١) الشريعة (١٧١٢)، (١٨١٩).

(٢) زواج أم كلثوم الزواج اللغز طبعة العتبة العباسية (ص ١٦٦).

أهون من اغتصاب فرجها، ومع ذلك نراهم ينكرون رواية كشف الساق، وفي نفس الوقت يعتقدون برواية الاغتصاب، كجعفر مرتضى وعلي الميلاني، فلو كان مرادهم تنزيه عرض علي ﷺ كان الأولى بهم الاعتراض على رواية الاغتصاب المنسوبة إلى جعفر الصادق، والعيب عند الناس بكشف الساق أهون بكثير من العيب باغتصاب العرض، لكن المعترضين ينكرون كشف الساق ويسكتون عن انتهاك العرض! .

التنبيه على عدم صحة نسبة نفي زواج أم كلثوم إلى بعض الأحناف:

يستدل بعضهم[١] بأن رجلا من بلاد الهند اسمه محمد إنشاء الله الحنفي، - وزعموا أنه من علماء السنة الأحناف- ألف كتابًا سماه «السر المختوم في تحقيق عقد أم كلثوم»[٢]، وأنه أنكر ثبوت هذا الزواج متهما الزبير بن بكار بافتعاله[٣]، وقد انتهى من كتابه هذا سنة ١٣٣٨ هـ[٤].

ويجاب عن هذه الدعوى بأمور:

---

(١) انظر : مرقد العقيلة زينب الهامش (ص١٨٩)، وتصحيح القراءة في نهج البلاغة (ص١١٠)، وزواج أم كلثوم (الزواج اللغز) - طبعة العتبة العباسية-، (ص١٤٩)، و(ص١٥٠).

(٢) وقفت على الكتاب وهو مكتوب باللغة الأردية، وسماه السابقي في مرقد العقيلة زينب: السر المختوم في رد زواج أم كلثوم، ولم أكن وقفت عليه أثناء تحرير أصل هذا الكتاب مع بذل الجهد في البحث عنه، فذكرت هناك احتمال كون الكتاب لا وجود له، ثم على فرض وجوده أجبت عن كلامه، ثم وقفت عليه فيما بعد فحررت الكلام عنه، فالمعتمد ما ذكرته هنا لا ما في أصل هذا الكتاب.

(٣) السر المختوم (ص ٣٢).

(٤) السر المختوم (ص ٣٩).

الأمر الأول: قد مضى أن روايات أهل السنة الصحيحة وكلمة علماء الحديث والتاريخ والنسب والفقه والأدب، مجمعة على وقوع زواج عمر بأم كلثوم، ولم يُعرف عن أحد من المتقدمين أو المتأخرين إنكار ذلك أو التشكيك فيه، فلو قُدر أن أحدًا ما أنكر هذا الزواج فلا نلتفت إليه. فلو سلمنا جدلاً بأن هذا المصنف حنفي، ومن علماء الهند، فلا شك أن مقالته مردودة، لمخالفتها لسائر علماء السنة قديمًا وحديثًا، فضلًا عن الأحناف، ويكفي أن علماء الأحناف قديماً وحديثاً أثبتوا وقوع هذا الزواج في كتبهم، وقد مضى أن مسألة زواج أم كلثوم كانت حاضرة في كتب الفقه للمذاهب الأربعة بأسرها!، فلو قدر أن أحدًا من الأحناف أنكر هذه المسألة لجُعل قوله رأيا شاذا مردودًا لا عبرة، فكيف والأمر خلاف ذلك؟

الأمر الثاني: لم أقف على خبر عن هذا المؤلف في كتب التراجم، والظاهر أنه ليس حنفيًّا بل من الذين يريدون الانتصار للرأي القائل بعدم صحة زواج عمر من أم كلثوم، فتخفَّى خلف اسم موهم لكي يخدع الناس ويوهمهم أن إنكار زواج أم كلثوم قال به بعض الأحناف!، ومما يؤيد ذلك أن من طبع هذا الكتاب جعل في آخر ورقة منه تعريفًا بكتاب مطبوع اسمه:« الكوكب الدري في فضائل علي»، وجاء فيه: «مجموعةٌ تضم ألفًا من الفضائل والمناقب العلوية والدلائل الخاصة بالإمامة»[1]، فيبدو واضحًا أن هذا من عمل بعض إمامية الهند، وأرادوا

(١) السر المختوم (ص ٤٠)، وترجمت ما ورد فيه باستخدام الذكاء الاصطناعي.

بذلك الدس والتدليس على الأحناف في الهند، بأن يوهموا أن أحد علمائهم صنَّف رسالة في نفي تزويج أم كلثوم بعمر ﷺ!.

الأمر الثالث: إذا كانت العبرة عند هؤلاء بمجرد تأليف أحد المجاهيل المنسوبين إلى الأحناف زورًا كتابًا في إنكار زواج أم كلثوم من عمر، فيجاب عليهم بأن جماعة من علماء الأحناف المشاهير ألفوا مصنفات مفردة في الانتصار لصحة هذا الزواج، منها: «فيصله نكاح أم كلثوم رضي الله عنها»[1] لعبد العزيز الملتاني[2]، و«القول الصحيح الموثوق في عقد سيدتنا أم كلثوم مع سيدنا الفاروق» لبركات حسن الماربروي، و«البحث المختوم في حل عقد أم كلثوم» لسيد منظر حسين، وآخرها كتاب « نكاح أم كلثوم بنت فاطمة ﷺ» لسيد عابد حسين البخاري[3]، وهذه الكتب اعتمد فيها أصحابها على المصادر الموثوقة والروايات الصحيحة من مصادر أهل السنة والإمامية وأقوال أهل العلم لإثبات هذه المصاهرة، وإقامة البينة والحجة على كونها دليلًا قاطعًا على المودة والمحبة التي كانت بين عمر وعلي ﷺ، مع الرد على غالب الشبهات التي استند إليها المخالفون لإنكار ثبوت هذا الزواج، فكيف يصح لمن يحتج بكتاب «السر المختوم»، أن يترك

(١) وترجمته بالعربية: الحكم الفصل في نكاح أم كلثوم.

(٢) انظر: جهود علماء شبه القارة الهندية في رد عقائد الإمامية (ص ١٥٤) برقم ١٧٩، وهي رسالة جامعية.

(٣) وهذه المؤلفات كلها مطبوعة باللغة الأردية وقد اطلعت على ملخص مضامينها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

كل هؤلاء المؤلفين الذين وافقوا اتفاق أهل العلم على مر القرون ويحتج بكاتب وحيد غير معروف، أتى بقول خالف به سائر من تقدم من العلماء؟.

الفصل الرابع

تفنيد دعاوى المشككين في آثار زواج الفاروق من أم كلثوم رضي الله عنهما

إن زواج عمر من أم كلثوم رضي الله عنها، واقعة تاريخية تعد الدليل القاطع على اتصال حبل الود بين الفاروق وعلي رضي الله عنهما، ولذلك وقفت هذه المصاهرة عقبة في وجه الغلاة والمستشرقين والأخباريين الذين يروجون لسوء علاقة الفاروق بأهل البيت، فتجد بعض المنكرين لهذه الواقعة، يعترف بأن ثبوتها يؤدي إلى تغيير كثير من التصورات العقدية التي بنيت على مغالطات تاريخية محضة[1]، فيقرر محمد جميل حمود أن هذا الزواج «لو حصل لأدى إلى تزلزل عقائد المؤمنين على مر الزمن»[2]، والعقائد التي يقصدها هي التصورات القائمة على ادعاء العداوة بين الصحب والآل بناء على دعوى ثبوت النص على علي رضي الله عنه.

وقد سعى بعضهم إلى التقليل من دلالات هذه المصاهرة المباركة، إما بمحاولة إفراغها من دلالتها العقدية، التي تثبت حسن العلاقة بين الصحب والآل، أو باختلاق مخارج تؤدي إلى تبرير قبول علي رضي الله عنه بتزويج عمر رضي الله عنه بصورة تحافظ على

(١) كشف البصر (ص٣٧).

(٢) إفحام الفحول (ص٥٢).

التصورات الخاطئة التي تؤسس لنظرية القطيعة بين الصحب والآل، وهذا ما سنفنده وننقده في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

التبرير الأول: زعم المعترضين أن عليًّا ﷺ بعث بجنية إلى عمر ﷺ بدل ابنته أم كلثوم ﷺ!

إن من الأقوال العجيبة التي تصادف الباحث في قضية زواج أم كلثوم من عمر، قول من قال من معارضي ثبوت هذا الزواج، أن المرأة التي تزوجها الفاروق ﷺ ليست أم كلثوم بنت علي ﷺ، بل هي امرأة من الجن!. ومع شدة غرابة هذا القول، ومشابهته لما يذكر في الروايات الأسطورية، إلا أن بعضهم قد قال بهذا القول واعتقد به، وقد تقدم أن أول من أشاع هذه القصة المصنوعة هو أبو محمد الحسن بن القاسم بن محمد العويد العلوي، ثم تحولت هذه الإشاعة والأسطورة إلى رواية مسندة ومنسوبة إلى آل البيت في القرن السادس في زمن القطب الراوندي الذي أورد هذه الرواية في كتابه الخرائج والجرائح، فروى بإسناده أن سائلًا سأل جعفر الصادق عن احتجاج الناس بزواج عمر من أم كلثوم، -فأجاب الصادق بتكذيب ذلك، لأن عليًّا لم يكن ليعجز عن منع هذا الزواج. ثم سرد قصة الخطبة وتهديد عمر للعباس ﷺ بنزع السقاية وزمزم منه، وإلحاح العباس على علي في تزويج عمر ﷺ. فاستجاب علي ﷺ للعباس، لكن بدل أن يرسل علي لعمر أم كلثوم أرسل له جنية نجرانية تمثلت بصورة أم كلثوم!، وحجب الأبصار عن أم كلثوم الحقيقية. ثم إن عمر ﷺ شك في أمر المرأة التي

عنده حتى قال: «ما في الأرض بيت أسحر من بني هاشم»، ثم أراد أن يكشف للناس ذلك لكنه قُتل، فأخذت الجنية ميراثها ثم عادت إلى نجران وأظهر علي ﷺ أم كلثوم الحقيقية[1]. ولا شك أن الرواية غير مقبولة عقلًا ولا نقلًا، وبعيدة عن المنطق والواقع، ومع ذلك فقد اعتمد عليها جماعة من المنكرين لوقوع زواج عمر من أم كلثوم.

والجواب عن هذه الدعوى من وجوه:

الوجه الأول: ضعف الرواية سندًا ومتنًا:

إن جل من في إسناد هذه الرواية المختلقة هم من الرواة المجاهيل الذين لا يعرف لهم ذكر في أي موضع إلا في هذه الرواية، وتسلسل المجاهيل في الإسناد أحد قرائن كونه إسنادًا مختلقًا ومركبًا، ولذا قال أبو الحسن الشعراني وهو من علماء الإمامية المتأخرين: «وليس هؤلاء الرجال الذين أسند بعضهم عن بعض إلا أسماء مخترعة لم يكن قط بإزائها أشخاص في الخارج، فمن هو جذعان بن نصر ومحمد بن أبي سعدة ومحمد بن حموية وأبو عبد الله الرنيني؟ ولم يذكرهم أحد ممن ذكر الرجال، ولا يعرفهم أحد من العلماء، وليس أسماؤهم في فهرست مؤلفي الكتب، إلا عمر بن أذينة، وهو من الرجال المشهورين، أما غيره فالصحيح أنهم موجودات وهمية، اخترعها أحدهم لئلا يكون الخبر مجردًا عن الإسناد»[2]، وقال

(١) الخرائج والجرائح – قطب الدين الراوندي (٢ / ٨٢٥ – ٨٢٦).
(٢) هامش كتاب الوافي (٢١/ ١٠٧).

محمد آصف محسني: «الرواية مخالفة للعادات ، مقطوعة الفساد ، مجهولة الإسناد، معارضة بأحاديث معتبرة»[١]، وصرح جعفر مرتضى العاملي بضعف سند الرواية[٢].

الوجه الثاني: رد ونقد علماء الإمامية لرواية الجنية وتكذيبهم لها:

ويكفي في وهاء هذه الرواية أن جملة من علماء الإمامية لم يقبلوا بهذه الرواية، وقاموا بنقدها وصنفوها ضمن الخرافات السمجة، وإليك أقوالهم:

قال المرتضى مستهزئا بهذه الدعوى: «أما من قال من جهال أصحابنا إن العقد وقع لكن الله تعالى أبدل المعقود عليها بشيطانة عند القصد إلى التمتع بها، فما يضحك به الثكلى»[٣].

وقال الكاظمي: «أما القول بأنه زوَّجه جنية تشبهها، فلم أعثر على قائله ولا ناقله، ولا دلالة في شيء من الكتب، وإنما هو نسمعه من الأفواه وليس له عين ولا أثر[٤]، وإنما هو شيء أحدثه بعض من لم يقف على ما تلوناه عليه، ولا له تدبر في كتاب ينظر إليه. وأما ما وقع في بعض الأوهام من أن أمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٢٥).

(٢) ظلامة أم كلثوم (ص٥٧)، مع أنه حاول الدفاع عن مضامينها!.

(٣) رسالة إنكاح أمير المؤمنين ابنته من عمر المطبوعة مع رسالة تزويج علي بنته من عمر للمفيد (ص٣١)، ومنشورة ضمن مؤلفات الشريف المرتضى (٣٥) الرسائل والمسائل (٣/ ٣٧٨-٣٧٩).

(٤) وهذا الكلام ليس بصحيح فالرواية مثبتة في الخرائج والجرائح كما مر، ولذا استدرك المحقق محمد صادق بحر العلوم على المؤلف في الهامش وذكر وجود هذه الرواية في البحار والخرائج.

زوَّجه جنية تشبهها، أو أنه حين المواقعة تحول الجنية بينه وبينها، فذاك من التحكمات، بل خلاف ما دلت عليه الأدلة»[١].

وقال جعفر بحر العلوم: «وقال الصدوق في التوحيد: «إن أم كلثوم ما دخلت بيت عمر، بل جنية تصورت بصورتها، ودخلت بيته»[٢]، وهو غير صحيح أيضًا»[٣].

وقال التنكابني: «وزوَّج أمير المؤمنين عليه السلام أم كلثوم بعمر، وقد وردت بعض الروايات بأن أمير المؤمنين عليه السلام زوَّج جنية من أجنة بني نجران بعمر، وصورت بصورة أم كلثوم، ولكن هذه الرواية لم يثبت اعتبارها لدى جمع من الفضلاء»[٤].

وقال أبو الحسن الشعراني: «وأما ما رواه المصنِّف من حديث الجنية اليهودية من أهل نجران فعن جماعة مجهولين، ولا حاجة إليه كما ذكرنا، ولا ندري ما الداعي إلى وضع هذه الحكاية ونقلها»، وقال أيضًا: «كأن واضع هذا الخبر قاس عليًّا بسائر أفراد الناس، فاخترع هذه الخرافة التي تضحك منها الثكلى»[٥].

---

(١) تكملة الرجال (٢/ ٧٠٥).

(٢) علق محقق الكتاب أحمد الحلي على هذه الإحالة الخاطئة فقال: «الحديث لم يرد في توحيد الصدوق، بل رواه الراوندي في الخرائج والجرائح».

(٣) تحفة العالم في شرح خطبة المعالم (١/ ٤٧٠).

(٤) رسالة في أسماء أبناء الأئمة، منشورة في مجلة الكوثر العدد (٢٦)، ص(٦٧).

(٥) هامش كتاب الوافي (٢١/ ١٠٧).

وقال إبراهيم بن ناصر البحراني: «وأغرب من ذلك كله ما روي في البحار أن أمير المؤمنين عليه السلام مثَّل لعمر جنية، وأخفى ابنته حتى مات عمر»[١].

وقال محسن الأمين : «وأما احتمال الجنية فهو السخافة بمكان، ولا يحتمله أحد من الشيعة، ولا نظن أن الملا باشي[٢] فاه به، ولو فعل لكان جاهلًا»[٣].

وقال المرجع المعاصر محمد آصف المحسني وهو يعيب على المجلسي إيراده لهذه الرواية في بحاره، فقال: «نقْلُ الرواية وأمثالها من مثل المؤلف وقبولها عجيب وغريب، ويحكي عن سذاجة المحدثين، وإلا لدرى أنّ نقلها يُوهِن المذهب، ويقلل الاعتماد على أحاديث أهل البيت، ويجعلها مخالفة للعقول، ومن الأسف أن

---

(١) كتاب المسائل (ص٣٩).

(٢) هو الملا باشي علي أكبر الذي كان رئيس العلماء بإيران في عهد الدولة الأفشارية في القرن الثالث عشر للهجرة، وترجمته في أعيان الشيعة (٨/ ١٧١)، وهو أحد من ناظرهم عبد الله السويدي في النجف. وسياق كلام محسن الأمين كان في الرد على الشيخ السويدي في رسالته التي سماها "الحجج القطعية على اتفاق الفرق الإسلامية"، حيث حكى محسن الأمين مناقشة جرت بين السويدي وبين الملا باشي الإمامي، فاستدل السويدي بتزويج علي ابنته أم كلثوم لعمر، فأجابه الملا باشي بأن عليًّا كان مكرهًا، فرد عليه السويدي بأن ذلك فيه انتقاص لعلي، فقال الملا باشي: يحتمل أن تكون جنية تصورت بصورة أم كلثوم، انظر: الحجج القطعية (ص ٣٠). فرد محسن الأمين على السويدي مشككًا بقول الملا باشي باحتمال كون أم كلثوم التي تزوجها عمر جنية. ونفي محسن الأمين لقول الإمامية برواية الجنية غريب، فمن أشهر من اعتقد بهذه الرواية المجلسي في بحار الأنوار كما مضى، ومحسن الأمين كان يكثر من النقل عنه، فكيف فاته ذلك؟.

(٣) أعيان الشيعة (٨/ ١٧٤)، وهذا النص مما استدركته على أصل الكتاب.

مفاد الرواية وأمثالها أصبحت بفعل المبلغين والمؤلفين ثقافة مذهبية عند العوام، اغترارًا بمقام المجلسي وبحاره»[١].

وقال علي الميلاني: «وأما رواياتنا حول هذا الموضوع، روايات أصحابنا حول هذا الموضوع تنقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: يشتمل على ما لا نصدق به، أولا يصدق به كثير من الناس، وذلك أن المرأة التي تزوج بها عمر كانت من الجن، أي: ولما خطب عمر أم كلثوم، الله سبحانه وتعالى أرسل جنية وسلمت إلى عمر، وكذا، هذه الأشياء لا يصدق بها كثير من الناس على الأقل، إذن لا نتعرض لهذه الأخبار»[٢].

وقال علي الشهرستاني معلقًا على قول من ذهب من الإمامية إلى أن عليًّا ﷺ زوج عمر ﷺ جنية تشبه أم كلثوم: «هذا القول ضعيف لم يؤخذ به»[٣].

وقال علي صالح رسن: «الملاحظ على الرواية وكأنها خرافة»[٤].

التبرير الثاني: دعوى المعترضين أن عمر لم يدخل بأم كلثوم وإنكارهم ولادة زيد ورقية:

وأول من قرر هذه الدعوى هو أبو محمد النوبختي ، **ثم تابعه بعض الإمامية على ذلك، ومنهم جعفر مرتضى العاملي**[١]، وعلي الميلاني[٢].

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٢٥).

(٢) محاضرات في الاعتقادات (٢/ ٢٩٥).

(٣) أم كلثوم بنت علي حقيقة أم وهم (ص ٢٠٨).

(٤) زواج أم كلثوم، الزواج اللغز، طبعة العتبة العباسية (ص ١٨).

وادعاء النوبختي ومن تبعه أن عمر لم يدخل بأم كلثوم، لا صحة له لأن الروايات الصحيحة والثابتة، تنقض هذه الدعوى وتردها وتثبت بطلانها، لأنها تنص تارة على أن أم كلثوم اعتدت بعد وفاة الفاروق ﷺ، وتارة تذكر أن أم كلثوم ولدت لعمر بن الخطاب زيدًا، وتارة تنسب إلى الصادق أنه قال: «ذلك فرج غصبناه»، وهذا مستلزم قطعًا لوقوع الدخول، ولذلك رفض بعض الإمامية هذه الدعوى، وعلى رأسهم الشريف المرتضى، فقال: «فأما من جحد من غفلة أصحابنا وقوع هذا العقد ونقل هذا البيت وأنها ولدت أولادًا من عمر معلوم مشهور ولا يجوز أن يدفعه إلا جاهل أو معاند»[٣]، وممن رد هذا القول أيضًا: النسابة أبو الحسن العلوي حين ذكر أن بعضهم زعم أن عمر لم يدخل بأم كلثوم فقال: «وآخرون من أهلنا يزعمون أنه لم يدخل بها... والمعوَّل عليه من هذه الروايات ما رأيناه آنفًا من أن العباس بن عبد المطلب زوَّجها عمر برضاء أبيها عليه السلام وإذنه، وأولدها عمر زيدا»[٤].

والحق أن هذا التبرير من أوهى التبريرات التي لجأ إليها المعترضون، فماذا يفيدهم ألا يكون عمر قد دخل بأم كلثوم، وقد تمَّ العقد وصارت أم كلثوم في عصمة عمر ﷺ؟، والواقع أن الحامل لهم على هذا التبرير هو ثقل وقع مصاهرة

---

(١) ظلامة أم كلثوم (ص ٨٨).

(٢) محاضرات في الاعتقادات (٢/ ٦٩٩).

(٣) رسائل المرتضى (٣ / ١٥٠).

(٤) المجدي في أنساب الطالبيين (ص١٩٩).

عمر لعلي ﷺ عليهم، لأنها تهدم أساس التصور القائل بانقطاع الأواصر بين الآل والأصحاب ﷺ.

التنبيه على وهم الزرقاني في قوله إن أم كلثوم ماتت قبل البلوغ:

حاول بعضهم أن يستغل وهمًا لعبد الباقي الزرقاني (١١٢٢ هـ) حول وفاة عمر وأم كلثوم صغيرة، كي ينسب إليه أنه من القائلين بعدم دخول عمر ﷺ بأم كلثوم[١]، فقد قال الزرقاني في شرح المواهب اللدنية: «وأم كلثوم زوج عمر بن الخطاب، توفي عنها قبل بلوغها»[٢].

والتحقيق أن الزرقاني غير قائل بمقالتهم في نفي الدخول، لأنه نص على أن أم كلثوم قد ولدت زيدًا ورقية في نفس الكتاب فقال: «وتزوج عمر بن الخطاب في خلافته أم كلثوم بنت فاطمة... فولدت له زيدًا ورقية»[٣].

فما وقع منه من النص على أن أم كلثوم ماتت قبل أن تبلغ وهم، فهو كلام مطرح، وكلامه الموافق للصواب في هذه المسألة أظهر وأبين، فيتبين أن ما نسبه بعض الكتاب إلى الزرقاني لا صحة له، وعلى فرض قوله بذلك، فأي وجه

---

(١) وأول من صنع ذلك هو ناصر حسين الهندي، في إفحام الأعداء والخصوم (ص ١٦٢) و (ص ١٧٢)، فزعم أن الزرقاني نفى ولادة أم كلثوم لزيد ورقية، ثم تبعه من جاء بعده ممن كتب في الموضوع، انظر ظلامة أم كلثوم (ص٢٩) و(ص٣٥)، خبر تزويج أم كلثوم (ص ٧١-٧٢)، زواج أم كلثوم الزواج اللغز (ص٢٥-٢٦)، و (ص١١٩)، و(ص١٤٩).

(٢) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٩/ ٢٥٤).

(٣)شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٤/ ٣٤٠-٣٤١).

للاستدلال بتفرده في مقابل اتفاق من سبقه من أهل العلم من المحدِّثين والنسابين الذين أثبتوا ولادة أم كلثوم لزيد بن عمر؟، خاصة إن علمت أن الزرقاني من أهل القرن الثاني عشر للهجرة، فهل يصح الاستدلال بقول لا قائل به قبل اثني عشر قرنًا؟.

التبرير الثالث: دعوى وقوع التزويج غصبًا عن علي وآل البيت:

لجأ بعضهم إلى تبرير واه لمحاولة طمس العلاقة الطيبة التي جمعت عمر بعلي، فادعوا أن المصاهرة التي جمعت عمر بعلي ﷺ لم تكن إلا بعد تهديد ووعيد من الفاروق لعلي، فخاف علي بزعمهم من هذا الوعيد، فزوّج ابنته أم كلثوم لعمر تحت ضغط الإكراه والتهديد، ولذا قالوا مقالتهم المشهورة بأن هذا أول فرجٍ غصب في الإسلام!.

وقد مضى أن أول من أشاع هذه المقولة هو أبو القاسم الكوفي إذ إنه أقدم من وصلنا عنه الاستدلال بهذا التبرير وتقريره والتدليل عليه[1]، وأجاب أبو القاسم الكوفي عن سكوت علي بأن اغتصاب عمر ﷺ للخلافة – بزعمه – «أعظم عند الله وأفظع وأشنع من اغتصابه ذلك الفرج»[2]، وأنت ترى ما في هذا الكلام المنكر من الشناعة والحط من رتبة علي وسائر آل البيت ونسبة هذا العار إليهم.

(١) الاستغاثة (ص ٨١).

(٢) الاستغاثة (ص٨٢).

ثم ذهب بعض كبار علماء الإمامية إلى هذا القول، منهم الشريف المرتضى[١]، وتبعه جماعة من تلاميذه ومن تأخر عنهم[٢]، حتى قال المحقق الكاظمي: «المشهور من الأصحاب والأخبار أنه تزوجها عمر بن الخطاب غصبًا كما أصر السيد المرتضى رحمه الله وصمم عليه في رسالة عملها في هذه المسألة، وهو الأصح للاستفاضة»[٣].

وهو القول الذي نصره جماعة من المعاصرين كعلي الميلاني[٤]، وجعفر مرتضى العاملي[٥]، ومحمد الحسيني الطهراني[٦]. وقد ذكر محمد حسون أن هذا رأي أكثر علمائهم[٧].

والجواب عن هذه الدعوى الباطلة هو ردها جملة وتفصيلًا، فهذا القول غير مقبول لما فيه من الإزراء على عمر وعلي ﷺ، فعلي ﷺ كان أشجع وأقوى من أن يذر أحدًا يتزوج ابنته غصبًا عنه، وما كان بنو هاشم ليسكتوا عن ذلك، وكذلك عمر ﷺ، فقد كان من أورع وأتقى أصحاب النبي ﷺ، ومن أحرص الخلفاء

(١) رسائل المرتضى (٣/ ١٥٠).
(٢) مضت الإحالة على أقوال عند مبحث الدراسة التاريخية لتطور آراء الإمامية حول زواج أم كلثوم.
(٣) تكملة الرجال (٢/ ٦٩٨).
(٤) محاضرات في الاعتقادات (٢/ ٦٩٩).
(٥) ظلامة أم كلثوم (ص ٨٧)، و (ص ١٣٣).
(٦) معرفة الإمام (١٥/ ٢٥٨).
(٧) أعلام النساء المؤمنات (ص٢١٥).

الراشدين على أمته، ومن أبعد الناس عن الظلم، بل هو المشهود بالعدل في الرعية، ومن كان بمثل هذه الصفات لا يمكن أبدًا أن يصدر منه مثل هذا الفعل الشنيع الذي لا يقع إلا من الجبابرة والظلمة.

وسنفصل جوابنا في وجوه:

الوجه الأول: نكارة رواية تهديد عمر ﷺ لعلي والعباس ﷺ:

إن مما يدل على بطلان هذه الدعوى وعدم صحتها، أن المرويات التي نقلها أهل السنة في هذا الزواج على كثرتها وتنوعها وشمولها لتفاصيل الزواج من خطبة عمر لأم كلثوم حتى وفاتها وابنها زيد بن عمر لم تشر إلى دعوى الإكراه والإجبار المزعومة، بل لم ترد حتى في روايات الكذابين والوضاعين، وكذلك لم يذهب أحد من المحدثين أو المؤرخين أو النسابين من أهل السنة والجماعة إلى هذا الرأي الشاذ المنكر، ومحاولة بعض المعاصرين من الإمامية ادعاء وجود ما يدل على وقوع التهديد في روايات أهل السنة تمحل محض، مبني على حمل ما جاء في بعض الروايات على محامل بعيدة لا تدل على مرادهم[1].

وقد رد بعض أهل العلم هذه الرواية المفتراة، فقد نقل ابن الجوزي عن المرتضى رواية تهديد عمر لعلي ليزوجه ثم علق عليها قائلا: «ومن التخرص وعيد عمر لعلي إذ أبى تزويجه وغير ذلك من المُحالات»[2].

(١) وقد فصلت الجواب عن اعتراضاتهم الغريبة في أصل هذا الكتاب فراجعه للفائدة.
(٢) المنتظم (١٥/ ٢٩٩).

الوجه الثاني: تناقض روايات الإكراه:

اختلفت رواية الكليني مع رواية أبي القاسم الكوفي في تفاصيل واقعة التهديد، فبينما تزعم رواية الكليني أن عمر ﷺ هدد عليًّا ﷺ بأن يُشهد عليه رجلين بأنه قد سرق وسيقيم عليه حد السرقة، زعمت رواية أبي القاسم الكوفي أن عمر هدد عليًّا ﷺ بأن يشهد عليه شهودًا بأنه قد زنى ليقتله حدا، ومع ذلك لم نسمع من المشككين في ثبوت زواج عمر من أم كلثوم أي تشكيك في روايات الاغتصاب المرتبطة بواقعة واحدة ومع ذلك تناقضت في تفاصيلها، مع أنهم جعلوا الاختلاف المدعى في روايات تزويج أم كلثوم بعمر سببًا لإنكار هذه الحادثة !.

الوجه الثالث: ردود علماء الإمامية على نسبة الاغتصاب إلى عرض علي ﷺ:

استبشع بعض علماء الإمامية ومثقفيهم نسبة هذه المنقصة العظيمة إلى أهل البيت ﷺ، ونزهوا عليًّا عن أن يقع الزنا على عرضه:

يقول النسابة أبو الحسن العمري في رد رواية الاغتصاب: «وآخرون يقولون هو أول فرج غصب في الإسلام والمعوَّل عليه من هذه الروايات ما رأيناه آنفًا من أن العباس بن عبد المطلب زوَّجها عمر برضاء أبيها عليه السلام وإذنه، وأولدها عمر زيدًا»[1]، فواضح من كلامه أنه لم يرتض دعوى الاغتصاب وردها، واختار وقوع الزواج برضا علي ﷺ.

(١) المجدي في أنساب الطالبيين (ص١٩٩).

ويقول عبد الجليل القزويني (**توفي في حدود سنة ٥٦٠ هـ**) - وهو يرد على أحد علماء أهل السنة حين استشهد برواية الاغتصاب التي نقلها المرتضى وغيره: «وما حُكي في هذا الفصل عن المرتضى البغدادي ﷺ، وعن جعفر الصادق صلوات الله عليه والشيعة الإمامية كثر الله عددهم، كله كذب وافتراء، والنكاح كان برضا علي، والعباس كان مصيبًا في الوساطة بينهما، ورغبة عمر في النكاح كانت محمودة»[1].

ويقول الميرزا أبو الحسن الشعراني في تعليقه على الوافي: «وذكر بعض مشاهير أهل الحديث لا أحب ذكر اسمه[2] شيئًا أفحشَ وأشنعَ مما روي في هذا الخبر، وهو: إن نكاح أم كلثوم لم يكن صحيحًا في ظاهر الشرع أيضًا، ولكنه وقع للتقية والاضطرار، فإن كثيرًا من المحرمات تنقلب عند الضرورة أحكامها، إلى آخر ما قال». ثم عقّب الشعراني قائلًا: «وأنا لا أرضى بأن أنسب الزنا إلى ذرية رسول الله ﷺ، لا للتقية ولا للضرورة، وإن لزم منه كفر جميع المسلمين وإيمان جميع الكفار...فإن ثبت أنه أنكح أم كلثوم لعمر دل فعله على جوازه، ولا أستطيع أن

(١) نقض معروف به بعض مثالب النواصب (ص٢٦٠)، وقد استعنت بأحد الإخوة الباحثين في مركز البحوث والدراسات في ترجمة النص إلى العربية، ثم بعدها وقفت على النص مترجماً في كتاب معرفة الإمام (١٥/ ٢٦٣)، وقد تركنا ترجمتنا على حالها، وإنكار عبد الجليل القزويني لرواية الاغتصاب ولكلام المرتضى لا وجه له، فقد مضى توثيق استدلال المرتضى وغيره برواية الاغتصاب وتصريحهم بوقوعه على أم كلثوم، فإنكار وجود هذه الرواية في المصادر الروائية للإمامية لا ريب أنه غير سديد.

(٢) يقصد المجلسي.

أقول رضي عليه السلام بأن يسلِّم ابنته للزنا تقيةً واضطرارًا، ولا أظن أن يلتزم به عاقل مطلع على صفاتهم، ومكارم أخلاقهم »[١].

وقال عبد الزهراء الخطيب: «في النفس من هذه الرواية شيء، فاللازم أن ترد على راويها، لا لمنع أصل الوقوع ولكن حاشى لله أن يبلغ الأمر من اضطهاد أهل البيت إلى اغتصاب بناتهم، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، فالأمر بهذه الصورة ممنوع»[٢].

ولمحمد جميل حمود كلام متفرق في رفض رواية الاغتصاب المنكرة وردها، فيقول: «الاعتقاد بحصول الزواج حسبما قال به المشهور خلاف الحكمة لاستلزامه تصغير آل بيت العصمة عليهم السلام في أعين المنافقين والضعفاء والسذج وإدراجهم في خانة البسطاء والجبناء والمتملقين»[٣]، وقال أيضًا: «هل تجيز الشريعة للمعصوم أن يحلل الزنا والسحاق واللواط إذا هدده شخص بالسرقة أو بقطع يمينه»[٤].

(١) الوافي (٢١/ ١٠٧)، الحاشية (١).
(٢) الشافي (٣/ ٢٧٢) الهامش رقم (١).
(٣) إفحام الفحول (ص ١٨).
(٤) إفحام الفحول (ص٧٦).

التبرير الرابع: دعوى وجود نظائر مشابهة في الشرائع السابقة وفي بداية الإسلام:

لجأ بعض من أثبت وقوع زواج عمر وأم كلثوم إلى تبرير هذه المصاهرة التي وقعت على صورة مخالفة للشرع عندهم إلى الاستدلال بوقائع وقعت في الشرائع السابقة أو قبل نبوة النبي ﷺ، فقد أشكل عليهم الجمع بين تزويج علي ابنته أم كلثوم لعمر، مع قولهم إن عمر رضي الله عنه خارج من الملة، ومعلوم أن الإسلام حرَّم تزويج الكفار، فلما وقع هذا التعارض والتناقض بين الأمرين لجأ المعترضون إلى ادعاء وجود نظائر مشابهة في الأمم السابقة، فقاسوا بعض الوقائع المحكية في القرآن والسنة على واقعة زواج عمر رضي الله عنه بأم كلثوم رضي الله عنها، ليبرروا قولهم بتعرض عرض علي رضي الله عنه للاغتصاب، وتزويجه لمن لا يحل له تزويجه، وسوف نرد على سائر ما قالوه في هذا الباب.

١-محاولة الاستدلال بزواج فرعون بآسية وزواج نوح ولوط من كافرتين :

مضى أن أبا القاسم الكوفي هو أول من أتى بهذا التبرير[١]، وتبعه من جاء بعده من المتأخرين[٢]، ثم تبنى هذا التبرير جماعة من المعاصرين كجعفر مرتضى[٣]،

---

(١) الاستغاثة (١/ ٨٢).

(٢)الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٣٠)، الصوارم المهرقة للتستري (ص٢٠٠)، الرسائل الفقهية للخواجوئي (٢/ ١٠٩).

(٣) ظلامة أم كلثوم (ص ٨٨).

والشهرستاني[١] وغيرهم، وملخص كلامهم أن حال أم كلثوم في زواجها من عمر وهو على غير الإسلام، شبيه بحال آسية مع فرعون لأنها كانت مؤمنة تكتم إسلامها، وشبيه بزواج لوط ونوح بكافرتين!

والجواب : إن الاستدلال بما وقع في الأمم السابقة لتبرير ما يخالف شريعتنا أمر غريب، لأن المتفق عليه بين المسلمين أن شرائع الأمم السابقة لا يؤخذ بها إن خالفت شرعنا، كما أن المعلوم أن شريعة الإسلام ناسخة لبقية الشرائع، وما دام نكاح الكفار محرمًا في دين الإسلام فلا وجه للاستدلال بشرائع الأمم السابقة، ومن المقطوع به أن النكاح بين المؤمنين والكفار لم يكن محرمًا في الشرائع السابقة.

٢- محاولة الاستدلال بعرض لوط بناته على قومه : يبرر عرض لوط لبناته على قومه من الكفار، بتزويج علي ابنته لعمر

أراد من سلك هذا المسلك أن يسوِّغ تزويج عليٍّ ابنته لعمر، بعرض لوط عليه السلام بناته على قومه من الكفار، كي يستقيم له أن يدعي أن تزويج علي لعمر لا يدل على إيمان عمر ﷺ عند علي ولا على صلاحه وديانته، وأول من سلك هذا المسلك هو المفيد[٢] ، وتابعه كثير ممن ارتضى هذه الإجابة الغريبة[٣]، والجواب من وجهين :

---

(١) زواج أم كلثوم (ص١٤٠).

(٢) المسائل السروية (ص ٩٢)، وقريب منه في المسائل العكبرية (ص ٦٢).

(٣) الصراط المستقيم للبياضي (٣/ ١٣٠)، زواج أم كلثوم للشهرستاني (ص ١٤٦)، ظلامة أم كلثوم (ص ١١٢).

الوجه الأول:

مضى تقريره وهو أن ما وقع في الشرائع السابقة مما يخالف شرعنا لا يصح الاستدلال به، وقد نص الخواجوئي الإمامي على هذا فقال: «كان غرض نبي الله لوط عليه السلام من عرض بناته على قومه وهم كفار استصلاحهم وردهم عن ضلالهم، وإتمام الحجة عليهم، ومع ذلك كان ذلك في شرع من قبلنا، فلم يكن حجة علينا»[١].

الوجه الثاني:

قد رفض بعض الإمامية هذا التبرير ولم يقبلوا به :

قال الشيخ الإمامي محمد جميل حمود: «زواج المسلم بالكافرة جائز بلا إشكال[٢]، ولكن الإشكال إنما هو في زواج المرأة المسلمة من الكافر، وقد قام الإجماع على حرمة ذلك، واقتران نوح ولوط بأزواج كافرات لا يمكن قياسه على اقتران كافر بامرأة مسلمة، وكارهة له أيضًا»[٣].

وقال الدكتور الإمامي علي صالح رسن عن جواب المفيد: « هذه حجة ساقطة»[٤].

---

(١) الرسائل الفقهية (٢/ ١٠٦).

(٢) هذا الإطلاق خطأ عجيب، والصحيح هو تحريم الزواج بالكافرة مطلقاً، وإنما وقع الخلاف عند الإمامية في الكتابية.

(٣) إفحام الفحول (١١٦).

(٤) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب عليه السلام حقيقة أم وهم (ص ٢٠٩).

٣-محاولة الاستدلال بتزويج النبي ﷺ بنتيه لعتبة بن أبي لهب وأبي العاص في الجاهلية:

ومن الاستدلالات الواهية، إجابة المفيد بأن النبي ﷺ قد زوج قبل البعثة عتبة بن أبي لهب وأبا العاص بن الربيع وهما كافران[١]، وعليه فلا فضيلة لعمر في زواجه بأم كلثوم عند هؤلاء.

والجواب من وجهين:

الأول: مضى تقريره، وهو أن هذا من الأمور التي كانت جائزة في الشرائع السابقة وبقيت مباحة في أول الإسلام ثم حُرِّمت ونُسخت فيما بعدُ، وهذا ما قرره الطبرسي من الإمامية فقال: «كان تزويج المسلمات من الكفار جائزًا، كما زوَّج رسول الله ﷺ ابنتيه من عتبة بن أبي لهب وأبي العاص بن الربيع قبل أن يسلما وهما كافران»[٢]. فمحاولة القياس بين الأمرين فيه تضليل ظاهر.

الثاني: ستعجب حين ترى المفيد ينقض هذا الدليل في موضع آخر حيث يقول: «أما تزويجه ﷺ بكافرين فإن ذلك كان قبل تحريم مناكحة الكفار وكان له ﷺ أن يزوجهما ممن يراه وقد كان لأبي العاص وعتبة نسب برسول الله ﷺ وكان لهما محل عظيم إذ ذاك ولم يمنع شرع من العقد لهما فيمتنع رسول الله ﷺ من

(١) المسائل السروية (ص٩٢).
(٢) جوامع الجامع (٢/ ١٨٣).

أجله»[1]، أقول: فإذا تبين هذا فما وجه استدلال المفيد بهذه الواقعة لتسويغ تزويج علي ابنته لعمر رضي الله عنه؟، والجواب: ناقض المفيد نفسه هنا لأن سعيه في تشويه علاقة علي بعمر رضي الله عنهما أعماه عن رؤية الحق وجعله يقرر جوابًا ينقضه بنفسه في موضع آخر!.

(١) المسائل العكبرية (ص١٢٠).

الفصل الخامس

دلائل مصاهرة عمر لعلي ﷺ وموقف آل البيت منها

إن علاقة عمر ﷺ بآل بيت النبي ﷺ كانت علاقة طيبة ومميزة، والشواهد على ذلك كثيرة ويتعذر حصرها، ومنها إحسانه إليهم في خلافته وإجزال العطاء لهم، وثناؤه على أهل البيت، وثناء أهل البيت عليه، ورواية أكابر أهل البيت لفضائله ومناقبه، وتسمية سادات آل البيت كعلي والحسن والحسين وزين العابدين ﷺ وغيرهم من بني هاشم أبناءهم باسم عمر ﷺ اعتزازًا وفخرًا بالفاروق[1]، وغيرها من الأمارات التي تبَصِّرك بحقيقة المودة والمحبة التي جمعت بين عمر والبيت العلوي، وقد توجت هذه العلاقة الطيبة بمصاهرة عمر لعلي ﷺ، وزواجه من أم كلثوم بنت فاطمة ﷺ. لكن المنظرين لدعوى القطيعة بين الصحب والآل لم تعجبهم هذه المصاهرة، فحاولوا التشكيك فيها تارة، والتقليل من آثارها ولوازمها تارة أخرى، وقد فندنا أهم تشكيكاتهم واعتراضاتهم، ولم يتبق إلا مناقشة محاولاتهم إفراغ هذه المصاهرة من دلالاتها الكثيرة، وهذا ما سنشرع فيه إن شاء الله تعالى في هذا المبحث.

(١) انظر تفصيل هذا في نسائم الود والوفاء (ص ٧٩-١٠٧).

الأثر الأول : إثبات عدالة الفاروق ﷺ وبطلان مقالة الطاعنين فيه:

قدمنا أن واقعة زواج عمر بأم كلثوم من أبين الدلائل على حسن العلاقة التي جمعت آل النبي ﷺ وصحبه الكرام، والتي تدل على أن أواصر المحبة والمودة التي كانت متجذرة في قلوبهم، لم تقتصر على مجرد الآصرة الإيمانية، بل امتدت وتطورت إلى أواصر قرابة، ولذلك لم يستغرب محبو الآل والأصحاب وقوع هذه المصاهرة ولم يستنكروها، وإنما أشكلت على من روج لخلاف هذه الحقيقة التاريخية المقطوع بها، فادعى أن الصحب والآل أعداءٌ وخصومٌ، وأنهم كانوا على طرفي نقيض!، فحينها يجابهون بالأسئلة المحرجة، كالسؤال عن سبب تزويج علي ﷺ ابنته لعمر ﷺ، مع مناقضة ذلك لدعوى أن عليًّا كان يرى عمر ﷺ عدوًا وخصمًا لدودًا بل - وحاشا الفاروق - منافقًا في زمن النبوة، مرتدًا خارجًا من الملة بعد وفاة النبي ﷺ، فكيف تستقيم هذه الدعوى مع تزويج علي ﷺ إياه؟.

ولا أدل على مدى أثر هذه الواقعة في تصحيح الصورة الخاطئة التي أشاعها الأخباريون والغلاة عن عمر ﷺ ما حدثتنا به كتب التاريخ من أن معز الدولة حاكم الدولة البويهية في زمنه، كان ممن يعادي أصحاب النبي ﷺ والفاروق ﷺ، فلما علم بهذا الزواج رجع عن ذلك وتاب وأناب، يقول أبو الحسن الهمداني (٥٢١ هـ) في تكملة تاريخ الطبري وهو يذكر قصة العالم الفاضل أبي عبد الله البصري مع معز الدولة البويهي: «وسأله عَن عمر بن الْخطاب ﷺ وعن الصحابة رضوان الله عنهم، فذكر أبو عبد الله سابقتهم وأن

عليًّا زوج عمر ابنته أم كلثوم ﵄ فاستعظم ذلك وقال: مَا سَمِعت هذا قطّ، وتصدق معز الدولة بأكثر ماله وأعتق مماليكه ورد شيئا كثيرًا من المظالم»[١].

إذا علمت هذا تيقنت أن ما قرره بعضهم من قولهم بخروج الفاروق ﵁ من الإسلام، وحكمهم عليه بالكفر والارتداد، ونسبتهم إياه إلى الفسق والنفاق[٢]، لا ريب في أنه من أظهر المقالات الفاسدة.

ونحن نتساءل : كيف يتصور أن يكون رفيق النبي ﷺ وصهره، وزوج ابنة علي ﵁ من الكفار والمنافقين المرتدين، وهو خليفة المسلمين الذي حكم عشر سنوات كانت من أفضل أزمان الخلافة الراشدة، وفتح الله على يديه البلاد، وهدى إلى الإسلام كثيراً من العباد؟.

وكيف جاز لعلي ﵁ أن يُنكح ابنته لكافر؟ سواء بنفسه أم بتوكيل عمّه العباس ﵁، كما مرّ معنا في تفصيل الروايات؟.

وقد جعلت هذه الأسئلة الملزمة، والإشكالات المعقدة أصحاب نظرية خروج عمر من الدين يتراجعون قليلا عن غلوهم، فتراهم يضطرون مذعنين إلى الإقرار بإسلام عمر وإظهاره شعائر الإسلام[٣]، مع أن هذا مناقض لتقريراتهم القائمة

---

(١) تكملة تاريخ الطبري (ص ١٩٣)، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (١٥/ ٣٠٥)./

(٢) تقريب المعارف (ص ٢٢٤).

(٣) انظر: المسائل العكبرية (ص ٦٠-٦١)، تمهيد الأصول (ص٣٨٦-٣٨٧)، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد (ص٣٤٠-٣٤١)، حاشية أبي الحسن الشعراني المطبوع مع الوافي (٢١/ ١٠٧). زواج أم كلثوم الزواج اللغز (ص١٤٢).

على خروج عمر ﷺ من الملة ، فهم يقررون إسلام عمر ﷺ في الظاهر، لأنه لم يظهر منه ما يقتضي كفره، ولذا جازت – عندهم – مناكحته على ظاهر الإسلام.

ولا شك أن هذا أحد آثار هذه المصاهرة المباركة، فقد خففت من حدة الغلو في القدح في عمر، وإلا فأنت تجد أصحاب هذه النظرية ينسبون لعمر ﷺ من المثالب والعظائم التي تخرج صاحبها من الإسلام ظاهرًا وباطنًا، كادعائهم أنه رأس النواصب المبغضين المعادين لأهل البيت، وأنه غصب الخلافة، وأجبر عليًّا على المبايعة مقيدًا بالحبل في رقبته، وأنه اعتدى على فاطمة الزهراء بضربها وكسر ضلعها، وأنه أسقط جنينها محسنًا، وأن ذلك تسبب في موتها، بل، نسبوا له أنه اشترك مع حفصة وأم المؤمنين عائشة – وحاشاهم- في اغتيال النبي ﷺ بالسم.

فهل يعقل بعد هذه الافتراءات التي نسبوها لعمر أن يبقى عمر ﷺ على الإسلام عندهم؟

وهذا ما تنبه له بعض المتأخرين، فانتقدوا القائلين بأن عمر كان مظهرًا للإسلام [1].

إن القائلين بإسلام عمر ﷺ ظاهرًا، إنما أرادوا بذلك نفي دلالة تزويج علي لعمر على نظرية القطيعة بين الصحابة وآل البيت، لأن عليًّا عندهم إنما عامل عمر معاملة المسلم، لأن عمر بزعمهم كان يظهر شعائر الإسلام وإن كان في

(١) انظر: روضة المتقين (٨/ ١٢٧)، بحار الأنوار (٤٢ / ١٠٩)، إفحام الفحول (ص٥٧).

الواقع مبطنًا للكفر بزعمهم فهو عندهم بمنزلة المنافقين الذين حُقنت دماؤهم وأموالهم في زمن النبي ﷺ لأنهم كانوا يتظاهرون بالإسلام.

وهذا الجواب منقوض ومردود، لأن أصحاب نظرية القطيعة يصرحون ويعتقدون بأن عمر أظهر الكفر بعد وفاة النبي ﷺ فنسبوا له غصب منصب علي في الخلافة، والاعتداء على فاطمة، وغيرها من المثالب التي جعلتهم يحكمون بخروجه عن الإسلام الظاهري، لكنهم اضطروا هنا إلى مناقضة نظريتهم بسبب تزويج علي له، فسقط بذلك جوابهم.

فضلًا عن أن نسبة النفاق إلى عمر من أظهر الفرية والظلم والتعسف، لأن عمر رضي الله عنه أسلم في مكة وترك أمواله وديارة لله وهاجر إلى المدينة، وأوذي في سبيل إسلامه، وكان عزيزًا في قومه لما كان كافرًا فما الذي يحمله على الدخول للإسلام حتى يناله الذل والأذى؟، ثم إن نسبة النفاق إلى المهاجرين رضي الله عنهم جهل عظيم بتاريخ الإسلام وسيرة النبي ﷺ، وذلك أن النفاق إنما ظهر في المدينة بعد الهجرة، لَمَّا فقد جماعة من رؤساء أهل المدينة منزلتهم في أقوامهم بعد مجيء النبي ﷺ إلى المدينة، فحملهم ذلك على بغض النبي ﷺ وانتهى بهم الأمر بعد ظهور الإسلام وانتشاره إلى أن أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر والنفاق، وأما المهاجرون رضي الله عنهم فلم يكن فيهم قط منافق، ولذا لا تجد ذكرًا للمنافقين في السور المكية، مقارنة بالسور المدنية التي فضحتهم وكشفت كذبهم ونفاقهم، وبذلك يتضح أن نسبة النفاق إلى عمر رضي الله عنه جمعت إلى الكذب والافتراء ظلمًا وجورًا وجهلًا.

وهذا ما اضطر أبا الحسن الشعراني إلى الإقرار به فقال: «لا يجتمع القول بصحة ازدواج أم كلثوم مع كفر زوجها ظاهرًا، فلا بد من الالتزام بوجهين: إما إنكار أصل التزويج، وإما إسلام زوجها»[(١)].

هذا ما يتعلق بأصل إيمان عمر، وأما ما يتعلق بعدالته، فإن هذه المصاهرة تثبت عدالة عمر ﷺ عند علي ﷺ، لأن الأصل أن المسلم لا يختار لابنته إلا من كان مؤمناً خيِّرًا، والظن بعلي ﷺ وغيره من أصحاب النبي ﷺ أنهم لا يزوجون بناتهم إلا من يرضون ديانته وخلقه. ولذلك قال محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠ هـ): «لما علم علي ﷺ بفضائل عمر ﷺ وحسن منزلته من الله تعالى ومن رسوله ﷺ زوَّجه ابنته أم كلثوم ﷺ، وأمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ورضوان الله على فاطمة ، وولدت منه ، ولقد قتل عمر ﷺ وهي عنده ﷺ»[(٢)].

الأثر الثاني : إثبات العلاقة الحميمة بين آل الفاروق وآل علي وبطلان دعوى العداوة بينهما :

وهذا أمر واضح جلي لا يحتاج إلى بيان، وسنكتفي بسياق بعض نصوص أهل العلم على ذلك:

يقول يحيى بن الحسن القرشي الزيدي عن تزويج علي ابنته أم كلثوم لعمر:«وكذلك لو كان بينهما معاداة ووحشة لما زوَّجه إياها»[(٣)].

(١) الوافي للفيض الكاشاني (٢١/ ١٠٧) الحاشية.

(٢) الشريعة (٥/ ٢٣٢٩).

(٣) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلى أسرار المنهاج (٤/ ٢٣٥).

وقال أبو المحاسن الواسطي: «إن عليًّا ﷺ أنكح عمر ابنته أم كلثوم من فاطمة ﷺ في إمامته وأولدها زيد بن عمر. وهذا مما يدل على الوداد بين علي وعمر ﷺ، وصحة إمامة عمر ﷺ»[1].

وقد أقر بهذا أحد الشيوخ الإمامية المعاصرين وهو محمد حسين ترحيني حيث قال: «إذا كانت علاقة الإمام علي بعُمَر مشحونة بالبغض والعداء كما يُريد البعض أن يوحي بذلك، إذا لماذا زوج أمير المؤمنين علي عليه السلام ابنته أم كلثوم وهي ابنته من فاطمة الزهراء عليها السلام من عُمَر بن الخطاب في زمن خلافته!؟ البعض يريد نفي ذلك لأنها لا تساعده في إبقاء هذه المشاحنات والتحريض عليها»[2].

الأثر الثالث: براءة عمر ﷺ مما ينسبه له الوضَّاعون من الاعتداء على الزهراء ﷺ:

لقد أحرجت هذه المصاهرة أصحاب نظرية القطيعة بين الصحابة وآل البيت، فتراهم يقررون وجود تعارض بين مصاهرة عمر وعلي ﷺ وبين قصة كسر عمر لضلع فاطمة، ولذلك يقول يوسف الغروي عن زواج عمر بأم كلثوم: «إنما تزوجها سياسيا ليغطي بذلك على عدوانه على أمها وأبيها»[3]، ويقر محمد

(١) المناظرة لأبي المحاسن الواسطي (ص ١١٨-١١٩)، وهو عين ما في الحجج الباهرة (ص ١٦٧) المنسوب خطأ للدواني.

(٢) عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل (ص ٣٥٢).

(٣) موسوعة التاريخ الإسلامي (٤/ ٤٨١)، الهامش (١).

جميل حمود بمناقضة أسطورة كسر الضلع لتزويج أم كلثوم لعمر فقال: «لا أصدّق أن أم كلثوم التي لم يبرد غليلها مما فعله ابن الخطاب بأمها الصدّيقة الطاهرة - حينما دخل دارها وهتك سترها ولطم خدها حتى تناثر قرطها وهشّم أضلاعها - أن تقبل به زوجًا، وتشاطره البسمات»[١].

وقد دأب بعض العلماء على الاستدلال بمصاهرة علي لعمر ﷺ وجعلها دليلًا على عدم صحة قصة كسر ضلع فاطمة ﷺ، قال القاضي عبد الجبار بعد أن ذكر زواج عمر بأم كلثوم: «وهذا الذي زعمتم أنه ضربها وقتل جنينها في بطنها، وقد قلنا فيما تدعونه من البقيّة وجوهًا في بعضها كفاية»[٢].

ولا شك أن كل من عنده شيء من النباهة والفطنة سيتساءل: هل يعقل أن عليًّا سيزوج ابنته لمن اعتدى على أمها وتسبب في موتها كما يزعمه المغالون؟ لا شك أن كل عاقل يعلم أنه لا يمكن أن يجتمع في عقل سليم وفطرة سوية مثل هذين القولين المتنافرين والمتناقضين، فما يروى من قصة اعتداء عمر على فاطمة الزهراء ليس إلا من خيالات الأخباريين ومفترياتهم التي أرادوا منها تشويه علاقة الصحب بالآل[٣]، لكن مصاهرة عمر لأم كلثوم المقطوع بها والتي بلغ

(١) أبهى المداد في شرح مؤتمر علماء بغداد (٢/ ٢٢٨).

(٢) تثبيت دلائل النبوة (٢/ ٦٥٣).

(٣) قد استوفينا الكلام عن بطلان هذه الأسطورة في كتاب «حكاية كسر ضلع الزهراء» فانظره للفائدة.

خبرها أقطار الدنيا، تكفلت بإبطال هذه النظرية المسيئة إلى آل البيت قبل الصحابة.

ولذا قال الشيخ الإمامي محمد حسين ترحيني: «لو كان عمر فعلًا ضرب بالباب على صدر فاطمة وكسر أضلاعها، كيف يقدم علي عليه السلام على تزويج ابنة فاطمة إلى قاتل أمها؟!، وكيف كانت أم كلثوم ترضى بأن تكون زوجة لقاتل أمها؟، وهل كان الإمام الحسن والحسين وهما شابان غيوران يرضيان بمثل هذا؟»[1].

الأثر الرابع: بطلان دعوى النص على علي رضي الله عنه:

إن من أبين الأدلة على بطلان دعوى الوصية والنص على علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مصاهرة عمر لعلي رضي الله عنه، فقد وقعت في خلافة عمر رضي الله عنه، وهذا يعارض ما يدعيه أصحاب نظرية القطيعة من أن عليًّا كان منصوصاً عليه بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إذ لو كان الأمر كذلك، كيف يزوج علي رضي الله عنه ابنته لمن تجرأ وخالف وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانتزع الخلافة منه كما يزعم المغالون؟.

ويحسن أن نورد كلاما نفيسًا للإمام أبي بكر الباقلاني (٤٠٥ هـ) إذ إنه من أوائل من تنبه لهذه المسألة فقال: «وتعلمون أن ما ظهر منه من الانقياد لأبي بكر وعمر وعثمان والأخذ لغنيمتهم والموطىء للحنفية من سبيهم وتزويجه ابنته من

(١) عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل (ص ٣٥٣).

عمر بن الخطاب... في نظائر هذه الأقاويل المشهورة عنه في مدحهم وتقريظهم وحسن الثناء عليهم، وأنه راض بإمامتهم، وأنه لو كان الرسول ﷺ قد نص عليه وقطع العذر في بابه لم يجز أنه يقول فيمن غصبه وجحده حقه هذه الأقاويل، وتكون أفعاله معهم واقتداؤه بهم ما ذكرنا، فكيف تركتم هذا الظاهر المعلوم من قوله وفعله إلى تعليل النفوس وشهواتها وتسويفها للأماني»[١].

وقريب منه استدلال القاضي عبد الجبار بهذه المصاهرة على صحة خلافة عمر رضي الله عنه، حيث قال في سياق إثبات اعتراف علي رضي الله عنه بخلافة عمر: « وكان أمر علي بن أبي طالب عليه السلام معه على خلاف ما كان في الأول، فإنه اختلط به اختلاطًا تامًا، وعلى هذا زوَّجه أم كلثوم»[٢].

ونظيره قول أبي المحاسن الواسطي الآنف حين قرر أن هذه المصاهرة دليل على صحة إمامة عمر رضي الله عنه[٣].

---

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤٦٥).

(٢) مخطوط المجموع في المحيط بالتكليف [ق ١٢٥/ أ]، محفوظ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٨٧٣٧)، وهذا الكتاب جمعه أحمد بن متويه من كلام القاضي عبد الجبار. وقد نقل القاضي الزيدي أبو الفضل جعفر بن أحمد (٥٧٣ هـ) ملخص كلامه في النقض على صاحب المجموع المحيط بالتكليف (ص ٢٢١)، وهو منشور محققاً في مجلة الباحث، العدد الخامس والسادس، السنة السادسة (ص ٢٢١).

(٣) المناظرة لأبي المحاسن الواسطي (ص ١١٨-١١٩)، وهو عين ما في الحجج الباهرة (ص ١٦٧) المنسوب خطأ للدواني.

ويكاد يعترف محمد علي الحلو- وهو من المنكرين لثبوت زواج عمر بأم كلثوم- بأن مصاهرة عمر ﷺ لعلي ﷺ تؤدي إلى التشكيك في نظرية النص بالخلافة على علي ﷺ[1]، ونحن نقول بل إن هذا هو واقع الحال، فإن هذه المصاهرة وغيرها من المصاهرات تدل دلالة واضحة على أن عمر ﷺ وغيره من أصحاب النبي ﷺ لو كانوا قد اعتدوا على حق علي ﷺ وأهل البيت عليهم السلام في الخلافة، لكانت العلاقة بينهم موسومة بالقطيعة والهجر، والحال أن علاقاتهم الاجتماعية كانت قائمة على التصاهر والتزاور والتآزر والتحابب، ولو أن من يخالفوننا في هذا تأملوا في ذلك لتركوا كثيرًا من نظرياتهم المغلوطة عن أصحاب النبي ﷺ وآل بيته رضي الله عنهم وأرضاهم.

موقف آل البيت من زواج أم كلثوم بنت علي من عمر بن الخطاب رضي الله عنهما:

- **موقف علي ﷺ:**

لما خطب عمر ﷺ من علي ابنته أم كلثوم تردد علي ﷺ أول الأمر، واعتذر لعمر بصغر سن أم كلثوم، وأنه قد نوى تزويج بناته لأبناء أخيه من بني جعفر، ثم لما بين له عمر أن مراده هو التشرف بالاتصال بالنسب النبوي، وأنه سيحسن مصاحبة أم كلثوم، قَبِل علي ﷺ بتزويجه، وأنكحه بنته، فلو كان علي يرى أن عمر ليس أهلًا للزواج بأم كلثوم، لرفض أول الأمر بحجة قاطعة، ولكن ﷺ بعد أن

(١) كشف البصر (ص ٢٨) .

تبين له وجه خطبة عمر لها، وحرصه على حسن صحبتها ومعاشرتها، رضي بتزويجه ابنته وبضعته، فزوجها لعمر ﷺ.

- موقف الحسن والحسين ومحمد ابن الحنفية ﷺ:

ولم يكن الحسنان ليخالفا أباهما عليًّا في مودته ومحبته لعمر ﷺ، ولذلك لا نشك ولا نرتاب في أنهما كانا موافقين على هذا الزواج، وأما ما جاء في بعض الروايات الضعيفة من توقفهما في تزويج عمر ﷺ لما أمرهما أبوهما بذلك فقد ثبت أنه لا يصح، ومع ذلك فإن هذه الروايات على ضعفها تنص على أن الحسن قد وافق أباه في آخر الأمر، وأما محمد ابن الحنفية، فكان يتردد على بيت أم كلثوم كما مضى، وكان عمر يسعد برؤيته ويأمر أم كلثوم بأن تكرمه.

- موقف زين العابدين والباقر والصادق ﷺ:

عندما نطالع الروايات التي تقص تفاصيل حياة أم كلثوم مع عمر ﷺ، نلحظ أنه كان في طليعة من رواها وبثَّها هم كبار علماء أهل البيت من أهل المدينة، فعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب روى خبر خطبة عمر لأم كلثوم ورغبة عمر في الاتصال بالبيت النبوي، وهذا الخبر تناقله علماء المدينة النبوية كابن إسحاق وسطروه في كتب السير والتواريخ.

ولم يتأخر الإمامان أبو جعفر محمد بن علي الباقر، وابنه أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق في رواية أخبار خطبة عمر لأم كلثوم، وكانا يبثانها في مجالس

الحديث حتى تعدت الطرق التي رويت بها قصة الخطبة من طريق الباقر والصادق أكثر من عشرة طرق.

وقد روى الدارقطني هذا الخبر بسند مسلسل بأهل البيت فقال: قرىء على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي وأنا أسمع: حدَّثك جدُّك يحيى بن الحسن أي : ابن جعفر بن عبد الله بن الحسين الأصغر بن عليّ زين العابدين بن الحسين السبط، قال : حدّثني أبي الحسن بن جعفر عن إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن جدّه ، أي عليّ بن الحسين السبط : أنَّ عليًّا ﷺ عزل بناته لولد أخيه جعفر بن أبي طالب ﷺ، فلقي عمر عليًّا ﷺ فقال : يا أبا الحسن أنكحني ابنتك أمَّ كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فقال علي : قد حبستهن لولد أخي جعفر ، فقال عمر : إنه والله ما على وجه الأرض أحد يرصد من حسن صحبتها ما أرصد، فأنكحني يا أبا الحسن ، فقال : قد أنكحتكها. فعاد عمر إلى مجلسه بالروضة بين القبر والمنبر حيث يجلس المهاجرون والأنصار ، فقال عمر: رفئوني قالوا : بمن يا أمير المؤمنين ؟. قال: بأم كلثوم بنت عليّ ، وابتدأ بحديث عن النبي ﷺ قال : إنّي سمعت رسول اللهّ ﷺ يقول : «كلّ صهر أو سبب أو نسب ينقطع يوم القيامة الّا صهري ، وسببي ، ونسبي» ، وأنه كانت لي صحبة أحببت أن يكون لي معها سبب[1].

(١) نقله السمهودي في جواهر العقدين (٢/ ١٤٠-١٤٠) عن الدارقطني، والظاهر أنه في الجزء المفقود من كتابه فضائل الصحابة، وسنده معل، فشيخ الدارقطني أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي غير موثوق به، وهَّاه الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٥٢١). والخبر محفوظ عن=

وما أحسن ما قال علي السمهودي الحسني عن هذا الخبر، فقد قال بعد أن نقله: «يحيى بن الحسن جد شيخ الدارقطني في هذا الحديث، هو صاحب كتاب «أخبار المدينة»، كان فقيهًا محدثًا نسابة، وهو أصل بيت بني مهنا أمراء المدينة من الولاة والمعزولين...، فالعجب مع هذا كيف يقبلون من الجهلة ما يلقون إليهم من تكذيب هذا، وهذا الإسناد جميعه من أهل بيتهم، وإنما أوجب لهم ذلك بُعدهم عن مخالطة العلماء واستيلاء الجهّال» ثم قال بعدُ: «وخبر تزويج عليّ ﷺ لابنته من عمر ﷺ لا يرتاب فيه من مارس الأخبار أدنى ممارسة»[1].

ومن الأمور الطريفة أن كلا من الصادق وعبد الله بن عمر بن حفص العمري رويا خبر وفاة أم كلثوم وابنها زيد بن عمر في ساعة واحدة، وجعفر الصادق يفصله ثلاثة آباء عن جده علي ﷺ، وعبد الله بن عمر العمري يفصله أيضًا ثلاثة آباء عن جده عمر بن الخطاب ﷺ وهذه من لطائف الاتفاقات التي جمعت آل علي وآل عمر في رواية أخبار أم كلثوم زوجة عمر ﷺ.

=جعفر الصادق عن أبيه من غير هذا الطريق كما مضى في تخريجه حديث الخطبة، وهذا الخبر وكذا ما يأتي من كلام السمهودي مما استدركته على أصل هذا الكتاب.

(١) جواهر العقدين (٢/ ١٤٠-١٤٠)، وكان في أصل هذا الكتاب هنا نقل لكلام الهيتمي، وعبارة الهيتمي قريبة من كلام السمهودي، إلا أن الهيتمي لم يذكر إسناد الدارقطني الآنف، فاستبدلته في هذا المختصر بكلام السمهودي، لأنه تبين لي بعد المقارنة أن الهيتمي إنما استفاده من السمهودي.

مسك الختام

من خلال ما تقدم، نكون قد استعرضنا جل ما يتعلق بزواج عمر ﷺ من أم كلثوم بنت علي وفاطمة ﷺ، فقد حاولنا أن نستوفي المرويات الثابتة عن هذه المصاهرة المباركة، واستعرضنا مواقف أهل العلم المجمعة على مر التاريخ على إثبات هذه المصاهرة، ثم عرجنا على أقوى الاعتراضات والإشكالات التي أثارها المنكرون والمشككون في هذه المصاهرة، وأجبنا عنها مستندين إلى الضوابط المنهجية في البحث والتحقيق وانتهينا إلى عدم صحة هذه الاعتراضات وأنها تهدف للتعمية على العلاقة الطيبة الودية بين عمر وآل البيت، وفي الختام وقد بلغ الكلام بنا إلى نهايته، نحمد الله تبارك وتعالى على أن وفقنا لإتمام هذا البحث، فما كان فيه من توفيق فمن الله وحده، وما فيه من زلل أو خلل فمنا ومن الشيطان، ونستغفر الله ونتوب إليه منه، والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات.

نبذة عن الكتاب

هذا مختصر الإصدار المبرة التابع لسلسلة : «العلاقة الحميمة بين الآل والأصحاب » الذي يتناول بصورة مفصلة سيرة السيدة الفاضلة أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ﵄ ، مع لمحات يسيرة من سيرة أمير المؤمنين عمر الفاروق ﵁ ، وركز بالأساس على المصاهرة المشهورة والثابتة والتي جمعت عمر وعليا ﵄ حين تزوج عمر ﵁ أم كلثوم بنت علي وفاطمة ﵂، فتوشجت بذلك أواصر المحبة والمودة بين البيت العمري والبيت العلوي.

إلا أن البعض قد حاول أن يغطي هذه المصاهرة المباركة، لأنها وقفت سدا منيعا ضد دعاوى القطيعة بين عمر و آل البيت ﵃، هذه الدعاوى التي تدور بين نفي وإنكار هذه المصاهرة، وبين التشكيك فيها، وبين ادعاء وقوعها بدون رضى علي ﵁، وهو ما تم رده وتفنيده بمنهج علمي مؤصل قائم على استقراء أمهات كتب الحديث والرواية والتاريخ والنسب والفقه، مع الإحاطة بسائر المؤلفات التي تعرضت لهذه المصاهرة، ومناقشة جل الاعتراضات والمغالطات التي تضمنتها، واتضح من خلال هذه الدراسة أن هذه المصاهرة حقيقة تاريخية ثابتة بصورة قطعية وبأوثق الطرق العلمية، فضلا عن ضعف مغالطات المعترضين وعدم اتساقها مع أصول التحقيق العلمي، بل مجانبتها للأمانة العلمية والإنصاف .



www.almabarrah.net
E.mail : almabarrh@hotmail.com
almabarrah